شبكة الألوكة
www.alukah.net

# مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

## مخطوطة

## مشكاة المصابيح

### المؤلف

محمد بن عبدالله (الخطيب التبريزي)

### الملاحظات

- أصل هذه النسخة في المكتبة الوطنية بباريس.

شبكة الألوكة
www.alukah.net

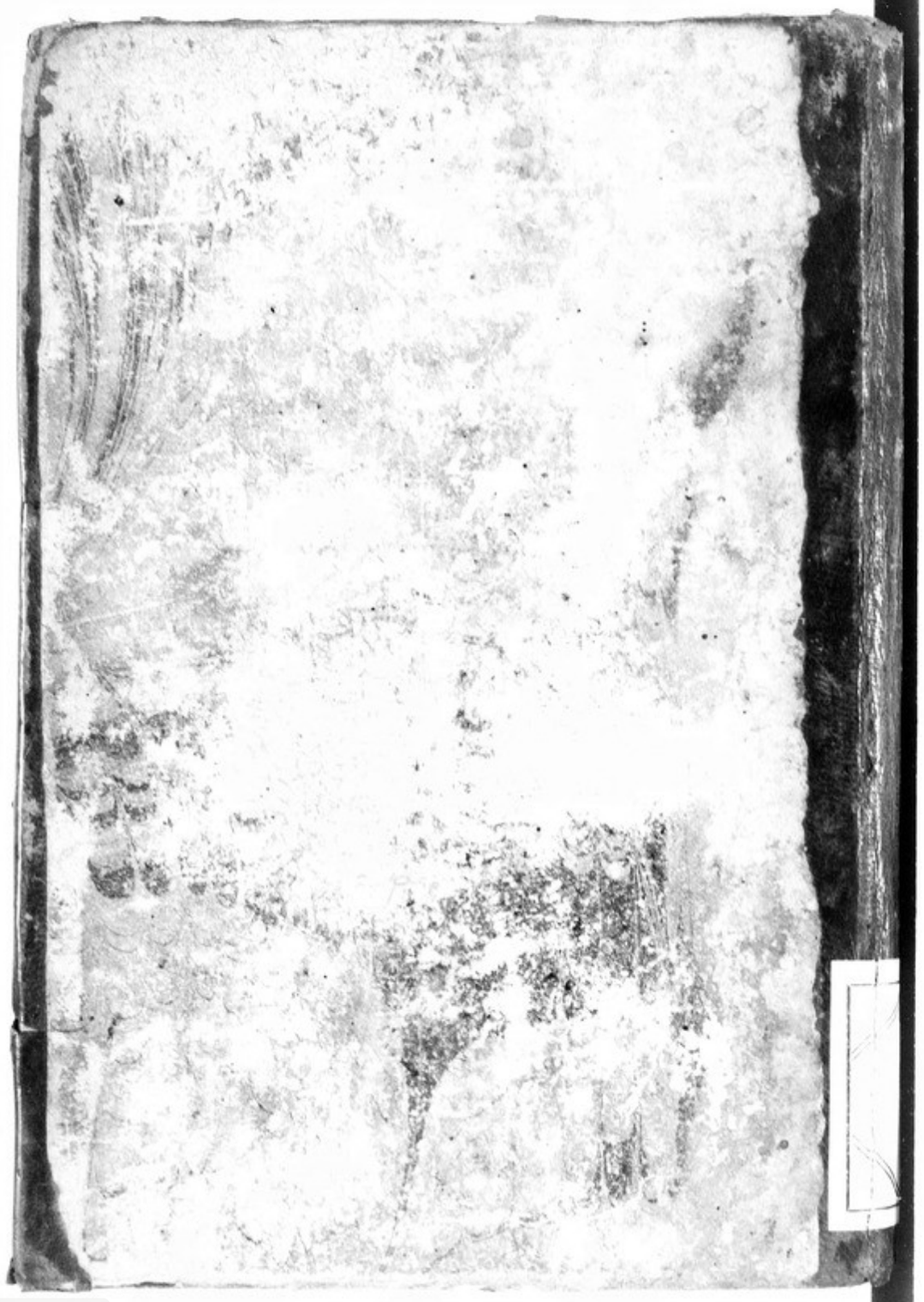

شبكة الألوكة
www.alukah.net
Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France. Département des manuscrits. Arabe 4018

N° 130

ARABE
4018

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شوال المكرم نمبر ٢٤٦٥
او جيلي كوچه بازار
كوچه تازه اورفه
كتوبخانه حميدي
١٠٧٢

Volume de 226 Feuillets

11 Janvier 1826.

Nº 130

Hic liber manuscriptus arabicus est quidam grammatica continens plures regulas pro iam bene instructis in idiomate arabico, quod illæ regulæ ut decent solund ut bene ornate, et sine errore intelligenda explicanda, et componenda thematæ arabica. inscribitur liber hic de difficultatibus arabicis ignoto Authore. absoluta fuit huius libri scriptura die 20 Gemadi secundi anno Hegyræ 2066

fecit Joseph Ascari 1733

1

هذا الكتاب اسمه
مشكات بلا

Cod. Arab.
1364.

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحد بالكلمات

المخبرة واختص بدالاسماء الحسنى

والافعال المنبئة ماضيا وازلا

وحالا ومستقبلا وفضل بني ادم

وعلمهم الحرف لتكون سببا لمعارف شهم

وذخرا النيل الغرف وصرف قلوب

العالمين نحو الصفا فاليه انصرفوا

وصيرا فئدة العلماء منكات

مصابيح المعاني فعن الحق

اعربوا ورفع قدرهم ونصب

رآبائهم فلله درهم عالمين ثم له

درهم عاملين مؤلفين وابرج

الصلوة واسنى السلام على الشفيع

المهيمن سيد ائمة الانام محمد الذي

خفض الاعداء وحزمها وحفظ

امته الحنفية الغراء وحزبها وعلى

آله المقربين واصحابه المتنعمين

الى يوم الدين عوض العائضين

ابد الابدين وبعد فقد طال ما جال

في صدري ودار في خلدي ان

اشرح كتاب المصباح مترجما

مشكات المصباح ليكون مثل نوره
كمشكاة فيها مصباح انحباس
حرق شرحا بزيح صعابه ويسلك
عن مخدراته نقابه ويكشف عن
مصوراته خبايه مالا عين رأت
ويبرز عن مكنوناته ما
ويبدئ عن مضمراته مالا أذن
سمعت ويمتاز به اعتراضات
بعض الشروح باستعانة الملك
الكريم رب الفتوح فانه كتاب فاخر
وقاموس زاخر اوقد منه ربي
مصابيح فوادي فاضمحلت الدجى

قوله مثل نوره اى صفة نوره العجيبة ان ان مشكات اى كصفة مشكاة فيها مصباح سراج ضخم ثاقب الفتيلين متقدة بقوله تتقد من شجرة الى قوله المصباح فى زجاجة اى فى قنديل من الزجاج كانها كوكب درى مضيء متلألئ كالزهرة

واستضاء ارجاء الرجا فاغنانا في
بمغانم اناده غايت الاغناء عن
قراءت الكافية واختها وشرحيهما
باسرها فصار لي جناحا الى وصول
المعاني كما قال ومنهاجا وهاجا
الى الفوز بالاماني كما نال الحمد لله
الذي هدانا لهذا والمبغى المقصود
من ذا تحضيض الطالبين وتنديم
المعرضين ثم لما وهب لي ربي من
مواهبه السنية واللطائف البهية
شمس الدين الحاج احمد ثم شقيقيه

قوله واستضاء ارجاء الرجا الى قوله الى وصول المعاني كما قال الى قوله ومنهاجا وهاجا اشارات الى قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا الآية قوله الى الفوز بالاماني اشارة الى قوله تعالى ان المتقين في مقام امين الآية قوله الحاج احمد عطف بيان للشمس اليمني

الشيخ محمد عيسى ان يشرع الاول
في شرحه ولعل الثاني يأخذ متنه جعله
ربهما عالما راسخا ربانيا وعاملا
سنيا تقيا حنيفا حاولت ان ارجح
كما نويت ويسر لي ربي كما طلبت
نفعهما الله به وسائر المشغولين
من ذوي التحصيل وما توفيقي الا
بالله حسبنا الله ونعم الوكيل آمين
يا من وعد الاستجابة للداعين
وتقبل منا بسبب ما تقبلت به
ما تقبلت ممن تقبلت اعلم





ان المصنف تمده الله بغفرانه
واسكنه غرف جنانه قد كتب
بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا
اقتفاء باسلوب كتاب رب
العالمين وعملا بقول سيد المرسلين
اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم
فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اولا وحي
مفتاح كل كتاب انزل فالباء فيها
للمصاحبة والتبرك او للاستعانة
بايذان ان المشروع فيه لا يحصل
الا باستعانة اسمه تعالى وتقدس

وهي متعلقة باقراء المقدر المؤخر
ليفيد مع القصر الاهتمام لائق
المشركين كانوا يبدؤن باسماء
اصنامهم فيقولون بسم اللات
وبسم العزى فقصد الموحد تخصيص
اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام
وللرد عليهم هذا بالنسبة الى
القارئ واما بالنسبة الى المص
فهي متعلقة بالف او اكتب
المقدر المؤخر لذلك وذلك
لان باء البسملة يتعلق بما شر ع

بها فيه ويليها اي فعل كان كما قال
البيضاوي والباء متعلق بمحذوف
تقديره بسم الله اقراء لان الذي
يتلوه مقروء انتهى فتالي البسملة
البسملة اي ما يليها بالنسبة اليه
المصنف مؤلف ومكتوب وبا
لنسبة الى الناظر القارئ هذه
البسملت مريدا قراءة ذلك
الكتاب مقروء وعليه مذا يكون
التبرك او الاستعانة بالله تعالى
ممتدا الى اخر المشروع فيه

من المقروء او المؤلف والمكتوب
لامتداد هذه الافعال الى اخره
بخلاف البدء والابتداء فانه ان
فدر شيء منهما يكون التبرك
او الاستعانة في الابتداء فقط
لا الى اخر ما شرع فيه فان قلت
فلا يكون المقروء او المكتوب مبتدأ
بسمه تع لعدم تقدير لفظ الابتداء
كما قدرته لذلك قلت وقوع اسمه
تع في الابتداء يغني عن تقديره
مقدما او مؤخرا لايقال هذا المقام



مقام الابتداء فلذلك قدمه من
قدره وقال بدأت او أبتدئ
بسم الله بالنظر الى المقام فيكون
ذكر لفظ الابتداء اهم وان كان
ذكر الله اتم في نفس الامر كما قدم
القراءة في قوله تع اقرأ باسم ربك
على وجه يكون المقام مقام القراءة
لانا نقول ان هذا المقام مقام
الاهتمام للمبتدأ به لا للابتداء
فان ذكر اسمه تع اهم بحسب
الاعتبارين معا هذا ما لاح لي

من كلام النحويين الذين كلامهم ازهار
للنحو ثم انما اني بلفظ الاسم مضافا
الى الاسم الجليل ومواسم مختص به
كما ان الرحمن صفة مختصة به
لتعليل منهاج الاقتداء باسلوب
لبسملة الكتاب والحديث ومنها
الفرق بين التيمن والتبرك وقال
في الكشاف وفي الرحمن من المبالغة
ما ليس في الرحيم ولذلك قالوا
رحمان الدنيا والآخرة ورحيم
الدنيا كلامه انا بعد حمد الله

انا

انا حرف شرط كان لفظ ولو لكن لا
يذكر فعله اصلا بل التزم حذفه
وتعويض اسم بينها وبين فائها
ما في حيزها لكثرة استعمالها هذا
على مذهب ابن الحاجب كما في
كافيته وكلمة انا متضمنة لمعنى الشرط
على مذهب الزمخشري قال
سيبويه تقدير قولهم انا زيد منطلق
مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فمهما مبتداء ويكن من شيء مع جزائه
خبره على وجه ثم حذف مهما يكن

من شيء فاقسم اتا مقامه فصار اتا

فزيد منطلق ثم وسط زيد بينها وبين

فائها وجعل عوضًا عن النرط المحذوف

لئلا يلزم نوالي حرفي النرط والجزاء لفظًا

فصار اتا زيد فمنطلق وتقدير ما نحن

فيه مهما يكن من شيء فاقول بعد حمدا لله

ثم حذف مهما يكن من شيء ايضًا وما

للاختصار واقيم اتا مقامه ثم حذف

اقول لدلالت المقام عليه فصار اتا

فبعد حمد الله فاخرة الفاء الى الجواب

وهو قوله فان الولد الاعز وسط

بعد

8

بعد حمد الله بينهما لما ذكرنا ثم اعلم

ان استعمال اتا هذه على وجهين

لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو جاءني

الرجلان اتا زيد فاكرمته واتا عمرو

فاهنته والثاني ان يستعمل في اول

كلام منقطع عما قبله بالمرة ومنه

قوله اتا بعد حمد الله وبعد ظرف

من الظروف المكانية المبهمة

استعيرت هنا للزمان لكونه

مضافًا اليه اذ تقديره اتا بعد زمن

الفراغ من حمد الله وكثير من الاسماء

المضافة ياخذ حكم المضاف اليه

ومنه لفظا بعد وكل كما سيتم عليه

وساير احكام بعد سيجيء في بحث

المبني العارض والعامل فيه هنا

انبا لما فيها من رايحة الفعل لنيابتها

عنه فهي كافية في عمل الظرف او نحو

معمول ضعيف متسع فيه حتى جوز

لذلك تقدمه على عامله المعنوي

بخلاف سائر المعمولات ولا يجوز

ان يعمل فيه اردت لوقوعه في

حيزان ولا لفظه لوقوعه حيزا وحيزان وان كان كل منهما

عاملا قويا ولا وجود للشمع عند

وجود الشمس الا على قول من قال

ان لا تاما خاصية بها تصح تقديم ما

يمتنع تقديمه كالجار الذي يجذب

الحديد الى نفسه وذلك اي عدم عمل

احد من هذين الفعلين لان ان

وان لاقتضائهما صدر الكلام يمنع

كل منهما ان يعمل شيئ مما بعدهما في

ما قبلهما فلعمل المنظ ما نعان وقوله

حمد الله مصدر مضاف الى مفعوله

تقديره اما بعد حمدي الله وسيجيء

اي تقديم المذكور

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اقسامه اي اقسام المصدر المضاف
في الباب الثاني ان شاء الله تعالى.
والله اسم مستجمع لجميع الصفات
الايجابية والسلبية التنزيهية
لانه باعتبارها علم لذاته تع وتقدس
فلذلك الاستجماع اختاره على سائر
الاسماء الحسنى ولم يقل اما بعد حمد
الخالق او الرازق مثلا ولكل من هذه
ان المحمد مختص به تعالى بالمذكور
في الانعام فهذي من الاسماء التي
سيجيء تفصيلها بمعنى الصاحب

بجر ور بالباء تقديرا صفة لله لكونه
مضافا ملاقيا ساكنا بعده والانعام
ايصال الخير الى الغير لا لعوض
ولا لغرض فوله جاعل النحو في الكلام
بالجر بدل اشتمال من الله مجازا
اذ البدل في الحقيقة موصوف فيه
المقدر تقديره الله جاعل النحو
فتسمية له جاعل بدلا تسمية له
باسم متبوعه ولو لم يكن التقدير
كذلك لزم ترك الواجب على مذهب
ابن الحاجب وترك الحسن على مذهب
غيره للقطع بانه لا يراد
بمعنى الاضافي

غيره وهو وجوب التثبت او حسنه
اذا ابدلت النكرة من المعرفة
مثل قوله ﷺ بالناصية ناصية كاذبة
ولزم ايضا عمل اسم الفاعل بغير اعتماد
وهو مخالف بمذهب البصريين
وذلك ان جاعل هنا من الجعل
بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المقتضية للمفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني
بشهادة نحو الكلام وهو انا الكاف
وحدها في قوله كالملح في الصعام





ان جعلنا ما بمعنى المثل اي مثل الملح
او الجار والمجرور مجازا ان جعلنا ما
حرف جر اي كائنا كالملح ومفعوله
الاول لفظ النحو الذي اضيف اليه
جاعل فيكون اضافته اليه لفظية
غير مفيدة للتعريف ولا للتخصيص
بل للتخفيف بسقوط التنوين لا معنوية
فتفيد التعريف فهو هنا عامل في
مفعوليه مراد به الحال او الاستقبال
معتمد على موصوفه المقدر باق على
النكارة ولذلك لم يجز كونه

وصفا لله لان المطابقة بين الصفة
والموصوف تعريفا وتنكيرا من شرو طهما
وانما يكون اضافة اسمي الفاعل
والمفعول معنوية مفيدة للتعريف
في المضاف اليه المعرفة او التخصيص
في النكرة اذا اريد بهما الماضي او الاستمرار
نحو مررت بزيد ضاربك او مضروبك
امس او مالك عبيده او ممسود
الدار فان قلت اجعل جاعل هنا
من الجعل بمعنى الخلق كما في قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور اي خلقهما

واجعل



واجعل الكاف منصوب المحل على
الحال من النحو فيتاتى لك جعل
اضافته مرادا به الماضي او الاستمرار
محضة مفيدة للتعريف فيجوز
وصفيته لله قلت ارتكاب هذا
المحمل غير مناسب لمقام مدح
علم النحو وترغيب الولد الاعز و
وسائر طلبته مطلقا لان الحال قيد
لعامله ولارتفاعه او انتصابه
على المدح اي هو جاعل النحو او اعني
جاعل النحو وجه هكذا قال الشارحون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وههنا محملان اخران لم ار احدا
ما
جام حولهما الاول ان جاعل بعد
اعتبر كونه بمعنى خالق النحو ان يجعل
قوله كالملح في موضع مصدره اي
جعلا اي خلقا كائنا كخلق الملح
في الطعام او مثله فيكون في الطعام
متعلقا بالمضاف المقدر او بالظرف
المستقر على تقدير كون الكاف
حرف جر والثاني ان يكون الكاف
حرف جر متعلقا بجاعل لا اسما فح
يحسن كون جاعل وصفا لله بلا نعت



لا في اللفظ ولا في المعنى ووجه هذا
التشبيه الذي هو تشبيه المعقول
بالمحسوس عقلي ظ وهو بجموع الصلاة
بستعما لهما والفاد باهما لهما
لان الملح ان استعمل في الطعام
صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل
في الكلام مثل عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح
لفهم المراد وان لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول
فسد لخروجه عن الانتفاء به واما

نظيره الكلمة من حيث انك من الصنف
والاعلى بالنظر الى الاول
مخلوق وبالثاني غير مخلوق

قوله في الكلام وفي الطعام متعلقان
بجاعل فلينامل وبعد الصلوت
عطف على حمد الله ومعناها لغةً
دعاء وشرعًا اركان معلومة وافعال
مخصوصة فاذا اضيفت الى انسان
يكون المراد احدهما والى الملائكة
يراد بها الاستغفار والى الله
فجمعني الرحمة والتعظيم اي وبعد
الدعاء بتعظيم الله تعظيم رسوله
صلى الله عليه وسلم وحسن ثنائه
في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته

وجه ان العامل ان حرف الجر
من جنس واحد لا يتعلقان
بشيء واحد الا ما جاز هنا
لتقييد المتعلق بالنحو والكلام والاول
للاول والثاني للثاني

ه عليه بما يليق بشانه ح

وابقاء شريعته وفي الاخيرة ...
بتشفيعه وتضعيف اجره ومن
قال والمراد بها الرحمة اي الدعاء
برحمة الله على نبيه فقد حط حظه
وقصر في شانه حيث جعل الكلام
خلوًا عما لابد له منه في هذا المقام
من حسن ثناء من قيل في شانه
الكريم وكان فضل الله عليك
عظيمًا وانك لعلى خلق عظيم في
القاموس الصلوة الدعاء ...
والرحمة والاستغفار وحسن الثناء

من الله عز وجل على رسوله صلى
في كتاب دررکره بعضهم ان
يقال ارحم محمدا لانه يوهم تقصير
الانبياء عليهم الصلوة والسلام
اذا الرحمة تكون بانسيان مايلام
عليه تم كلامه راي الفقير فيمار اي
النائم وان لم يكن حجة كان عالما
تقيا يقول لو علمت انك كنت
تقول في صلوتك التي صليت
خلفك وارحم محمدا لقضيتها قوله
على نبيه متعلق بالصلوة والضمير



المضاف اليه للنبي راجع الى الله "
والنبي فعيل بمعنى مفعول من النبوة
فاصله نبيو قلبت الواو ياء
وادغمت لما نبت من قاعدة
التصريف من ان الواو والياء
اذا اجتمعتا وسبقت احديهما
بالسكون تقلب الواو ياء فادغمت
لمخبي اصله مخنوي وهي اي النبوة
ما ارتفع من الارض فان النبي
مشرف على سايرالخلق او فعيل
بمعنى فاعل من النباء بمعنى الخبر "

فاصله نبيئ جعلت الهمزة مثل
ما قبلها لكونه حرف لين فاد غم
فال مولانا ومن كل وجه اولانا
ابو السعود رحمه الباري المعبود
بمقام سعيد النباء الخبر الذي
له شان وخطر تم كلامه فان كل
ما اخبر به الانبياء عليهم الصلوة
والسلام عن الله عز سلطانه
من الامر والنهي ومن الامور الاخرة
فله شان وخطر كما لا يخفى على المؤمنين
فلذلك سمي به النبيء فان قلت





ما الفرق بين النبيء والرسول قلت
بينهما عموم وخصوص مطلق
فان النبيء من له الهام الهي
سواء كان له كتاب ام لا وامّا
الرسول فمن له كلا لهما فكل رسول
نبيء ولا عكس وقد اختلفت
الرواية في بيان عددهم عليهم
السلام فالمرسل منهم ثلثمائة
وثلثة عشر والكتاب مائة واربعة
فالمراد بكون الرسول صاحب
كتاب كونه معه او تكرر نزوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما في الفاتحة فالمراد بالنبي ههنا
الذي بمعنى الرسول واتى به اولا
وجعل محمد عطف بيان ثانيا ولم يقل
على محمد ابتداء حتى لا يحتاج الى عطف بيان
للتعظيم بسلوك نهج الابهام
والتفسير ومعنى محمد لغة من كثر
خصاله الحميدة وحمد مرة بعد اخرى
سمي به سيد المرسلين لانه جامع لمكارم
الاخلاق وانه لعلى خلق عظيم وانه
محمود اي ممدوح في القران وفي
سائر الكتب المنزلة مرة بعد اخرى

وقرنا



وقرنا بعد قرن وهو محمود ايضا
في الدنيا بسبب ما نفع به الخلق
من العلم والحكمة وفي الآخرة
بشفاعته وحوضه قوله سيد الانام
اي الخلق مجرور مضاف صفة
مادحة لمحمد اصله سيد سيود على وزن
فيعل قلبت الواو ياء وادغمت
لما ذكرنا وبعد الصلوة على آله اصله
اهل بدليل تصغيره على اهيل قلبت
الهاء همزة بغرب المخرج ثم الهمزة
الفا لسكونها وكون ما قبلها همزة

مفتوحة وقال بعضهم اول وسنعمل
الآل في الشرف مطلقا والاهل فيه
وفي غيره يقال ال البلد ومحمد واهلهما
اي اولياؤهما واهل الكفر ولا يقال
آل الكفر كذا في القاموس وفيه
ال كل نبي امته وبعد الصلوة
على اصحابه وهو جمع صاحب كعاظمها
جمع طاهر والمراد بالاصحاب من رأى
جماله الكريم وبالال افرباؤه عليه
السلام فلا يلزم التكرار مؤيدين الاسلام
اي مقويه جمع مؤيد اسم فاعل اصله

مؤيدين



مؤيدين سقط نونه للاضافة المعنوية
الى الاسلام لكونه بمعنى الماضي ولذلك
جاز وقوعه نعتا للآل والاصحاب
وبهذا القيد خرج منهم من ليسوا
كذلك اذ لا يجوز الدعاء والاستغفار
للمشركين لقوله تعالى ما كان للنبي
والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين
ولو كانوا اولي قربى الآية فان الولد
الاعز الفاء حرف جزاء داخل على جواب
اما وهو ان مع مدخولها وهي حرف
من الحروف المشبهة بالفعل لابد لها

من اسم منصوب وهو الولد والاعز
صفته ومن خبر مرفوع وهو جملته
اردت وجملة لازال اي دام و ثبت
كاسمه مع سابقتها الي قوله اردت
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
وانما قلنا الي قوله اردت لان
تمام المنظهر معمول اردت فيكون
التقدير اردت تلفيظه وقت
استظهاره اعلم ان الجملة المعترضة
ما يأتي في اثناء الكلام لنكتة
متعلقة به او بجزء منه فالنكتة التي



لها جاءت هذه المعترضة هنا
دعاء للولد واعجاب به ان لازال فعل
من الافعال الناقصة المقتضية كاسم
مرفوع وخبر منصوب كاسمه ضمير
مستتر فيه عائد الي الولد وخبره
كاسمه اما الكاف وحده اي مثل
اسمه او الجار والمجرور مجازا اي
كائنا كاسمه وقوله مسعودا بدل
من كاسمه بدل اشتمال او بدل
كل واما كونه خبر لازال وكاسمه
حال من فاعل فغير مناسب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للمقام للزوم كون الدعاء مقيدا
بحال ولا زال ذلك الولد الي اهل
الخير مودودا اي محبوبا قوله الي اهل
الخير متعلق بقوله مودودا قدم
عليه رعاية لامر السجع اي ومودودا
الي اهل الخير لما استظهر الولد اي قراءة
عن ظهر القلب وحفظا اعلم
ان لما على اربعة اقسام الاول
كونها حرف جزم مثل لما يضرب وحرف
استثناء نحو ان كل نفس لما عليها
حافظ اي الا عليها حافظ وفعلا



بمعنى جمع مثلا والفه ضمير فاعل والرابع
كونها ظرفا بمعنى حين يستعمل استعمال
النشرط اذا دخل على الماضي لفظا مثل
لما استظهر او معنى نحو لما لم يضرب زيد
اكرمته فلما هيذه مضافة الي جملة
استظهر منصوبة على الظرفية بجوابه
ومواردت وكذا كل موضع كان لما
فيه بمعنى حين يكون مضافا الى ما بعده
وعامله جوابه مختصر الاقناع منصوب
بانه مفعول به لاستظهر وهيذه الاضا
فة
ايضا اضافة مختصر الي الاقناع من قبيل

اضافة العام الى الخاص كعلم النحو
ويجوز ان يكون اضافة المسمى الى
اسمه اي المختصر المختص باسم الاقناع
ثم جعلها احتمالان الاول ان يكون
مختصر الاقناع كتابا غير كتاب
المصباح وقد كان قراءة الولد الاعز
من قبل كما وصفه وكما هو حقه
وكان لائقا ان يسمي كتابا آخر غير
مختصر الاقناع والثاني ان يكون
المراد به كتاب المصباح نفسه
فيكون معنى قوله لما استظهر مختصر

نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية
لقب شخص وسعيد سمه واضيف الى الكنية
يتأول ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال
جاء في مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب ودون
العكس لكون اللقب اوضح وشهر فكذا
ههنا اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني
ذات الكتاب هكذا شرح عبد الله

الاقناع

الاقناع تماما اراد ان يفراد مختصرا مقنعا له
اي للولد مغنيا عن كثير من كتب النحو
فخ بقي باقي الافعال المعطوفة عليه
استظهر بالارادة ايضا لانها افعال
اختيارية مسبوقة بالقصد والارا
ويكون اضافة مختصر الى الاقناع
بيانية اي المختصر الذي هو الاقنا ع
اي المقنع فالمصدر بمعنى الفاعل
او من قبيل فانما هي اقبال وادبار
فكل من هذه الامور التي قدرناها
قوله لما استظهر الخ واقع في كلام النقا ت

هذا معروف على قوله يكون صيغ فعليه
للاستظهر مختصر الاقناع للارادة وعلى قوله يكون صيغ
باقي الافعال المعطوفة عليه للاستظهر بالارادة

يعني من قبيل الوصف بالمصدر للمبالغة
نحو زيد عدل

علم جمع نقاب

غنى عن البيان كما لا يخفى على المستقرئ
وكشف الولد عنه اى عن المختصر
بحفظه اى بملتعانة حفظه او بسببه
فضلة القناع اى فضلة قناعه يعني
ازال به صعابه ونال به مراده او ارا
ذلك وفي ضمير حفظه وجهان رجوعه
الى الولد فالمصدر مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول متروك اى بحفظ الولد
اياه اى المختصر وعوده الى المختصر فهو
مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل
متروك اى بحفظ المختصر الولد والقناع

ما تغطى



ما تغطى به المرأة على رأسها وفضلته
ما نزل على وجهها شبه الميص المختصر
يشف به المرأة المجوبة في ميلان الشعر
النفس اليها ثم افرد المشبه بالذكر
وهذا التشبيه المضمر سيمي في عرف
علم البيان الاستعارة مكنية ثم
اثبت للمشبه شيئا من اللوازم
المساوية للمداوة المجوبة وهو
القناع ليكون قرينة على هذا
التشبيه المضمر وهذا الاثبات
يسمى في عرفه ايضا استعارة تخييلية

في عرف علم البيان فتدبر

وهو قرينة للمكنية فهما متلازمتان
وجودا فلا يكون احديهما بدون
الاخري وكشف استعارة تبعية
ترشيح لهذه الاستعارة قوله واحاط
الولد جملة مجرورة المحل عطفا على
المقدم وهو استظهر او على قريبه
وهو كشف بمفرداته اى بمسائل
اى المختصر حفظا اى احاط حفظه
فالتمييز بمعنى الفاعل سيجئ التمييز بين
التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى
المفعول في هذه الصحيفة ان شاء الله

واتقن الولد هذه الجملة ايضا
عطف على المقدم او على القريب ما فيه
اى الذي حصل في المختصر فقوله فيه
ظرف مستقر فاعله المنتقل اليه
من تحت حصل بعد حذفه مستقر
فيه عائد الى الموصول والظرف
مع فاعله المجازي جملة ظرفية لا محل
لها من الاعراب صلة الموصول
وهو منصوب المحل بانه مفعول
اتقن قوله من النحو حال من فاعل
الظرف فالعامل فيه هو او من المو
صول

فالعامل اتقن قوله معنى ولفظا تمييز
عن نسبة اتقن الى مفعوله فهما
تمييز بمعنى المفعول اى اتقن معنى
ما فيه ولفظه وانما قدم المعنى على
اللفظ وان كان افادة المعنى
واستفادته موقوفا عليه لانه هو
المقصود اولا وبالذات واعلم
ان التمييز عن النسبة اما فاعل في
المعنى واما مفعول وذلك لانه
ان كان التمييز تمييزا عن النسبة
الى الفاعل حقيقة نحو طاب زيد نفسا

اى طابت



اى طابت نفس زيد او الى الفاعل
مجازا مثل تصبب الفرس عرقا اى
تصبب عرقه وكذا امتلاء الاناء ماء
وربح زيد تجارة فان متعلق
المتكلم بهذا القول اسناد الامتلاء
والربح الى بعض متعلقات الاناء
وزيد ولو على طريق التجوز فوقع
الابهام فلما قال ماء او تجارة ارتفع
الابهام وتبين المرام فيكون المعنى
امتلاء ماء الاناء وربح تجارة زيد
فالتمييز في هذه الصور بمعنى الفاعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حقيقةً او مجازًا وان كان عن النسبة
الى المفعول مثل فوله تع وفجرنا الارض
عيونا اى عيونها فهو بمعنى
المفعول وتصوير الاول ان يجعل
التمييز فاعلًا مضافًا الى الفاعل
الذي لزم الابهام من الاسناد اليه
وانتصب التمييز عنه وتصوير
الثاني ان يجعل مفعولًا مضافًا
الى المفعول الذي انتصب عنه
التمييز كما ترى فاحفظ هذا فانه
مما خفي على كثير من الطلبة

الدرس



اردت هذه الجملة مع متعلقاتها
مرفوعة المحل بانها خبر ان الولد
قوله ان المظة اى اذيقه واطعمه
يعني ان اعلمه جملة فعلية مؤولة
بالمصدر منصوبة بالمفعولية
التلميظ في اللغة تتبع اللسان
بقية الطعام في الفم وقد يراد به
تابعه ولازمه من الاكل والا طعام
مجازا او كناية كما هو فانو نحماه
على مذهب الخطيب اذ يلزم
لوجود التلميظ الاكل والاطعام

ويجوز ان يكون المعنى احرك لسانه
وفي ضمن هذا الكلام تشبيه العلم
بالطعام في كون كل منهما سببا ..
للحيوة والبقاء من كلام الامام .. المحقق
اى العالم على وجه اليقين هذا الجار
مع المجرور متعلق بالمنظ فمن للابتداء
البحت اوله مع التبعيض ومن
كلام الجبر المدقق يقال للرجل العالم
بتجبير الكلام اى تحسينه جبر بالفتح
والكسر الجمع اجبار وجبور كذا في
القاموس وقيل الجبر مقلوب من

من البحر فيكون وزنه عفلا سمي به
العالم تشبيها له بالبحرلان الاول
مجمع العلم كما ان الثاني مجمع الماء
وفي ضمن هذا تشبيه العلم
بالماء في كون كل منهما سببا للحيوة
والبقاء وفي كونه سببا للطهارة
كما لا يخفى على ذوي البصائر قوله
ابي بكر مجرور بالياء بانه بدل ..
من الامام عبد القاهر عطف
بيان له بن عبد الرحمن مجرور
بانه صفة عبد القاهر الجرجاني

صفة نسبية للامام سقي الله برحمة
الواسعة ثراه اى قبر الامام وهو
منصوب تقديرا بانه مفعول سقى
وجعل الله الجنة مثواه اى موضع
اقامته ومثواه مفعول ثان
لجعل اعلم ان الدعاء بصيغة الما ضي
اذا كان صادرا من البليغ فهو
ابلغ من صيغة الامر ومن جملة
الاسمية لان فيه التفاؤل بدلا له
انه كانه وقع واظهار افي قبوله
الحرص واحترازا عن صورة الامر

ومنان



وهتان الجملتان دعائيتان
معترضتان في اثناء اجزاء جملة
اردت لان قوله حتى يعلق متعلق به
فحتى حرف جر ويعلق مضارع منصو ب
بان المضمرة وفاعله الموصول
في قوله ما يتجزم منه وهو مع ما عمل
فيه جملة فعلية مؤولة بالمصدر
مجرورة المحل بحتى والجار مع المجرور
متعلق باردت منصوب المحل
باته مفعوله فان العلق بالطبع
شيء عنده ينتهي التلميظ كما ان

الصباح في قولك نمت البارحة
حتى الصباح شيء عنده ينتهي الليلة
فان تلميظ الولد وتعليمه انما يتم وينتهي
عند العلق بالطبع لان معنى التعليم
جعل الشخص عالما نائل ويجوز
ان يكون حتى هنا بمعنى كي السببية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وعلى
كلا التقديرين فالعلق بالطبع
مستقبل بالنسبة الى ارادت التلميظ
بطبعه متعلق بيعلق من لفظه اي
لفظ الامام المحلو بالجر صفة للفظه

قوله



قوله من لفظ ظرف مستقر حال من
فاعل يعلق ولا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور العائد اليه
في قوله ما يتفجر منه لانه حينئذ يصير من
حيز الصلة وشيء من حيزها لا يتقدم
على الموصول ينابيع النحو بالرفع بانه
فاعل يتفجر وهو جمع ينبوع وهو العين
وفي هذا المقام تشبيهات
لطيفة لا يخفى تصويرها واذا اردت
التلميظ فنظرت او الفاء للعطف
على اردت اي تاملت وتفكرت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في القاموس نظره كضربه وسمعه ..

ونظر اليه تأمل بعينه في مختصراته المضبوطة

الضمير المجرور في مختصراته راجع الى الاما م

والمضبوطة مجرورة بانها صفتها

فان قيل ان المضبوطة مفرد والمختصرات

جمع والمطابقة افرادا وجمعا شرط

بين الصفة والموصوف اذا كانت

فعلا له وقائمة به فكيف جاز وقوعها

صفة لها قلت ان حينا فائدة مبتدأ مؤخر

كلية وهي ان صفة اذا اسندت

الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل

في جواز الامرين الافراد والجمع مثل

النساء جاءت او جئن وكذا الكلام

سؤالا وجوابا في قوله دون كتبه

المبسوطة فاختار المص الافراد

رو ما للاختصار قوله دون حال

من فاعل نظرت على معنى فنظرت

في مختصراته المضبوطة متجاوزا حال

عن كتبه المبسوطة كيلا يورث

ملالة للولد الاعز ولسائر المبتدئين

وقبل ظرف فنظرت واذا كان

الامر كذلك فوجدت او الفاء



شبكة الألوكة
www.alukah.net

للعطف على المقدم او التقريب
ولترتيب الوجدان على ما قبله
اكثرها اى اكثر مختصراته تعاورا
من جهة تعاور اكثر وتداول غيره
فتعاورا تمييز من اكثرها وانما
انتصب عنه التمييز لتمامه بالاضافة
الى ضمير المختصرات او هو تمييز
من نسبة اكثر الى ما استكن فيه
فليتأمل وقول من قال لتمامه بالتنوين
المحذوف المقدر لان التنوين
المحذوف بسبب الاضافة كهذا





التنوين او منع الصرف او بالتركيب
نحو خمسة عشر او باللام مثل عندي
الراقود خلافا في حكم التنوين الثابت
ليس اعتباره مما يحتاج اليه هنا
لما ذكرنا من ان اكثرها قد تم بالمضاف
بالاضافة بين الائمة ظرف تعاورا
والائمة جمع امام فوجدت ان
كان بمعنى صادفت واصبت
يتعدى الى مفعول واحد فاكثرها
مفعوله والمائة والجمل والتتمة للعلماء
كتب للشيخ عبد القاهر بدل من اكثرها

بدل البعض وان كان بمعنى علمت
فالمائة مفعول ثان والاخيران
معطوفان عليه في الصورتين،
فاستطلت الغاء فيه على الوجهين
ان الخلفة اى الولد جمعها اى الجمع
الولد الكتب الثلثة المذكورة
وهو منصوب بانه مفعول ثان
لان الخلفة واحملة اى الولد قوله
رفعها اى رفع الولد الكتب المذ كورة
الى الحفظ مفعول ثان لاحملة فالمصد ران
مضافان الى المفعول وذكر الفاعل



وانما ذكر التحميل بعد ذكر التكليف
ولم يكتف بذكر احدهما عن الاخر
لتقارب معانيهما لانه اراد اني
استطلت ان اعلمه الكتب الثلثة
طوعا او كرها في القاموس التكليف
الامر بما يشق عليك كراهة ما
حصل فيها اى استطلت لاجل
كراهتي ما في الكتب الثلثة حال
كونه من الاشياء المعادة المكررة
فكراهة مفعول له لاستطلت ،
مصدر مضاف الى مفعوله وهو

الموصول وذكر الفاعل متروك
وهو باء المتكلم وفيها ظرف مستقر فاعله
مستتر فيه وهو عائد الى الموصول
وهو مع فاعله جملة ظرفية صلته
ومن البيانية مع مجرورها حال.
من الموصول والمعادة اسم مفعول
من اعاد يعيد وان كانت تلك
الاشياء المعادة لا تخلو قوله من الافادة
متعلق بما قبله فالواو عذه للوصل
والحال وان للشرط في الاصل وكما
فعل من الافعال الناقصة اسمها



لهم
مستتر فيه عائد الى الاشياء المعادة
وخبره جملة لا تخلو ومعنى الشرط.
منلخ عن جملة وان كانت اه
ولذا لم يحتج الى الجزاء وجاز وقوعها جملة وان كانت
حالا من الاشياء التي هي مفعول
معنى وما لا اعلم ان الوصل
انما يستعمل فيما اذا كان نقيض
الشرط اولى للجزاء نحو اكرمك
وان اهنتني ولا يقال اكرمك
وان اكرمتني فاستصفيت
هذا الفاء ايضا على الوجهين منها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اي من الكتب الثلثة المذكورة
في القاموس استصفاه اخذ منه
صفوه اي خالصه واختاره اي اخذ
خياره كاصطفاه هذا قوله المختصر
صفة هذا او بدل منه او عطف بيان له
فاعلم ان في تابع اسم الاشارة
ثلثة اقوال ونفيت عطف على
استصفيت عن كل اي عن كل واحد
كائن منها اي من الكتب الثلثة
فالتنوين عوض عن المضاف اليه
كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما

وعلما والظرف المستقر صفة كل
ما تكرر اي نفيت تكرر كل منها فما
مصدرية وفاعل تكرر تحته ضمير
كل ويمكن ان تكون موصولة بتقدير
مضاف اي تكرار ما تكرر اي تكرار
المتكرر اد بان المراد بنفي المتكرر
نفي قيد التكرر عنه فقط لا نفيه
معه كما اذا قيل لك هل من رجل
ضارب في الدار فتقول لا رجل
ضارب فيها مع ان فيها رجلا غير
ضارب فلا يلزم الكذب اذ مراد ك

نفي جنس رجل متصف بالضاربية
كما في السؤال لا نفي جنس رجل مطلقا
بل مرادك النفي عن جنس رجل صفة
الضاربية والكينونة في الدار ومثل
هذا النفي شائع غير مختص بتظبير
فح لا يلزم من نفي المتكرر نفي الموصول ف
بالتكرار ولا يلزم منه عدم اشتمال
هذا المختصر على شيء من مسائل الكتب
المذكورة وانما نفيت عنه ذلك
استثقالا للمعاد اى لاجل استثقالي
للاعادة والتكرار او حال كوني

مستثقلا لها

مستثقلا لها فلمستثقلا لا مفعول له
لقوله نفيت او حال من فاعله
بمعنى اسم الفاعل والمعاد مصدر
بمعنى اسم المفعول على احد الاعتبارين
السابقين في قوله ما تكرر وقوله
استثقالا مثل المعطوف عليه
في جواز الوجهين للمعاد اى لمفاد
المعاد او افادته او للذي أفيد
منه اى من المعاد فاللام فيه
اى في المفاد عوض عن المضاف
اليه او للتعريف العهدي والمعهود

مفاد الولد من المعاد لا مطلق المفاد
او الجنسي فيتناول الولد وسائر
المستفيدين واما لفظ المفاد فيجوز
ان يكون مصدرا او اسم مفعول
من غير حاجة الى احد الاعتبارين
الذي اعتبرناه في المعاد ان كان
اسم مفعول واللام الجارة في قوله
للمعاد وللمفاد هنا لام صلة
لان استقلا واستقلالا صارا
متعديين بالنقل الى الاستفعال
مثل استطلت واستصفيت

وان

وان كان كل منهما لازما قبله وانما
استصفيت منهما هذا المختصر حال
كوني غير مدخر فضل النصيحة فغير
حال من فاعل استصفيت وفضل
مفعول مدخر لاعتماده على غير
لما فيه من معنى النفي قوله في رعاية
عبارته متعلق بغير مدخر قوله النصيحة
النصيحة صفة لعبارته الضمير
المجرور فيها راجع الى الامام ثم لا
لا يليق ببيان معنى الفصاحة بهذا
الكتاب لتكفل علم المعاني به لان

لان كل مقال مقاما وبالعكس

ولم اطواي لم اتركب يجوز ان يكون

الواو للعطف على قربه وهو نفيت

او على مقدمه وهو استصغيت

او للحال فيكون جملة لم اطو بالواو

والضمير المستتر فيه منصوبة المحل

على انها حال مترادفة من فاعل

استصغيت بمعنى استصغيت

حال كوني غير مدخر اياه حال

كوني غير تارك ذكر شيئ كائن من مسائلها اى من مسائل الكتب

المذكورة



المذكورة او محل الموصول او الموصوف

في قوله الا ماندر لاستعماله فالمضاف

مقدر او سناع فيما بينهم اى بين

الائمة او النحاة وانتشر اما منصوب

على الاستثناء او على البدلية من ذكر

شيئ بدل البعض بتقدير مضاف

اى لم اطو ذكر شيئ الا ذكر ماندر

واما مجرور على البدلية من شيئ

اى لم اطو ذكر شيئ الا ذكر ماندر

او من مسائلها فتصويره لم اطو

ذكر شيئ من مسائلها الا ذكر شيئ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من المسائل التي ندرت ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور في مسائلها
اذا تقدير لم اطو ذكر شيئ من
مسائلها الا ذكر شيئ من مسائل.
ماندر فعاده ظاهر للزوم كون
ماندر لهم كتاب وليس كذلك
هكذا قال الشارحون وكذا محل
ما في قوله ولم از دفيه اي في هذا
المختصر شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة
حريا منصوب على الاستثناء من
شيئا او على البدلية منه ولهم

كان



كان تحته ضمير ما وبالزيادة متعلق
بخبره وهو قوله حريا قدم عليه
رعاية لام السجع وترجمته ترجم
مثل وحرج وزنا وبابا اي سميت
هذا المختصر بكتاب المصباح هذه
الاضافة من باب اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو فلها شبه
مختصره بالمصباح في الاضاءة
وطرح الظلمة وامكان الاخذ
والنقل والاقتباس سماه باسمه
على طريق الاستعارة التحقيقية

الاصلية ان كان المصباب اسما
ثم رشحها بما يلايم المستعار منه
اعنى المصباح الحقيقي بقوله يستطيع
الولد او كل من يستفيد تأمل او
او من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به
بانواره اى بانوار كتاب المصباح
او بانوار هذا المختصر لطرح ظلمة الجهل
التي هي اشد من كل ظلمة كما يستضاء
بانوار المصباح لطرح ظلمة المحسوسة
ثم لما شبه مختصره بالغنايم - -
ومتعلقه بالواصل اليها اثبت

لـ

لـ ما يلزمها من اغتنام الواصل وقال
ويستفيء اى يغتنم الولد او كل - -
من يستفيد من هذا المختصر بغانم
اثاره اى اثار هذا المختصر اى بغانم
التي هي الاثار والثمرات الحاصلة
منه فاضافة المغانم الى الاثار - -
بيانية كما ترى ثم بين عدد ابوابه
وشبهه بحناحي الطير في ضمنه
تشبيه متعلقه به في كونه آلة
للنجاة وفوزا بالمنى وقال كسرته
اى طويت هذا المختصر وجعلته

مشتملا على خمسة ابواب ليفيد ان رع
رغبة وبصيرة فيما شرع فيه
الفاموس كسر الطائر كسرا وكسورا
ضم جناحيه بريد الوقوع فيكون
كسرته استعارة تبعية لا يليق
بهذا الكتاب بيانها لتكفله علم
البيان كما قلنا فان قلت ان قصر
المص قاصر للاشتمال المختصر ايضا على
الخطبة وخاتمة الكتاب فالصواب
ان يقال وكسرنة على خمسة ابواب
وخطبة وخاتمة قلت المراد كسرت

المقصود



المقصود من المختصر فلا يندرج فيه
الخطبة واما الجواب عن الخاتمة بان
نجعلها خارجة عنه او خاتمة الباب
الخامس فمشكل لانه جعلها خاتمة
الكتاب اللهم الا ان يرتكب
هناك حذف المضاف اى خاتمة
باب الكتاب وهو الباب الخامس
او نريد بالكتاب الباب الخامس
على طريق تسمية الجزء باسم الكل
وجه انحصار مقصود المختصر فيما
ذكره وان المبحوث عنه فيه لا يخلو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اما ان يكون موقوفا عليه للمباحث
الاتية او لا الاول هو الباب الاول
والثاني اما ان يكون البحث فيه
من حيث العملية اولا الثاني
هو الباب الخامس والاول اما ان يكون
العامل المبحوث عنه قياسيا وهو
الباب الثاني او سماعيا وهو الباب
الثالث او معنويا وهو الباب
الرابع بحكم الاستقراء وهذا ما ذكره
بقوله الباب الاول كائن في
الاصطلاحات النحوية اي في الالفاظ صطلاحات

بقوله الاصطلاحات



ية الاصطلاحات المنسوبة ..
الى النحو يرد على هذه الصفة من .
السؤال ما اورد على قوله في تحصيله
المظبوطة ويجاب هنا بما اجيب
به هنالك من ان الصفة اذا ..
اسندت الى ضمير موصوفها ..
كانت في حكم الفعل في جواز الامرين
الافراد والجمع فان الاسم الملحق به
ياء النسبة في قوة اسم المفعول
كما نبهنا عليه وكذا حال ..
صفات العوامل في قوله الباب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثاني في العوامل اللفظية القبلية

الباب الثالث في العوامل اللفظية

السماعية الباب الرابع في العوامل

المعنوية الباب الخامس في فصول

كائنة من العربية ثم لما فرغ

عن بيان باعث التأليف

وهو من قوله فان الولد الاعز

الى قوله اردت ان المظ وعن بيان

وجه تخصيص كتب الامام عبد القاهر

رحمه الله بالانتخاب عنها وهو منه

الى قوله كسرته وعن تعداد ابوابه

تصور:



ليورث للطالب من الرغبة ..

والجهد في تحصيله ما ذكرنا شرع

في ببانها وقال الباب الاول كائن

في الاصطلاحات النحوية الاصطلاح

عبارت عن اتفاق قوم على تسمية

شيء بلسم منقول عن موضعه ..

الاول مثل فعل منقول عن الحدث

الى لفظ ضرب مثلا وانما جمعه

مع انه مصدر لا يثنى ولا يجمع

مالم يكن بمعنى اسمي الفاعل ..

او المفعول ومالم يقصد منه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

انواع مختلفة لكونه اسم جنس
شامل لهما لكونها بمعنى المصطلحات
اذ لان المراد منها الانواع المختلفة
من اصطلاح علم النحو ثم ان ما بينه
المص في هذا الباب الكلمة مع اقسامها
من الاسم والفعل والحرف والكلام
والجملة باقسامها من الفعلية
والاسمية والظرفية والشرطية
والاعراب والمعرب مع نوعيه
من المنصرف وغير المنصرف والمبني
مع ضربيه من اللازم والعارض

والعامل

والعامل مع اضافه من القياسي
والسماعي والمعنوي فالجملة احد
وعشرون اصطلاحا ولما كان ..
للاعراب مزيد بحث فصله عن غيره
من الاصطلاحات المذكورة وذكره
في فصل مستقل كما انه لما كان ..
للاسم المعرب مع صنفيه وللاسم
المبني مع قسميه زيادة احتياج
الى التفصيل فصلها في فصل اخر
ثم انه قدم بيان الكلمة والكلام
على سائرهما لانه يبحث في هذا

الكتاب عن احوالها فلا يمكن البحث
عنها الا بعد معرفتها كما قدم هذا
الباب على الابواب الاتية لان ..
البحث فيه عن الذوات وفيها
عن الاحوال وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزءا من افراده
ومفهومها جزءا من مفهومه وقدم
تعريف الكلمة عليها على عكس
ما في الكافية وان كانت هي ..
المقصودة بالذات لتوقف
معرفتها على معرفتها فقال كل

لفظة اللفظ في اللغة الرمي مطلقا
يقال لفظت الرحى الدقيق وقيل
بالعلم يقال لفظت التمر ولفظت
النواة وفي اصطلاحهم ما يتلفظ
به الانسان اي يتكلم افي حكمه مهملا
كان او موضوعا والتاء فيها
للوحدة جملة ولت قيل انها صفة
كل هي مبتدأ وانما انث الضمير عنا
لان كلمة كل اكتسبت من المضاف اليه
حكم التانيث والحق انها صفة للفظة
قال ابن الحاجب والمشهور وصف

المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط والدلالة
كون الشيء بحالة يلزم من العلم به
العلم بشيء اخر كدلالة النار
على الدخان لبلا والدخان عليها
نهارا والشيء الاول والاول والشيء
الثاني فيه مع مدلول فذكر قوله
على معنى وهو ما يفهم من شيء
وهذا اولى من قولهم ما يقصد بشيء
بعد ذكر الدلالة مستغني عنه لكنه
ذكره للوصف بقوله مفرد وهو

ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بالوضع
متعلق بقوله دلت وهو تخصيص
شيء بشيء بحيث منع اطلاق الشيء
الاول واحس فهم منه الشيء
الثاني فالوضع يستلزم الدلالة
ولا عكس لجواز ان تكون
بالعقل كدلالة ذيز المسموع
من وراء الحجاب على وجود لافظه
او بالطبع كدلالة اخ اخ على
السعال فبعد ذكر الدلالة لابد
من ذكره ولذا ذكره بعد هما ولو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال كل لفظة مفردة او موضوعة
لمعنى مفرد لكان التعريف اخصر
واقرب الى حفظ المبتدي لكنه
اراد التفصيل اعلم ان التعريف
مركب من جنس يقصد به
الشيوع للافراد ومن فصل
يقصد به التمييز عن الاغيار
فاللفظ جنس شامل لكل لفظ كلمة
كان او غير كلمة من المهملات
والمركبات والالفاظ الدالة
لا بالوضع فبناء الوحدة خرج
مثل



مثل عبد الله علما لان لفظة متعدد
وان كان معناه واحدا وبقيد
الدلالة المهملات وبقوله مفرد
المركبات ومثل الرجل مما عد
لفظة امتزاجه لفظا واحدا
لان جزء لفظه يدل على جزء معناه
وبقيد الوضع ما كان دالا بالطبع
او بالعقل وما كان غلطا كمبشوم
في المشؤم فانه ليس على ما وضعه
الواضع بل قد حرف عنه وبهذه
القيود صار تعريف الكلمة منطبقا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جامعا لافرادها ومانعا لدخول
غيرها فيه واما كلمة كل فليست
جنسا له ولا فصلا بل انما اتي بها
لبيان ان هذا التعريف مانع لانها
افادت صدق كلمة على كل ما صدق
عليه هذا التعريف فلا يكون فيه شيء
من الاغيار فيكون مانعا كما كان
جامعا لاشتماله على ما لابد له منه
من الجنس والفصل واما قول من
من قال ان اللفظ احترز به عن الدوال
الاربع وهي الخطوط والعقود



والاشارات والنصب فليس
على ما ينبغي لانه جنس يقصد به
الشيوع والشمول فقط لا يحترز به
عن شيء كما لا يحترز بالحيوان في
تعريف الانسان مثلا بالحيوان
الناطق لان الاحتراز انما
يقصد من الفصل كما بين في
موضعه وايضا يلزم ان يصدق
التعريف على كل فرد من افراد
المعرف مثلا يصدق قولنا زيد
هو الحيوان الناطق ولا يصدق

على لفظ زيد انه كل لفظة دلت على
معنى مفرد بالوضع فوله فهي مبتدأ وان
راجع الى كل اثنث الضمير لما ذكرنا
كلمة خبر مبتدأ وان فالجملة خبر
للمبتدأ الاول وانما اخرها عن نعريفها
وان كانت هي المقصودة بالذات
وسبق التعريف لها لما ذكرنا قبل
هجو هجي والهجاء مشتقان من الهجم بفتح
الهاء وسكون الجيم بمعنى الجرح
لتناثر معانيهما في القلوب
كما يقال طعن اللسان اشد

من طعن السنان وانما دخلت
الفاء في هذا الخبر لتضمن مبتدائه
بمعنى الشرط وهو كون الاول
سببا للثاني او كونه سببا
للاخبار به كقوله تع وما بكم
من نعمة فمن الله فاذا تضمن
المبتدأ معنى الشرط جاز دخول
الفاء في خبره وذلك بان يكون
المبتدأ اسما موصولا بفعل
او ظرف او اسما موصوفا به نحو
الذي يأتيني او في الدار فله درهم

ومثال الموصوف بالموصول
المذكور نحو الرجل الذي يا تيني
او في الدار فلسه درهم وبان يكو ن
نكرة موصوفة باحدهما او مضا فا
اليهما نحو رجل يا تيني او في الدا ر
فلسه درهم ومثال المضا ف
الى النكرة المذكورة نحو غلام رجل
يا تيني او في الدار فلسه درهم ..
وقوله كل لفظة دلت يجوز ان يكون
من قبيل رجل يا تيني او من قبيل
غلام رجل يا تيني وتصوير المعنى

ان تسمية اللفظة كلمة انما
صارت بسبب دلالتها على
معنى مفرد بالوضع ولولا تلك
الدلالة لما سميت بها وجمعها
اي جمع الكلمة للقلة كلمات
وللكثرة كلم يستعمل الاول في الثلثة
الى العشرة بلا قرينة واما فيما
فوق العشرة فبها وجمع الكثرة
على العكس ثم اعلم ان اوزان
جمع القلة ستة وهي افعال ..
وافعل وافعلة وفعلة مثل افرا س

وافلس وارغفة ودغلمة والحاء من
الجمع السالم مذكرا كان او مؤنثا
مثل فاعلين وفاعلات واعلمين
الجمع مع انه ليس من وظيفته
النحويين اتا لتصديق قوله غير
مدخر فضل النصيحة واتا لمكان
الاختلاف في كلم انه جمع او جنس
فبين ما هو المختار عنده من انه
جمع فذكر كلمات استطرادا وقدمه
على ذكر كلم لكونه جمعا بالاجماع ولكونه
للقلة وهي قبل الكثرة ودليل

الزنجاني

ان الكلم جمع او جنس

الفريقين مذكور في المطولات
وباب التأويل مفتوح عليهما
وهي اي الكلمة ثلثة انواع
احدها اسم سمي هذا القسم
لانه مأخوذ من السمو بحركات
السين العلو لاستعلائه على
حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من
وهو العلامة فانه علامة
على مسماه وفعل سمي به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر

اخويه

الوسم

بهذا القسم

تسمية للدال باسم المدلول

وحرف سمي به هذا القسم لان الحرف

في اللغة الطرف فهو في طرف

مقابل للاسم والفعل من أنحائها حيث هي

في طرف الاستقلال واما هو ففي

طرف عدمه ومن حيث انه

لا يقع ركنا من الكلام بخلاف

اخويه وانما انحصرت الكلمة في هذه

الثلثة لانها اما ان تدل على معناها

بلا احتياج الى ذكر المتعلق او لا الثاني

الحرف والاول اما يقترن باحد

الازمنة

الازمنة الثلاثة وضعا او لا الثاني

الاسم والاول الفعل واما الاول حتياج

مثل ذي دفوق الي ذكر المتعلق

فليس للدلالة على معناه بل

لتحصيل الفائدة واما اقتران

اسمي الفاعل والمفعول باحد

الازمنة نحو زيد ضارب امس

او الان او غدا او مضروب كذلك

فليس وضعا بل استعمالا وكذا

عدم اقتران الافعال المسلخة

عن احد الازمنة نحو نعم ليس

وضعا بلا استعمال وقد قالوا وجها اخر

في بيان وجه الانحصار كل كلمة

اما ان تكون مستقلة بنفسها ادلا الثاني

الحرف والاول اما ان تقترن باحد

الازمنة الثلثة اولا والاول الفعل

والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل

بانه ما يتم الجواب به مرادهم بذلك

ما يكون الجواب به تاما من غير حاجة

الى ضم كلمة اخرى بحسب اصل الوضع

فعلى هذا لا يلزمهم ان يعدوا الاسماء

الموصولات من قبيل الحروف



لعدم احتياجها الى الصلة والعائد

وضعا كما ان الفعل لا يحتاج الى الفاعل

بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال

ثم انه قصد ان يفسر كل قسم

من هذه الاقسام تسهيلا على الطالبين

فقال الاسم اى جنس الاسم

وحقيقة يا كلمة فما موصولة كافة

لا موصولة لئلا يلزم التعريف بالمفرد

فتامل فان التعريف من التركيب

التقييدي جاز ان يحدث عنه

بان كان مسندا اليه والجار مع المجرور

متعلق بقوله ان يحدث في محل الرفع
بانه نائب فاعله والضمير المجرور
في قوله عنه راجع الى ما ذكره باعتبار
لفظه او نائبه ضمير مستتر فيه عايد
الى مصدره اى ان يحدث الحديث
اى ان يوقع التحديث مثال هذا
القسم من الكلام كائن كزيد ان
ان جعلنا الكاف حرف جر او مثله
ان جعلنا ها اسما مضافا والعلم
والجهل فانك اخبرت عن زيد
بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم

بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل
بالقبح في قولك والجهل قبيح اغاد ورد
هذه الامثلة اعلما بان الاسم
ينقسم الى اسم عين وهو الدال
على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو
والى اسم معنى وهو الدال على معنى
غير قائم بذاته بل بغيره وهو على ضربين
وجودي مثل العلم فانه ادراك
وعدمي مثل الجهل فانه عدم ادراك
وفيه ايضا ترغيب وترهيب
حيث اخبر عن حسن العلم وقبح
الجهل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فم اعلم ان المحدث عنه مسند اليه
مع زيادة قيد التحديث فالاسم المنوي
مما يسند اليه ويحدث عنه في نحو
فولك اضرب وتضرب واما في فعل
الامر والنهي فهو مسند اليه مع
زوال قيد التحديث بسبب العارض
وخصوصية المادة وهي ان المنوي
فيهما بل البارز والظاهر ايضا نحو
اضرب اضربا واليضرب زيد
ولا تضرب لا تضربا ولا يضربا
عمرو فح ركن للكلام الانشائي الذي



ليس من شانه ان يحتمل الصدق
والكذب كما انهما من شان الخبر
والاخبار ونظيره زيد في نحو
فولك ضربت زيدا فانه فيه
اسم مع انه ليس بمرفوع
مسند اليه ومحدث عنه لانه
جاز ان يحدث عنه حيث تقول
ضرب زيد وكذا حال المجرور
في قولك مررت بزيد فكذلك
المنوي والبارز والظاهر
في الامر والنهي وسائر الانشاء

مثل ازيد في الدار وان لم يكن
محدثا عنه من حيث انه ركن
للكلام الانشائي فهو محدث عنه
في قولك تفعل انت وتفعلا ن
ويفعل زيد وبالجملة ان الاخبار
اصل والانشاء فرع عليه
وان اللازم للاسمية جواز كون
الاسم محدثا عنه لاكونه محدثا عنه
بالفعل ومن ثمة قال المص رحمه الله
جاز ان يحدث عنه ولم ينقل
ما يحدث عنه اذ المتبادر منه

ان يكون التحديث بالفعل فان قلت
الضمير المنصوب لا يجوز التحديث عنه
لانه منصوب ابدا ايما كان ؛ قلت
ان الضمير المنصوب اذا كان ؛ منفصلا
فقد جاز التحديث عنه حيث تقول
انك محق واما اذا كان متصلا
نحو اباك ضربت او ما ضربت
الا اباك فالاخبار عنه مشكل
اللهم الا ان يقال ان المنفصل
بمعنى المتصل فالاخبار عنه اخبار عنه
فيكون مما كان بمعنى ما يحدث عنه

واما الضمير المجرور فقد صح عنه الاخبار
حيث تقول زيد ضرب بضم الميم ماض
مجهول ثم انه مما علم ان نوعا
من الاسم لم يدخل في النوع
المفسر بجواز الحديث عنه للزوم
نصبه او رفعه بقوله او كان بكلمة
التنويع او بقرينة المقام او نحو
مقام التعريف والتوضيح عطف
عليه قوله جاز اي او ما كان نذكر
الضمير لما قر من اعتبار لفظ ما
اعلم ان تعريف الملص هذا مثل تعريف



ابن الحاجب المبتدأ بقوله المبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه او الصفة الواقعة
بعد حرف آه وكذا تعريفه التحذير
حيث قال هو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او ذكر التحذير
منه مكررا او بالجملة ان استعمال
او للتنويع في التعريفات شائع
مستفيض وافع في كتب اللغات
فاندفع اعتراض الشارح الفاضل
بان التعريف باحد الشيئين

غير مناسب لما فيه من النكارة
المنافية للتعريف ولك ان انما يرد
ذلك ان لو حمل او على الشك
او التنكيك او الابهام واما اذا حمل
على التنويع بقرينة المقام كما وقع
في تصانيف الفضلاء فلا محذور
فان الكلمة يتحدث عنها اي في كلمة يتحدث عنها
قوله عنه الجار مع المجرور متعلق بيتحدث
في محل الرفع على انه نائب فاعله
والمراد بالمعنى هو المعنى المطابقي
الحقيقي فلا يلزم ان يكون عامة لا فعال
واخلة



واخلة في تعريف الاسم لكونها
مشتملة على معنى المصدر وهو
مما يتحدث عنه لان معنى المصدر
في الفعل تضمني لا مطابقي منا ل
هذا النوع من الاسم كائن كان
او مثله واذا اوجب قال ناصر الدين
البيضاوي اذ ظرف وضع لزمان
نسبة ماضية وقع فيه اخرى
كما وضع اذا لزمان نسبة
مستقبلة يقع فيه اخرى
ولذلك يجب اضافتها الى الجمل

كحيث في المكان وبيتنا تشبيها بالمو صولات

واستعملا للتعليل والمجازات

ومحلهما النصب ابدًا بالظرفية

فانهما من الظروف الغير المتصرفة

لما ذكرنا واما قوله تعالى واذكروا اخا عاد

اذ انذر قومه ونحوه فعلى تاويل

اذكر الحادث اذ كان كذا فحذف

الحادث واقيم الظرف مقامه ثم كلا

واذا كان هذا هو الحق فقول سيبويه

اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى

فيام زيد وقت قعود عمرو على اتح

اذا مبتدأ وخبر محول على ما بين

ان استعمال اذا مجازا لغير الظر فية

جائز وكذا قولهم اذا مجرور

المحل على البدلية من غدٍ في قو ل الشاعر

وبعد غدٍ بالهف نفسي من غد

اذا راح اصحابي ولست برا ح

محمول على ارتكابهم المجاز في اذا حيث

حملوها على غير الظرفية مع انها

موضوعة لها او نقول الغا لب

فيهما الظرفية واستعمالهما

غير الظرف نادر ملحق بالمعد دم

فعبر الص بالتزوم كما قال ابن الحاجب
ويلزم بعد اذا للمفاجأة الجملة الاسمية
اراد بالتزوم غلبة الوقوع ونحوها
مثل حيث وابن ثم علل بالفاء
التعليلية في قوله فانك لا تحدث عنها
اي عن تلك الاسماء وحين اذ واذا
ومتى ونحوها للزوم ظرفيتها اي للزوم
كون كل من تلك الاسماء ظرفا
منصوبا محلا فلو قصدت ان تحدث
عنها لزم ان تكون مرفوعة فخ
يلزم ان يكون الشيء الواحد معربا

باعرابين مختلفين في حالة
واحدة فهو متعذر قطعا
ولكنها اي لكون تلك الاسماء بحسب
اصل الوضع في معنى الوقت
مطلقا والمكان كذلك لم يذكره
اعتمادا على فهم المبتدي من قوله
واتسع المكان فاندفع اعتراض
الشارح الفاضل بقوله الخ
اللازمة للظرفية ليست بمعنى الوقت
والمكان مطلقا بل بمعناهما جامع اعتبار
وقوع الفعل فيهما وذلك ان معنى الحين لها

استعمالي نحوي لا وضعي لغوي
وهو اي كل واحد منهما مما يحدث
عنه اي من الاسماء التي يحدث
عنها في قولك مضى الوقت وطاب الوقت
واتسع المكان واما في معنى الجمع وهو
ايضا مما يحدث عنه قال في القاموس
جاؤا فاطبة جميعا لا يستعمل الا حالا
فان قلت اين اسماء الافعال
لا يكون الاخبار عنها ولا عن معانيها
لانها افعال وهي لا يحدث عنها
قلت انها اسماء سادة مسد المصادر

السادة

السادة مسد الافعال فقصروا
المافة وقالوا نجوز الاسماء
الافعال مكان قولهم اسماء
المصادر فاذا قلت مثلا فمعناه
سكوتك بالنصب على معنى
اسكتت سكوتك فصه قائم مقام
المصدر القائم مقام فعله الناصب
والمصدر مما يحدث عنه في قولك
السكوت حسن وما فرغ عن شغر يف
الاسم اخذ في بيان بعض علامته
ليفيد للولد الاغر مزيد بصيرة

الفرق بين البصيرة والبصر
كالذي بين القلب والبقاء البيض

ودفور وفوف عليه فقال ومن

ومن علاماته اي بعض علامات

الاسم المخصوصة به اللفظية فاضافة

العلامات الى الضمير اللام للاختصاص

كما ترى وقوله ومن علاماته مبتداء

خبره قوله دخول الالف واللام

او هو ظرف مستقر فاعله مستتر فيه

راجع الى المبتداء المؤخر هو قوله

هذا والظرف مع فاعله جملة ظرفية

مرفوعة المحل على انها خبره

والمبتداء مع خبره المقدم جملة

اسمية لاحظ لها من الاعراب

معطوفة على الجملة التي هي قوله

الاسم ما جاز ان يحدث عنه وهي

عبارة اشارة الى ادق المختار

عنده مذهب الخليل من كون

حرف التعريف ال كهل دون

مذهب سيبويه من كونها اللام

الساكنة فقط كما ان حرف التنكير

النون الساكنة وزيدت الهمزة

للابتداء ودون مذهب المبرد

من كونها الهمزة فقط وزيدت

اللام لرفع لبس الاستغراق
اقتصر على بيان العلامات اللفظية
اللفظية ولم يذكر شيئا من المعنوية
من نحو الاسناد اليه والاضافة لعدم
اعتماده على فهم الولد الا عمرو وغيره
ممن قرء هذا الكتاب من المبتداء بش
اولعدم وجدانه في الكتب الثلثة
او لاكتفائه بما تضمنه دخول اللام
من اختصاص معنى التعريف
باضافة من الجنس والعهد للحاضر حتى
والذهني به والاشارة الى الحاضر
ادكالمستراق



ادالاستغراق وكذا النوع الاتي
مع النكات المفصلة في علم البلاغة
وانما اختص دخولهما بالاسم
لاختصاص معانيهما به فلو
على غيره من الفعل والحرف لزم
تخلف الدال عن المدلول مثال
ماد خلها الالف واللام من ذوي
العقول نحو الغلام ومن غيرهم
نحو الفرس ومنها دخول حرف
الجر لفظا او تقديرا مثال ماد خله
لفظا نحو مررت بزيد ومثال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما دخله تقدير انحو غلام زيد اي

غلامٌ لزيد ونحو ضربته تاديبا

اي للتاديب ونحو سرت يوم الاحد اي في يوم الاحد

واما ذكر لفظ الحرف ولم يسكت

عنه بذكر المجرور وحده كما اكتفي به

غيره تنبيها على ان الجر اصالة

للحرف وجر غيره فرع عليه

ليتناول المذكورات كلها

واما جر المضاف اليه بالاضافة

اللفظية فغير اصلي ملحق بالجر

الاصلي



الاصلي الذي هو جر المضاف اليه

بالمعنوية كما سيذكر بعد اخرا لكنا

فعبارة المص اولى من عبارة

غيره لما نرى واما اختص دخول

حرف الجر لفظا او تقديرا باللام

لاختصاص اثرها وعملها به فلو دخل

على غيره من حيث انها عاملة لم

خلوها عن العمل الموضوعة هي له

واما اختصاصها بتقدير بها في المفعو

ل له والمفعول فيه فلا اختصاص معنى

العلية باللام التي هي معنى اللام

المقدرة في الاول واختصاص
الظرفية بالتي هي معنى في فلو وجد
تقدير حرف الجر في غير العلم لزم
تخلف الدال عن المدلول وهذا
خلف من القول ومنها دخول
التنوين وهي اما للتمكن اي
للدلالة على ان الاسم متمكن فيما هو
اصل فيه من الانصراف اعني فيه
للفرق بين المنصرف وغيره مثاله
نحو تنوين زيد واما للتنكير اي تنكير
ما من شانه ان يقبل التعريف مثاله

نحو تنوين



نحو تنوين رجل وسيبويه ما وصفنا
قال الشارح الرضي وانا لا ارى
مسوغا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فقول تنوين
نحو رجل يفيد التنكير كما يفيد التمكن
ولا فائدة التنكير لا يجتمع مع لام
التعريف نحو الرجل فلو جعلته
علما شخصا للتمكن كلام التعريف
في يا الله كما ستقف عليه واما
للتعويض عن المضاف اليه نحو
يومئذ الاصل يوم اذ كان كذا فيو

مضاف اليه اذ ونحو الي جملة كان كذا
وحذفت هذه الجملة وعوض عنها
التنوين وكذا حينئذ ووقتئذ وساعتئذ
والاضافة معنوية كانت او لفظية
مختصة بالاسم لاختصاص فوائدها به
واما للمقابلة نحو التنوين الداخل على
جمع المؤنث السالم مثل مسلمات
فان تنوينه انما دخلت للمقابلة
بنون مسلمين وانما اختص هذه
التنوينات الاربع بالاسم لاختصاص
معانيها الموضوعة هي لها به وانما

تنوين



تنوين الذي يبدل من حرف المد
الذي في اخر الابيات مثل قول
ان عاقلي اليوم عادل والعنا بن
فقولي ان اصبت لقد اصابن
فان الاصل العنا باو اصابا والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المطلقة
المقيدة بالسكون كما في قول ان
وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه
الاعلام لماع الخفق فان الاصل
المخترق والخفق بسكون القافين
فدخل عليهما التنوين فاجتمع الساكنا
ن

فحركوا ما قبله بالفتح للخفة فهذا ن
التنوين غير مختص بالاسم ولما
فرغ عن بيان حد الاسم الذي
هو قسم من الكلمة وعلامة اخذ
في بيان قسم اخر منها يشاركه
في وقوعه حدثا فقال الفعل الذي
هو قسم من الكلمة فحده ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة على ما ذكر اكثر النحاة ومراده
باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال
والاستقبال واما ما ذكره الشارح

وذهب الاخفش الى ان الفعل يكون في جميع الازمنة الثلثة واحتج بقولهم كان زيد قائما الآن وقد دخل عليه الآن وهو للحال

الفاضل من انه ما دل على اقتران
حدث بزمان فمشكل لدخول ما ليس
من افراد الفعل فيه من نحو التغلب
والتغلبي والتستحجر ولذلك قال ما ذكره
الزمخشري وغيره واما علامته فكون
فماذكره بقوله يا اي كلمة لان
جنسه القريب هي دخله ذكر الضمير
الضمير الراجع الى ما باعتبار لفظه
فدائما اختص دخولها بالفعل
لانها وضعت لتقريب الماضي
الى الحال اذا دخل عليه نحو قد قام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الصلوة والتقليل الفعل في المستقبل
اذا دخل عليه نحو ان الكذوب
قد يصدق فلما كان معناها
الموضوعة هي له يختصا به اختص
دخولها به والسين الذي هو
سين الاستقبال احترز بتعريفه
عن السين الذي ليس له نحو سبح
الطلب والتحول وغيرهما مثل
استغفر الله واستحل الخمر واستجدته
اي وجدته جيدا وسوف وانما اختص
دخولها بالفعل لانهما بحسب

الوضع للاستقبال وهو مختص
بالفعل فدخولهما مختص به ايضا
فامثلة هذه الحروف الداخلة
على الفعل نحو قد خرج زيد وسيخرج عمرو
وسوف يخرج بكر قال الراجز
الفاضل في بيان الفرق بينهما السين وسوف
وسوف زيادة تنفيسا وبناء
بناء على ان زيادة الحرف تدل على
زيادة المعنى على ما هو المتعارف
عندهم وايضا ان لفظ السين
مشترك بين ما من حروف
المعاني

وبين ما من حروف المباني وأما سوف
فمن حروف المعاني جيء وقول من قال
فرق البعض بين السين وسوف
دعوى مجردة عن دليل ومردود
ليس بناشئ عن دربة لما ذكرنا
وأما تعليل هذا القائل على ما أداه
من عدم التفرقة بقوله لأن العرب
عبرت سيفعل وسوف يفعل
عن معنى واحد من ذلك قوله تعالى
وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا
عظيما وقوله تعالى آمنوا بالله ورسوله

واعتصموا به فسيدخلهم ربهم
برحمة منه حيث يقع الابتداء
والادخال المذكوران يوم القيمة
فليس بشفي غليل الصدر العليل
لانه يجوز ان يتعلق الواحد بعيدا
من وجه ان بين المؤمنين وابنائهم
اجرا عظيما شهورا وسنين
وقريبا من وجه ان كل آت قريب
وانما البعيد ما انقرض فبالاعتبار
الاول يستعمل بسوف وبالاعتبار
الثاني بالسين ويجوز ان يكون

استعمال احدهما مقام الاخر مجازا
وكما دخله حرف الجزم وبه حكم جرف
الجزم ما تضمن معناها من الاسماء
المنقوصة سجي بمثاله فلم يخرج زيد
انما اختص دخول الجوازم بالفعل
لاختصاص معانيها به من نفي الفعل
المقترن باحد الازمنة الثلاثة
كلم ولما او طلبه كذلك كلام الامر
والنهي او تعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط ولاختصاص عملها به وهو
الجزم كاختصاص الجر بالاسم فلو دخلت



على غيره لزم تخلف الدال عن المدلول
والمؤثر عن الاثر وهو باطل فطعا
والفعل ما اتصل ضمير به راجع الى
باعتبار لفظه كما مر غير مرة فاتق
مجموع مشتمل فيه الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الضمير
المرفوع احترز بقيد المرفوع
عن المنصوب فانه يعم الفعل
والاسم والحرف نحو ضربه والضارب
على قول واته وعن المجرد فانه
لا يوجد في الفعل بل في الحرف والاسم

نحو مررت بك وحدك فان قلت
لم لم يذكر قيد البارز احترازا عن
المستكن فانه غير مختص بالفعل
بل يتصل بالاسم ايضا نحو زيد ضرب
وضارب اي هو قلت لعله
اراد بالاتصال في قوله وانصل
الاتصال اللغوي لا النحوي فح
يغني ذلك عن قيد البارز مع
الاختصار وذلك لانك اذا قلت
ضربت ضربنا صح بحسب اللغة
والعرف ان تقول قد اتصل بهذا

الفعل

الفعل ضمير بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب او ضارب فانه لا يصح
ان تقول قد اتصل به ضمير الا بالعرف
النحوي مثال الفعل المتصل به
الضمير المرفوع البارز نحو اكرمت
واكرما واكرموا واكرمنا نحو هاتوا ما
فالمتصل به ليس بضمير بل هو حرف
لا محل لها من الاعراب كالكاف
في اراك وارايتك وذلك والتاء
في انت وانما المستدل به في ما تقدم
وغيرها من سيما الافعال ضمائر

بمنزلة

ستكنة فيها ابدا لانها لو كان
ما اتصل بها ضمير بارزة لوجب ان يكون
مسندا جميعها اليها كما في الافعال
كلها وانما الحق الواو ونحوها نوا ايذانا
بان فاعله المستتر فيه ضمير الجمع لا غير
مثل الواو في اكلوني البراغيث
على وجه والفعل ايضا ما اتصل به
تاء التأنيث الساكنة برفع الساكنة
على الوصف للتاء واحترز بها عن
المتحركة لانها مختصة بالاسم للفرق
بينهما ولم يجعل الامر بالعكس

لان الفعل وكلامي

وحصل كون الباء غير
فاعلا لاكلوا والواو حرف
تدل على ان الفاعل جمع
على ان الفاعل جمع

لان الفعل تقبل لتعدد معناه
والاسم خفيف لعدمه فاعطي
الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف
طلبا للعدل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما ادرد الاخيرين
تنبيها على المذهب الصحيح
من انهما فعلان لاتصال ما هو
من خواص الفعل وهو التاء الساكنة
ولما فرغ من بيان علامات
الفعل شرع في تقسيمه فقال
وله اي للفعل ثلثة امثلة اي

(عدم تعدد مع الاسم)

وهما نعمت وبئست

حال

دال

انحصر

فيها لان الفعل اما ان لا يكون
مشابها للاسم اصلا او يكون مشابها
له والاول الموقوف الاخر والثاني
اما ان يكون مشابها له موجبة
لاعرابه او غير موجبة له بل موجبة
لبنائه على الحركة الثاني المفتوح
الاخر والاول المضارع احدها
المفتوح الاخر قوله المفتوح ..
مضاف الى الاخر اضافة لفظية
مثاله من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثاله
من الرباعي نحو دحرج ومثاله





من المزيد فيه نحو اكرم وسمي اى
المفتوح الاخر قوله الماضي مفعول
ثان لسمي وانما بنى الماضي لان المعاني
الموجبة للاعراب التي هي الفاعلية
والمفعولية والاضافة مفقودة
فيه وعلى الحركة لكونه مشابها
للاسم اذ في مشابهة في وقوعه موقعه
في المواضع الستة يجيء منها نحو
مررت برجل ضرب او ضارب
وعلى الفتح لكونه اخا الكون
واخف الباقيتين وذلك المفتوح
الاخر

مبنيّ على الفتح ما لم يعرض شيء يوجب
سكونه وذلك عند اتصال ضمير
مرفوع بارز متحرك وهو نحن
صيغ نحو ضربنا الى ضربنا على الترتيب
الصرفي وانما سكن ح لئلا يجتمع
اربع حركات متوالية فيما هو
كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله
وما لم يتصل به واو الضمير نحو ضربوا
وانما ضم ح لاقتضاء الواو ضم
ما قبلها والصيغ المبنية منه على الفتح
اربع نحو ضرب وضربا وضربت

وضربتا وانما نحو غزا وغزت وغزتا
ففي الاصل على الفتح وكذا غزوا
كان في الاصل على الضم ثم اعلت
والمثال الثاني للفعل ما كان
الفعل الذي يتعاقب على اوله
احدى الزوائد الاربع وهي
راجع الى الاحدى فاضافتها
الى الزوائد للجنس او الى الزوا
فالجمع مجموع هذه الحروف الياء
وهي كائنة للغائب المذكر اصالة
او حال كون الياء له مفردا

او مثنى او مجموعا لجمع المؤنث
الغائبة تبعا له لان الحق هنا
ان تزاد تاء التانيث لكنه عدل
الى الياء لما استثقل عليه والتاء
وهي كائنة للمخاطب او حال
كون التاء له اى للذي خوطب
مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا وفي بعض النسخ
للمخاطب المذكر فذكر المذكر
قيد اتفاقي لا احترازي به بل اكتفا
بذكر الاصل عن ذكر الفرع وهو

المخاطبة

المخاطبة مفردا كان او مجموعا
او مثنى والغائبة المؤنث مفردا
كان او مثنى او مجموعا والالف
وهي للمتكلم الواحد او حال كونها له
مذكرا كان او مؤنثا والنون
وهي لما فوقه اى للمتكلم الذي
فوق المتكلم الواحد مذكرا كان
او مؤنثا مثنى او مجموعا فنحو انت
لمثنيين اعني بهما المفردين ونحو انتما
لاربعة معان اعني بها المثنيين
المثنيين والجمعين قوله لما فوقه

الاولي لمن فوقه فتستعمل ما في
مقام مَنْ كما في قوله تعالى والسما
وما بناها كما استعمل مَنْ في مقام
ما في قوله تعالى منهم من يمشي
على بطنه تقول يفعل هو وتفعل
انت او هي وافعل انا ونفعل
نحن وانما ذكر هو وهي وانت وانا
ونحن تنبيها على ان هذه الضمائر
ستترتحت هذه الافعال
فاستتار الثلثة الاول جائز
والاخير لازم وانما دخلت



هذه الزوايد لانه لما وجب
المخالفة بين الماضي والمضارع
لاختلاف معانيهما وجب الفر ق
بين صيغتيهما ولم يفرق بينهما
بالنقصان لعلة لا تخفى وانما
اعتقبت على اوائل المضارع
ليعلم من اول الوهلة انه اتى
بكلمة هو ولان في الخلائل والآخر متغاير
مظنة للالتباس ثم انه لما كان
الفعل صادرا عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن المخا طب

ق
بينهما
بشيء
عليه وهو
قد ويقف
او قد يعود به الكلام
الى كون الكلمة على حرفين

او عن الغائب حاولوا حرفا
تدل على المضارعة وعلى تلك
الخصوصية طلبا للايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حرف
المد واللين فزادوا الالف
للمتكلم وحده وجعلوها لمواقفتها
اول انا ولانها من مبدء الخارج
والمتكلم ايضا مبدء الكلام وزادوا
الواو للمخاطب ولما كان زيادتها
اولا تؤدي الى التباس المثنى
في مثل ورجل مشابها لنباح الكلب
فقلبوها



قلبوها تاء كما في تجاه وتراث والاصل
وراث ووجاه وجعلوها للخطاب
والتانيث لكونها علما لهما في الماضي
وهو اصل للمضارع ولم يمكن الفرق
هناك بكانها في الخطاب او التانيث
كما في الماضي لوقوعها موقعا يلزم ان
يكون الواقع فيه متحركا وهو الابتداء
ولم يكن الفرق بالضم ايضا لئلا يلزم
التباس الفعل المبني للفاعل بالمبني
للمفعول في مثل تمدح ولا بالكسر ايضا
لان ذلك يفضي الى التباس بلغة من يكسر

حرف المضارعة فيقول تعلم بالكسر
فاختير الفتح لكونه اخف مع موافقة
اخواته اعتمادا على القرينة ثم زادوا الباء
للغائب مفردا او مثنى او مجموعا وزيد
وللنسوة الغائبة والقياس ان يزاد
لها التاء الفوقانية لكنها لم تزد لئلا يجتمع
علامتا التانيث احديهما التاء
والاخرى النون نحو يضربن ولئلا يلتبس
بجمع المؤنث للمخاطب نحو تضربن وذلك
لكونها مناسبة له في الوسطية حيث كانت
الياء من وسط المخارج والغائب ايضا





بين كلامي المتكلم والمخاطب ثم وجدوا
اول الحروف بالزيادة للمتكلم مع غيره
النون لموافقة نحن ولانها علم
المتكلمين في الماضي فانبجة فان قلت
فلم اختصوا صيغة المستقبل بالحاق
الزيادة دون صيغة الماضي ولم
يعكس الامر قلت لان الصيغة
المزيد عليها بعد الصيغة المجردة
و الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان
الماضي فوضعت الصيغة الابقة
للزمان السابق واللاحقة للاحق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وسمي ما يتعاقب على اوله احدى
الزوايد الاربع المضارع بالنصب
على انه مفعول الثاني لقوله سمي واعلم
سمي صيغة المستقبل مضارعا
لمضارعته الاسم اى لمشابهته له في
وجوه منها ان كل مضارع مشابه
للاسم فاعل مشتق منه في الحركات و
السكنات نحو يضرب يضارب
ويحو يحرج يدحرج ويخرج يخرج
ويندحرج يتدحرج وايضا للاسم
مفعول مشتق منه نحو يضرب يضرب





ولا عبرة للواو الحاصلة بالاتباع
اذ اصله مضروب لعدم مجيء مفعل
بضم العين في كلامهم غير معتل ومكرر
ومنها انه بالتبوع لكونه صالحا
للحال والاستقبال مشابه بحو رجل
فانه يختص بعد ما شاع في افراده
بواحد منهما بدخول لام العهد نحو
جاءني رجل فاكرمت الرجل كي
ان المضارع يختص بالحال ملتبسا
باللام نحو ان زيدا ليضرب وبالاتبا ل
بالسين او سوف نحو سيضرب ومنها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقوعه موقعه نحو زيد يضرب كما تقول
زيد ضارب فان قلت الماضي يقع
ايضا نحو زيد ضرب قلت ان
بين الوقوعين فرقا اذ المضارع
واقع موقعه مع ان له حظا من الاعراب
بخلاف وقوع الماضي والمقصود بيان
وجه التسمية بهذا الاسم ومناسبته
انه لصالحيته للزمانين واختصاصه
باحدهما بقرينة قد شابه الاسم
مطلقا في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واذا دخل

عليه احد العوامل اختص بواحد
منهما وسماه الفعل باشتراكه بين الزمانين
واختصاصه باحدهما باللام او بالسين
او بالسين مثلا قد شابه الاسماء
المشتركة نحو العين فانها مشتركة
بين معانيها عند عدم القرائن ومختصة
باحد معانيها لدى القرينة وسواء
المضارع على ما هو المشهور مشترك
بين الحال والاستقبال وقيل
انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا
وبالعكس كذا في كتب النحو الفارسي
له

فاذا ادخلت تغييرية واذا منصوب
مفعول فيه لقوله خلص مضاف
الى جملة ادخلت عليه اى على المضاد
لام الابتداء خلص المضارع للحال فان
قلت اذا كانت اللام مخلصة للحال
كيف تقارن حرف الاستقبال في
نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
قلت ان لهذه اللام معنيين التوكيد
والحال وفي الآية الكريمة تجرد للتوكيد
ونظيره لام القسم فان له هنا معنيين
التعريف والتعويض عن همزة ال

فاذا لم

فاذا لم يدخل عليه حرف النداء يفيدها
معا واذا دخل عليه كقولنا اللهم نجد
للتعويض خاليا عن معنى التعريف
ولهذا قطع همزة اما لم اذا لم
مخلصة للحال اذا لم تجامع حرف
الاستقبال واذا جامعتها تكون
لمعنى اخر مثال ما دخل عليه اللام المخلصة
للحال كائن كقوله تعالى او مثله كقوله
عن يعقوب عليه السلام اني ليحزنني
ان تذهبوا به اى ليحزنني الآن تصور
ان تذهبوا به واذا ادخلت عليه

وقال الله سوف يعطيك ربك فترضى
قال والله لسوف يعطيك فتحمد
هذا لابيه والنضر
وحكى الاخفش عن بعض العرب ال
بوجه اضربن اذا قال اللام
هنا غير واقعة على الفعل
المضارع بل هو داخل
سوف وسوف واصله
فيه وكثر في الكلام حذف
لانت سوف يعطيك حذف
المبتدأ واو دخلت اللام خبره
التاكيد بدل او خبر المبتدأ المحذوف
او منصوب بفعل محذوف
تقديره اعلم والتوكيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اى المضارع الذي هو
للاستقبال او سوف خلص المضارع
للاستقبال والمثال الثالث من امثلة
الفعل الموقوف الاخر قوله الموقوف
مضاف الى الآخر اضافة لفظية مثل
المفتوح الاخر يعني ان المثال الثالث
مبني على السكون لان الوقف يستعمل
في السكون البنائي وكذا الفتح والكسر
والضم يستعمل في الحركات البنائية
وانما قال الموقوف الاخر ابتداء
للمذهب المختار الذي هو مذهب

البصريين



البصريين واما عند الكوفيين فموجب
بجزوم حجة الاول ان الاصل في الافعال
البناء على ما بني والاصل في البناء
السكون وانما بني الماضي على الحركة بناء
على وقوع ادنى المثلين بهذه بينه وبين
الاسم في وقوعه صفة للنكرة ودخول
لام الابتداء نحو رجل قام وان زيدا
لقام ولامتناع صحته بين الاسم واللام
ولذا تُرِكَ على اصل البناء وانما اعرب
المضارع اذا لم يتصل به ما يمنع
كاحد النونين لانه بينه وبين الاسم
وقوع احدهما مع لام الابتداء

مشابهة تامة كما سبقت الاشارة
اليه ولذا اعرب بانواع اعراب
الاسم اعني الرفع والنصب والجر
ولكن لم يجر بل اعطي الجزم لكان الجر
للالتباس اعرابه مجرى اعرابه في
جريان الرفع والنصب والجر جميعا
فرقا بين ما هو اصيل فيه وبين ما هو
دخيل فيه وحجة الثاني ان الاصل
في اضرب لتضرب كقولهم في امر الغائب
ليضرب وعلى ذلك الاصل قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا

حوا بالخوخة

بالفوقانية فحذفوا اللام رومًا للتخفيف
للتخفيف لكثرة استعماله ثم حذفوا
حرف المضارعة احترازًا به عن اللبس
بينه وبين المضارع حالة الوقف
فبقي الفاء ساكنًا فاجتلبت
همزة الوصل فقامت مقام حرف
المضارعة في سببية الاعراب يرد
عليهم ان همزة الوصل ليست بناء
الوجود على كل حال اذ هي تسقط
في الدرج كما ان حرف المضارعة تاء
الوجود في كل حال فلم تكن مثلها فلا
تكون

الهمزة سببا لما هي سبب له من الاعراب
وايضا يرد عليهم ان يكون نحو عِدْ
مما لا يجتلب فيه همزة الوصل معربا
بلا سبب ويسمى الموقوف الاخر الامر
فوائد اعلم ان الامر يؤخذ من المضارع
بحذف حرف المضارعة فينظر الى
صدر ما بقي فان كان ساكنا اجتلب
الهمزة مكسورة ما لم يكن العين مضمومة
فالمجتلبة حينئذ مضمومة تبعا للعين
لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
نحو اكتب اذ لا يعتبر الساكن حاجزا

ولا يجوز ان يؤخذ من الماضي
لانه يؤدي الى تحصيل
الحاصل والى تكليف ما لا يطاق لان
ايجاد الموجود وايجاد
ان لا مضارع له

واما نحو اكرم فهمزته مفتوحة مع
من غير ثلث صيغ من مثل اكرم ما
واكرم امرا واكراما مصدرا للثلاثي
الصوت الكريه في اوكرم وحذف
من سائر الصيغ اجرا للباب على
شاكلة الاطراد فانوا بالامر على
الاصل احترازا به من الالتباس
بين الامر من الثلاثي وبين الامر
من باب الافعال وان كان صدر
ما بقي متحركا ابتدء به نحو عد وكاتل
كذا او مثل ذا المذكور من نحو انصر

كل ما اى امر كان مشتقا على طريقة
افعل وانما كان ذلك المشتق مثل
المذكور في كون كل منهما موفوق
الاخر وتسمية الامر قوله كذا خبر
مقدم وكل مبتدا مؤخر والمراد
من طريقة افعل في الاشتقاق ان الامر
للمخاطب يؤخذ من صيغة المضارع
للمخاطب بحذف المضارعة والكان
الاخر واما اجتلاب همزة الوصل
فليس لشئ معتبر في حقيقة افعل
بل ليمكن الابتداء بعد الاخذ والا

اى وان كان معتبرا فيها لم يكن ما لم
يجتلب فيه الهمزة من نحو عد جار با
على طريقة افعل مثال ما كان على
طريقته نحو عد وضع وجرب وحاسب
لما فرغ عن بيان احدى الحرف اعنى
الاسم والفعل اخذ فيها فقال الحرف
التى هى قسم من الكلمة فلا يرد ورد ف
المباني بجارة اى كلمة جاءت لمعنى
ووضعا مرة مثله غير مرة لمعنى صور
هذا اللفظ بمعنى اسم ولا بمعنى فعل
مثال الظرف نحو هل وبل وذلك

والاسم لا يكون حدثنا ولا يكون
محدثا عنه تحصيل وبيان فانهما لا يكونان
حدثنا ولا محدثا عنهما لان معنى
الحرف غير مستقل كما عرف
والذي يكون حدثنا او محدثا عنه
لا بد وان يكون معناه مستقلا
كمعنى الاسم والفعل ولو اريد بالحديث
المسند وبالمحدث عنه المسند اليه
بطريق ذكر الخاص واراده العام
فالامر جلي فان قلت ان الحرف
وقع محدثا عنه في قوله والحرف اداة

اي يجيء الحرف لمعنى ليس بمعنا هما
واقع لان الاسم اي جنسه فلا يضر
تخلف بعض افراده عن هذا الحكم
لعارض نحو قائلية يكون حدثنا اي
خبر مبتداء ويكون محدثا عنه اي مبتداء
والفعل الاصطلاحي اي جنسه ولا يخدش
في ذلك الحكم تخلف بعض اصنافه نحو
الامر والنهي ومثل بعت واشتريت
المنقولين الى الانشاء يكون حدثنا
ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة
بينهما اي رابطة واتما بين الفعل

وتمام

وكذا الفعل في قوله والفعل يكون حد ثنا
فما وجه قوله قلت ان لفظي الحرف
والفعل اسمان والمراد مسميا تهما
وافرادهما اصطلاحا من فصل
وضرب وان قلت ان مسميا تهما
ايضا قد وقعت محدثا عنها في
قولك هل حرف استفهام وضرب
فعل ماض وتقول جاء شتر قلت
ان المراد بهما ههنا لفظهما اى لفظ
هل ولفظ ضرب واللفظ اسم واما
نحو هل مستعملا في الاستفهام فلا يقع

محدثا



محدثا عنه كما لا يقع حديثا واما مثل
ضرب مستعملا في معناه الذي وضع
له اصطلاحا فيقع حديثا ولا يقع
محدثا عنه واما نحو شتر فعلم منقو ل
من الفعلية الى الاسمية لما فرغ
من بيان الكلمة واقسامها شرع
في بيان المركب منها اى من افرادها
فقال واذ قد عرفت في اول هذا الكتاب
ان كلا اى كل واحدة فالتنوين
عوض عن المضاف اليه من الاقسام
الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف

تصريحي باعلم التزاما

تسمي كلمة اعلم ان فعل تسمي يتعدي
الى مفعولين كما واحدهما ضمير هي
تحته راجع الى قوله كلا باعتبار
اكتساب الثاني والثاني قوله
كلمة والجملة في محل الرفع بانها خبر ان
وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية
نظرا الى الاصل مؤولة بالمصدر
منصوبة المحل على انها مفعول عرفت
وجملة عرفت مضاف اليها لاذ
وهو ظرف لجوابه وهو قوله فاعلم انه
اي ان ذا اعلم ان ضمير الشان لا يرجع

الى شئ مذكور قبله حقيقة بل حكما
اذ كانه في حكم العائد الى الحديث
المتقدم ويكون فيه ابهام فيفسره
خبره الجملة البتة وكذا ضمير القصة
كقوله تع فانها لا تعمى الابصار فيكون
في الكلام ابهام فتفسير واجمال وتفصيل
فيكون خبره اوقع في الذهن واتم يؤتي
بهذا الضمير في مقام الاهتمام الي خبره
اذا ائتلف اي ركب منها اي من
هذه الاقسام الثلثة فعل واسم
بان كان الفعل مسندا والاسم مسندا اليه

اركانهما احدهما مسند والاخر
مسند اليه وافاد اي افاد هذان
التركيبان احدهما تركيب الفعل
مع الاسم والثاني تركيب اسم مع اسم
اخر سميتا بهذا الاسم اعني سمي كل واحد من هذين
التركيبين على حدته كلاما وجملة فقوله اذا
مضاف الى جملة اذا تتلف ظرف جوابه
الذي هو قوله سميتا كلاما وجملة اي
جملة مرفوعة المحل على انها خبر انه
اعلم ان الظاهر من كلام بعض
الفحول كصاحب المفصل وصاحب

البيان

اللباب ترادف الكلام والجملة والا
على ان الجملة اعم من الكلام مطلقا
يطلق هي على ما وقعت مواقع المفرد
ورجل قام وجاءني زيد وقد ركب
اطلاق الكلام على امثال هذه الجمل
ممن قال بالفرق المذكور حيث اطلق
على ما وقعت موقع المفرد فيما يأتي
قال وكل منها تقوم مقام المفرد كما
يعتد على المركب الاسنادي المفيد
الكلام فلم يطلقه الا على المركب
كما ترى ثم اعلم ان محصول ما ذكره

كثيرون
حيث
نحو زيد قام
ولم ينقل
والمص
الجملة
حيث
اطلقها
وانا
المذكور
المص

في تعريف الكلام انه مارکب مع فعل
واسم او اسمي مفيدا كل منهما فقولنا
ما جنس شامل للمحدود وغيره وقولنا
ركب اخرج المفردات وقولنا
مع فعل واسم او اسمي اخرج
التراكيب الاربعة الثنائية لان المركب
العقلي الثنائي كزيد قائم مع اسم مع فعل
مع فعل وحرف مع حرف وحرف
مع فعل وحرف مع اسم وفعل مع اسم
والكلام هو الاول والاخر وقولنا
مفيدا اي مفيدا بالاسناد التام اخرج

والمركب بالاسناد فقولنا يخرج
الاسناد الناقص كالاسناد
الاسم والاسم مع الاسم

والمركب مع هو الاول
والاخر الفعل مع
الاسم والاسم مع الفعل

المركبات الغير الاسنادية نحو
خمسة عشر وبعلبك واخرج ايضا
الجمل الواقعة اخبارا مثلا والمركبات
الاسنادية الغير التام مثل اسم
الفاعل المركب مع فاعله وكذا
سائر شبه الفعل وذلك ان الكلام
يقتضي الاسناد وهو نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح
السكوت عليها والاسناد لكونه
امرا نسبيا يقتضي المسند والمسند
والمسند اليه وهما مفقود ان

الا في المركبين المذكورين اعني
الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم
وذلك لجواز كون الكلم حديثا ومحدثا
عنه اي مسندا او مسندا اليه الى اخر
ما ذكرنا وبهذا القدر تم الحد
جميعا ومنها والجمل اربع الاولى جملة
فعلية والثانية اسمية وامثلتها
كما ئنة كما ذكرنا اي كالامثلة التي
ذكرناها صريحا من قولنا العلم حسن
والجهل قبيح وخرج زيد ومضى الوقت
وضمنا من قولنا فاعلم انه اه ومن قولنا

والجمل

والجمل اربع فتأمل وان لقلة جملة
ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال
الظرفية نحو عندك مال فعندك ظرف
مستقر فاعله المجازي مستتر فيه عائد
الى المبتداء المؤخر وهو مال والظرف مع فاعله
جملة ظرفية على مذهب البصريين
اذ المقدر في الظرف عندهم فعل بناء
على كونه اصلا في العمل ووقوع الظرف
صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد
ثم قدر الفعل ايضا فيما اذا لم يقع
الظرف صلة مثل زيد في الدار اطرد ذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهذه الجملة الظرفية اعني عند مرفوعة
المحل على انها خبر المبتدإ المؤخر وهو
مع خبره المقدم جملة اسمية في محل
الجر واما على مذهب الكوفيين
فكما ذكر مع جواز وجه آخر وهو ارتفاع
مال بكونه فاعلا للظرف وهو عندي
لانهم لم يشترطوا لاعمال الظرف
الاعتماد على اصل الشيء والبتة
كما لم يشترطوه لاعمال اسمي الفاعل
والمفعول ومثال الشرطية ان تأتني
اكرمك فان حرف شرط وتأت فعل
مضارع مجزوم بسقوط الياء فاعله
مستتر فيه وهو انت عبارة عن الخ طب
والنون وقاية والياء المتكلم منصوب المحل
على انه مفعول به له والفعل مع ما عمل فيه
جملة فعلية شرط ان واكرم مضارع
مجزوم بالسكون والكاف منصوب المحل
بانه مفعول به له والفعل مع ما عمل فيه
فعلية جزاء والشرط مع جزائه جملة
شرطية مجرورة المحل لكونها عطفا
على الجملة الظرفية وانما سميت شرطية
نسبة الى الشرط ولم تسم جزائية

لان الشرط مقدم على الجزاء لفظا
ومعنى فكان النسبة التي الاول اولى
وانما قدم الفعلية على الاسمية لان
المسند اليه في الفعلية فاعل او نائبه
وهو اصل المرفوعات على مذهب
البصرية والمسند فيها فعل وهو اصل
في الاسناد كما انه اصل في العمل بخلاف
اجزاء الاسمية وقدم الاسمية على الظرفية
لانها فرع والظرفية على الشرطية لان
اجزاءها قليلة بخلاف اجزائها وهي
كثيرة كما ترى والقليل قبل الكثرة وانما انحصرت

انما قدم الشرط لفظا فهو ظاهر وامامعنى فلكونه سببا والمسبب متقدم على السبب

سبع في الاربع ولم تكن زائدة ولا ناقصة
لان المسند والمسند اليه اما ان يعرض
لهما ما يسلبهما صلاحية الكون
عنهما ويخرجهما الى جملة اخرى او لا
الاول الجملة الشرطية والثاني اما ان يكون (يكونا خ)
المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا
او تقديرا اولا الاول هو الاسمية
مثل زيد قائم او قائم زيد والثاني
اما الايتوسط منتاب المسند ظرف (او قاعدة خ)
او ما جرى مجراه اولا الاول الظرفية
مثل زيد في الدار ابوه واما هي اخوه

والثاني الفعلية مثل قام زيد وكل
منها اي كل واحدة كائنة من تلك
الجمل الاربع فالتنوين عوض عن المضاف اليه
والظرف صفتها تقوم مقام المؤدى
بنكات مفصلة في علم المعاني اعلم
ان الجملة من حيث هي هي لا حظ لها
من الاعراب اصلا لفقدان المعنى
المقتضي للاعراب لكن اذا قامت
مقام المفرد فتكتسي صفة الجملة القائمة
مقام المفرد اعرابه اي اعراب المفرد
القائمة هي مقامه محلا اي من جهة المحل

١د

او الكائن محل او حال كون ذلك
الاعراب محليا فانتصابه على التمييز
او المصدرية او الحالية اعلم ان اعراب ب
المفرد الذي تقوم الجملة مقامه ان كان
رفعا فالاعراب الذي تكتسيه الجملة
محلا رفع وان نصبا فنصب وان جرا
فجر فاضافة الاعراب الى ضمير المفرد
للعهد والاختصاص وقوله كل مبتدأ
متضمن معنى الشرط لكونه نكرة موصوفة
بالجملة الفعلية هي قوله تقوم وقوله
فتكتسي جملة فعلية خبره والفاء فيه

لهذا التضمن فيكون المعنى ان الثناء
الجملة اعراب المفرد محلا مع انها مما لا حظ له
من الاعراب انما هو بسبب قيامها
مقامه ولو لا هو لما اكتفيت او اخبر
جملة تقوم وقوله فتكتسي معطوف عليها
والفاء للترتيب والتعقيب فيكون المعنى
ان ثناء الجملة اعراب المفرد محلا
مترتب ومتعقب على قيامها مقامه
والا لما ترتب عليها لعدم استحقاقها
للاعراب او الفاء جواب شرط مقدر
اى اذا قامت مقامه فتكتسي اه ويكون



فيها اى في تلك الجملة التي قامت مقام
المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول وانما لزم
ذلك فيها حال قيامها مقام المفرد من العائد
لانها من حيث هي هي مستقلة بنفسها
لا تقتضي التبعية ولانها في هذا المقام
اجنبية فلا ترتبط الى ما قبلها ما لم يكن
فيها عائد يجمع بينهما وانما قال المصنف
ضمير ولم يكتف عنه بذكر عائد مكانه
كما اكتفى به غيره بناء على ان العائد
الكثير ضمير ويمكن ان يكون مراده
بالضمير عائدا على طريق ذكر الخاص وارادة العام

وانما قلنا ذلك لان غير الضمير يكون عائدا
ايضا بخلاف عنائه ويفيد ما افاده مثال بط
مثل اللام في نعم الرجل زيد على وجه ووضع
الضمير في مثل القارعة ما القارعة اى
ما هي ويكون الخبر تفسير المبتدا كما في
خبر ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله
احد فانها لا تعمي الابصار والواو في
الجملة الحالية التي اكتفي فيها بالواو نحو
جئتك والشمس طالعة وكذا بعينه لعينك
والجيش قادم وبهذا التوجيه سقط ما اورده
الشارح الفاضل على اشتراط الضمير في الجملة

الواقعة.



الواقعة موقع المفرد بقوله هذا بشكل
بالجملة الحالية الغالبة على الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان والقصة ولم يحتج الجوا ب الى ح
الذي ذكره من ان كلا من في الجملة
الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين
غير واقع موقع المفرد لانه لا يدفع
الاعتراض على ذلك لاشتراط بقولنا
نعم الرجل زيد وبقولنا القارعة ما القا رعة
والحق ان موقع الخبر والحال للمفرد واصا لة
لان المفرد اصل وكذا الاخبار به كما ان الجملة

فرع والاخبار بها دفس عليه الحال
والصفة وانما لزم كون الخبر اولى الحال
جملة من هذه الامثلة لخصوص المادة
وانما الواقع في المواضع الستة في موضع
المفرد والكثير فيما ذكر بعائد غير الضمير لما فاده
ما افاده من الربط كما ذكرنا وذلك
اي قيام الجملة مقام المفرد بالتاويل
والتتبع واقع في ستة مواضع احدها
يتحقق في ضمن موضع خبر المبتدا المتحقق
العام في ضمن الخاص او هو بدل موهن
قوله في ستة مواضع بدل البعض من الكل

من



مثل زيد قام ابوه وعمرو ابوه قائم
وبكر عنده مال وبشر ان تعطه يشكر
وثانيها في موضع خبر في باب ان اي في
الحروف المشبهة بالفعل مثل ان زيدا
قام ابوه والى اخر امثلة القسم الاول
فهذه ثماني جمل كل منها مرفوعة المحل
وثالثها في موضع خبر كان اي الافعال
الناقصة نحو كان زيد قام ابوه الى
اخر الامثلة ورابعها في موضع المفعول
الثاني في باب ظننت اي الافعال
التي تتعدى الى مفعولين ثانيهما عين
الاول

ك

اي الواو في قوله والتتبع

بيان باب العائد

ل

ل

ل

مثل ظننت زيدا قام ابوه الى اخر
الامثلة المذكورة فهذه ايضا مما في
جمل كل منها منصوبة المحل على الظرفية في
الثالث وعلى المفعولية في الرابع "
وخامسها في موضع صفة النكرة نحو "
جاء في رجل ركب فرسا او فرسه فاره
او تخته فرس او ان ركب فرسا يعيب
خبرا ومحل هذه الجمل الاربع هضاف مرفوع
والتحقيق ان محل الجملة الواقعة صفة
النكرة ناظر الى اعراب الموصوف
ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب

وان جرا بحرف وسابعها في موضع
الحال نحو جاء في زيد وابوه راكب
او قد ركب او هو ان تعطف بشكل
او على كتفه سبع واعلم ان الحال هو
اذا كانت جملة فلا بد ان تكون خبرية
لان الانشائية لا تقع حالا
لان مضمونها ليس بثابت للفاعل
وما لم يكن ثابتا لفاعله فمن الممتنع ان يكون
ثابتا لخبره وتلك الخبرية الواقعة
حالا احدى الجمل الاربع فان كانت
اسمية فهي اما بالواو والضمير نحو جئت

وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب وانا يا اولاد
وحده نحو جئت وزيد راكب وانا
بالضمير وحده على ضعف نحو كلمته فوه
الى في فالرابط في هذه الجملة الضمير الذي
في فوه ان كانت حالا عن المفعول
والضمير الذي في في ان كانت حالا
عن الفاعل وان كانت فعلية فعلها
اما ماض او مضارع وقد عرفت ان
الانشاء امرا كان او غيره لا يقع
حالا لما قرر وكل منهما اما مثبت او منفي

فالمجموع اربع جمل فان كان مضارعا
مثبتا فلكونه على وزن اسم الفاعل
لفظا او بتقدير مع امتناع الواو فيه
والتعري بالضمير مثله نحو جئت اركب
وجئت تركب وجاء زيد يركب حال انا
وان كان مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او منفيا فعلى كل منها ثلثة اوجه
بالواو والضمير معا او باحدهما فقط
الا انه لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة لتقربه الى زمان عامله حال
فيقارنه فالمضارع المنفي مثل جاء في زيد

وما يسرع او جاء في زيد وما يسرع عمرو
او جاء في زيد ما يسرع والماضي المثبت
بقد ظاهرة نحو جاء في زيد وقد ركب
او جاء في زيد وقد ركب عمرو او جاء في
زيد قد ركب وبقد مقدرة نحو قوله نعم
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت وفي عليه ما في الامثلة والمضي
المنفي نحو جاء في زيد وما ركب او جاء في زيد
ما ركب او جاء في زيد وما ركب عمرو وان
كانت ظرفية فان كان الظرف
عاملا في ضمير ما اريد عنه الحال فيا الضمير





وحده لا غير نحو جاء في زيد على فرس
وان كان عاملا في اسم بعده ففيه
ثلثة اوجه نحو جاء في زيد وعلى كتفه
سيف او جاء في زيد على كتفه سيف او جاء في
زيد وسيف الدا عمرو وهذا اذا لم يكن
ذو الحال نكرة متقدمة والا فنيا الواو
البتة كما شبه الحال بالصفة مثل
جاء في رجل شجاع وعلى كتفه حسام
واما الشرطية فلتصدرها بما يقتضي
صدر الكلام وكونها ظاهرة مع الفعل
وعدم اقتضاء ما قبلها ايا ها مثل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اقتضاء ما قبل الخبر والصفة اياها
يحتاج في نصبها حالا الى احد تحليلي وهو
ان تجعل الشرطية خبر مبتدء عائد
الى ذي الحال فهي حينئذ من قبيل الاسمية
نحو جئت زيدا واما ان تسأله يعطني
وجئت وانت ان تسأله يعطك
وجاء في زيد وهو ان يسألني اعطه
وانا في ان يسألني عنها مع الشرط
وذلك بان لم يعطف عليها نقيضها
فالواو لازم فيه مثل آتيك وان لم تأتني
واكرمك وان اهنتني وذلك كما قلنا

يستعمل فيما اذا كان نقيض الشرط او
بالجزاء فلا يقال مثلا اكرمك وان اكرمني
او بان يعطف عليها نقيضها نحو جئتك
ان جئتني وان لم تجئني فحكمه حكم المضا
رع المثبت في لزوم ترك الواو وادلا
بالضمير اذا التقدير جئتك ستوجب
مجيئك وعدم مجيئك ثم اعلم ان المفعو
ل الثالث في باب اعلمت وخبر لا النفي
الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس من المواضع التي
يقبح فيها الجملة موضع المفرد نحو اعلمت زيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نحو اعلمت زيدا عمرا كريم او ابوه كريم
او في حسبه شرف او ان تعطه شكر ك
ولا رجل بالفتح او الرفع قام او ابوه
قائم او فيه علم الموت وقس عليه
امثلة ما ولا المشبهتين بليس وانما
لم يصرح المص بهذه المواضع
الثلثة اكتفاء بتضمنها كلامه اذ
الاول داخل في ثاني في منعوتي يجب
علمت لكونه في حكمه وفرعا عليه
ولا التي لنفي الجنس فرع ان في العمل
وما ولا المشبهتان بليس فرعاه فيه

فاكتفى

واكتفى بذكر الاصل عن ذكر الفرع
ويمكن ان يقال المراد بالباب في قوله
باب ان وباب كان ما يعمل عمل ان
وعمل كان فدخول هذه الثلثة فيه
اظهر من ان يخفى ولو قال تقوم مقام
المفرد اذا كانت خبر المبتدا فيدل
دخول العوامل اللفظية او بعده
او صفة للنكرة او حالا لكان اخصر
واشمل لكنه اراد تفصيل المواضع
المذكورة فسلك مسلك الاقتصاد
وسترى انت ذلك اي بيان المواضع

السنة في المباحث الآتية وقوله
هذا وعد بهذا البيان لا ببيان
تفصيل وقوع الجمل في هذه المواضع
فهذا وعد بالوفاء لا بلا وفاء ولا يبعد
ان يكون المراد بستري ذلك اي وقوع
الجمل في هذه المواضع في اثناء الكلام
وعبارات الكتاب الآتي ان قوله
تقوم وقوله فتكتسي في قوله وكل منها
تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا
من الجمل القائمة مقام المفرد وان لم يكن
المراد التمثيل فتأمل ولا تغفل اذ المقصود

اجزاء

اجراء الاحكام في كل تركيب وعما ايخر
بيان الكلام والجملة الى ذكر الاعرا ب
حيث قال فتكتسي اعرابه محلا عفيه
ببيانه وقدمه على المعرب مع انه عرض
لا يقوم الا به لهذه المناسبة الدقيقة
ولان اطلاق لفظ المعرب على ما اطلق
عليه من الاسم والفعل متوقف على وجود
الاعراب فيه لان اطلاق المشتق
على شئ موقوف على وجود ما اخذ
الاشتقاق فيه وعقد له فصلا اهتماما
لبيانه واعتناء بشانه لانه بحيث

في علم النحو عن احوال اواخر الكلم من حيث
الاعراب والبناء فصل اي هذا
المبحث الحاضر في قوله الاعراب ان يختلف
الى اخره منفصل عما قبله موقوف لبيان
الاعراب او الفصل موقوف لاحظ له
من الاعراب الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
ذا فيما كان الاعراب بالحروف او صفة
فيما كان بالحركات لفظا او تقديرا
ولم يذكرهما اعتمادا على ما شاع
وانتشر بين النحاة من ان المعتبر في
الاعراب هو اللفظي والتقديري دون الاعتبار





للاعراب المحلي والا كان جميع الاسماء
قسما واحدا معربا لا غير وهو اي الكلمة
اعم من ان تكون اسما او فعلا وقرينة
العموم ان المصنف ذكر في اواخر هذا
الفصل اقسام اعراب الفعل من الرفع
والنصب والجزم حيث قال ومن قيام
الحرف مقام الحركة النون في يفعلان
الى اخر ما هنالك باختلاف
اي بسبب اختلاف العوامل انما انما
اعتبر كون اختلاف العوامل سببا
لاختلاف الاواخر في حق الاعراب لانها

اسباب مؤثرة والا فالفاعلية
والمفعولية والاضافة ايضا اسباب لها
وكذا حركات الاواخر الحاصلة بها
والحروف القائمة مقامها اسباب له
قوله ان يختلف جنس شامل لاختلاف الآخر
واختلاف الاول والاوسط نحو كاف
كتف فتحا وكسرا وتائه كسرا وسكونا
وقوله آخر الكلمة اخرج اختلاف غير
الآخر وقوله باختلاف العوامل اخرج
آخر نحو من في قولك اخذت من زيد
ومن الرجل ومن ابنك فتم الحد جمعا

تحرير

ومنع

ومنعا مثال لاختلاف اللفظي ذاتا
نحو جاء في ابو زيد ورايت اباه ومررت
بابيه ومثال الاختلاف ذاتا تقديرا
مثل جاء في ابو العباس ورايت ابا العباس
ومررت بابي العباس ومثال الاختلاف
اللفظي صفة نحو جاء في زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد فالاختلاف في المثالين
الاخيرين ظاهر وانما في المثال الاول
في السكون الى الحركة ومن البناء الى
الاعراب ومثال الاختلاف التقديري
صفة نحو جاء في فتى ورايت فتى ومررت
بفتى

(وصاحبه رايت ذيدا ومررت بزيد هم)
(وصوابه جاءني زيد هم)
(هذا الاختلاف لفظي)
(هذا الاختلاف صوابه هم)

وانما سمي الاختلاف المذكور اعرابا
لانه يبتني المعاني المذكورة من الفاعلية
والمفعولية والاضافة وهو ماخوذ
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
او من اعرب المعدة صاحبها اذا ازال
فسادها لانه يزيل فساد لبس بعض المعاني
ببعض ها الا ترى انك اذا قلت ما احسن
زيد بلا اعراب لم يعلم انك اي معنى
من الاستفهام والتعجب والنفي قصدت
فاذا نصبت زيدا تبين ان الذي قصدته
هو التعجب عن حسنه واذا رفعته ظهر انه

هو

هو نفي الاحسان عنه واذا رفعت
احسن مضافا الى زيد علم انه هو
الاستفهام عما هو الاحسن من اعضائه
او اخلاقه وعلى هذا قسيه اختلاف
اخر الفعل اعرابا مجازا شايع مشهور
مرتبة شهرة اطلاق الاعراب على اختلاف
اخر الكلام جار مجرى الحقيقة في الشهرة
والشيوع ولذا لم يلزم من شمول
هذا التعريف للاعرابي الاسم والفعل
الجمع بين الحقيقة والمجاز من وجه
وانما جعل الاعراب في الاخر ولم يجعل قبله

لان الاسم يدل على الذات والاعراب
على صيغة من صيغها وهي متأخرة
عنها فاخر دليل الصيغة على دليل الذات
ليطابق الترتيب اللفظي الترتيب
الخارجي ثم حمل على اعراب الاسم اعراب
الفعل لتطفله عليه فجعل في اخره
ايضا ليكون الفرع على شاكلة الاصل
ثم لما كان التقديري اثقل من اللفظي
وينضبط الثاني بضبط الاول
لان الكثير ينضبط بضبط مقابله القليل
اشار الى ضبط التقديري اولا وذلك

على قسمين لان كون الاعراب تقديريا
اما لتعذر ظهور الحركة الاعرابية في
اللفظ لعدم قبول اخر الكلمة لها
واما لاستغناء له فيه الاول ما اشار اليه
بقوله وما اي الاسم الذي حصل
في اخره قوله الف فاعل الظرف
او مبتدأ مؤخر خبره الظرف المقدم
فالجملة الظرفية او الاسمية صلة
الموصول وهو معها مبتدأ خبره جملة
لا يظهر ضمير فيه راجع الى ما الاعراب
لتعذر قبول الحركة موجودة كانت
الالف

الالف كالعصى والرحى او محذوفة
كعصا ورحى وسواء كانت مقلوبة
كهذه الالف اصلية كحبا وبشرى وقوله
كالعصا خبر مبتدا محذوف تقديره مثل
الاسم المذكور مثل العصا او كائن كالعصا
وانما لم يذكر فوغلى مطلقا او مقيدا
لذهابه مذهب من جعله مبنيا
والقسم الثاني من التقديرين ما اشار اليه
بقوله وما اى الاسم الذى وجد في آخره
قوله ياء فاعل الظرف او مبتدا خبره
الظرف المقدم فالجملة الظرفية او الاسمية

صلة



صلة ما وهو مبتدا قوله مكسور صفة
ياء جرت على غير ما هي له ما قوله
قبلها ظرف مستقر فاعله مستتر فيه
عائدا الى ما والظرف مع فاعله جملة
ظرفية صلة الموصول وهو مبتدا
نائب فاعل لقوله مكسور الضمير المجرور
في قبلها عائد الى لفظة ياء ساكن آخره
او ساكن الاسم المذكور بحسب الاخر على
حذف المضاف وكسرتا والمضاف
اليه في حالتي الرفع والجر لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء ويحرك

اخر ذلك الاسم في حالة النصب تحتمة
الفتحة عليها بمثاله نحو جاء في القاضي ومررت
بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى
اجيبوا داعي الله وقد يسكن في النصب
ايضا كما جاء في المثل اعط القوس
باريها بسكون ياء باريها مع انه
مفعول ثان لاعط والفرق بين الاعراب
التقديري والمحلي بعد اشتراكهما في
عدم الظهور في اللفظ ان المانع له في
الاول الطرف الاخير مع ان الكلمة مستحقة
للاعراب وفي ان في مجموع الكلمة لكونها

مبنية

مبنية غير مستحقة له فلما ذكر الصحيح او لا
وهو عندهم ما لم يكن اخره حرف علة
نحو يوم وزيد اراد ان يذكر الملحق به فعال
وما اي الاسم الذي سكن ما قوله قبل
واوه او يائه ظرف مستقر فاعله
مستتر فيه عائد الى ما الذي بعد سكن
والظرف مع فاعله جملة ظرفية صلته
والموصول مع صلته فاعل سكن والضمير
المجرور في واوه او يائه راجع الى ما سكن
والمراد بالواو والياء ما كان اخر الاسم
مثال الاسم المذكور كائن كدلو وظبي

او مثلها حكمه اي حكم الاسم المذكور
حكم الصحيح فيكون اعرابه لفظيا في
الاحوال الثلث فقوله ماسكن مبتدا ،
وقوله حكمه مبتدا ثان وقوله حكم الصحيح
بالرفع مثل زيدا سد خبر المبتدا الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول تقول هذه
ولو دظبي ورايت ولو دظبيا ومررت
بولو دظبي واصل الاعراب الاول ،
ان يكون بالحركات لفظا او تقديرا ،
لكونها اول وآخر واخف من الحروف
حيث كانت على انصاف منها ولم يخرج

الى

الى وضعها اي كتبها على اواخر الكلم بخلاف
حروف الاعراب والاصل الثاني له
ان يكون كل نوع من انواعه الثلثة
بطريق مخصوص وان كان كذلك
فالاعراب تام والا اي وان لم يكن
كل من هذه الانواع الثلثة بطريق
مخصوص بل كان الاثنان منها بطريق ،
والاخر بآخر منها فالاعراب ناقص ،
وكل من هذا الاصل ومقابله اعني بهما
التام والناقص كما يجري في الاصل ،
الاول يجري في فرعه اعني الاعراب ،

شبكة الألوكة
www.alukah.net

باطروف كما ترى بلا تراخ امثلة
الاعراب اللفظي والتقديري باطركة
التاميح مثل جاء في زيد والعصا
ورايت زيدا والعصا ومررت بزيد
والعصا وامثلة اللفظي والتقديري
باطركة من الناقص مثل جاء في احمد
وبشري ورايت احمد وبشري ومررت
باحمد وبشري وامثلة اللفظي والتقديري
التاميين او الناقصين من الاعراب
باطروف مثل جاء في ابو زيد وابو العباس
وسلمان وسلموا القوم ورايت اباه

وابا

وابا العباس وسلمين وسلمي القوم
ومررت بابيه وابي العباس وسلمين وسلمي
القوم وقد يكون الاعراب باطروف
الدائرة المتنوعة على اطركات لضرورة
دعت اليه وذلك اي يكون الاعراب
باطروف في مواضع وقول الشارح
الفاضل وذلك في ثلثة مواضع ناظر
الى ما هو اصل في الاعراب والا فالاعراب
باطروف المذكور في هذا الفصل فوق
ثلثة بما في الافعال الخمسة وفي الفعل
المعتل اللام جزما احدها في الاسما الستة

مكبرة احتر زبها عن مصغراتها نحو
أخيّ كرجيل اذا عربها بالحركات كما اذا لم
يضف المكبرة الى شئ اصلا نحو أبٌ
واخٍ ولم يذكر هذا القيد اجتزاء بذكر
الاضافة مكبرة كما اكتفى به عن ذكر قولنا
موحدة اذا عرب مثناتها ومجموعاتها
بسكونك وانما يكون اعراب هذه الاسماء
بالحروف حال كون تلك الاسماء الستة
مضافة الى غير ياء المتكلم احتر ز بقيد الاضافة
عما اذا لم تضف فحكمها حكم الصحيح كما ذكره
نحوجاء ابٌ واب ورايت اباً ومررت بابٍ

واذا

واذا اضيفت الى الياء فاعرابها على
المشهور كالاسماء الصحيحة بل بالحركات
تقديرا او محلا ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال للاتوهم اشتراط اضافتها
الى ما اضيفت اليه الاسماء الستة وهي
اي الاسماء المعدودة مجموع ما في قوله
ابوه واخوه وفوه اجوف واوي اذ
اذ اصله فوه بفتح الفاء وسكون الواو
بدليل جمعه على افواه وتصغيره على فويه
حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو
همزة وجوبا في حال عدم الاضافة وجوازا

على الجر لان بين هذه الحروف وبين
الحركات مناسبة الكلية والجزئية والغا
اعربوا هذه الاسماء من الاحاد بالحروف
لانهم لما قصدوا ان يعربوا المثنى وجمع
المذكرات لم يأتوا بالحروف لعلة تتكرر اردوا
ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا
كذلك ليكون بينهما وبين الاحاد مناسبة
ولا يكون وحشة مع ان اصلهما آحاد
بسبب ان لا يوجد الاعراب بالحروف
في غيرهما من الاحاد التي هي اصلهما
وانما آثروا هذه الاسماء لمضاهاتها



غيرها نحو فمه وفمي وفيه وفي وصفة الهيئ الشيء
المشتهى ذكره كالنواة وفعلها وحموها
اهم قريب الزوجة من قبل زوجها فلا يضاف
الا اليها وذو مال لغيف مقرون بالواو ين
حذف اللام واما الاربعة التي هي
غير الفم فناقص واوي كوجاد في ابوة
ورايت اباه ومررت بابيه وكاني
كذا الاب المذكور او مثله تصوير
البواقي بلا تفرقة الفاء في قوله
فتدل تغييرية الواو فيها على الرفع
والالف على النصب والياء

على الجر

التثنية في الدلالة على التعدد ولوجو
حرف صالح فاد اخترها للاعراب
عند الاضافة الى غير ياء المتكلم بخلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عندها وانما اضافوا واسمع
احاد لان اعراب كل من المثنى
والمجموع تثنية فاعربوا مقابلة كل
اعراب بما والموضع الثاني من موا ضع
الاعراب بالحروف التثنية هي
بمعنى المثنى كالخلق بمعنى المخلوق وهي ما اشار اليه

بقوله

بقوله بالالف والنون المكسورة بعني
ان اعراب المثنى بالالف رفعا او بالياء
المفتوح ما قبلها والنون المكسورة
ايضا جرا او نصبا والموضع الثالث
من مواضع الاعراب بالحروف الجمع
المذكر السالم وصوفي عرفهم ما اشار اليه
بقوله بالواو المضموم ما قبلها والنون
المفتوحة او بالياء المكسورة ما قبلها
والنون المفتوحة فيدخل فيه نحو سنين
وارضين من الجموع الشاذة يعني ان
اعراب هذا الجمع بالواو رفعا والياء

جرا او نصبا

فقوله بالالف والنون متعلق بالتثنية
وكذا بالواو متعلق بالجمع المذكور داوجا تعلق به
قوله في الجمع اى يكون الاعراب بالحروف
في التثنية بالالف الى آخره ويكون في الجمع
بالواو الى آخره فان قلت فلم ذكر النون
فيهما وهي عوض عن حركة المفرد او عن
تنوينه مع انها لا دخل لها في الاختلاف
الذي هو الاعراب عند المصنف او هو
قد حصل بالالف والواو والياء قلت
ذكرها على الوجه الاول ظاهر لانه
بين المثنى وجمع المصطلحين واتما على

الوجه



الوجه الثاني فلانها تظهر الاختلاف
التقديري الحاصل بحروف الاعراب في
نحو المرأتين والمصطفين فتكون مبينة
لما فاطردت زيادتها في غيره مكسو
في التثنية ومفتوحة في الجمع التقيل والمو
الرابع للاعراب بالحروف في الملحق
اى بالتثنية والجمع فالملحق بالجمع اولو
وعشرون الى تسعة وتجاري الوا
حال وعشرون ورايت اولى حال وعشرين
ومررت باولى حال وعشرين والملحق
بالتثنية اثنان واثنتان وثنتان

وكلا حال كونه مضافا الى مضمر مثنى
وكذا كلتا فذكر كلا مع قبيل ذكر الخاص
وارادة العام وانما اراد هذا العام
من ذكره لان الحاق كلا بالمثنى مفيد
بالقيد الذى ذكره فاهتم له فلذا ذكره
واما ما عداه من الملحقات فلا يحتاج اليه
وانما قيده بهذا القيد لان كلا وولاه
ذو الوجهين والجانبين فلفظه مفرد
يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه
مثنى يقتضى الاعراب بالحروف فاعطى
كلا الجانبين حقهما فاذا اضيف





الى مضمر هو الفرع ردّ الى جانب
معناه الذى هو الفرع واعرب
بالحروف التى هى الفرع ولذا قال فحكمه
اى حكم كلا حكم المثنى فى كون رفعه
بالالف ونصبه وجره بالياء مثاله
نحو جاء الرجلان كلاهما ورايت الرجلين
كليهما ومررت بالرجلين كليهما واذا
اضيف الى مظهر مثنى هو الاصل ردّ الى
جانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب
بالحركات التى هى الاصل لكن لا يكون
هى كاتنه لفظية بل تقديرية فحكمه اى

حكم كلا حكم مثل حكم العصا لفظا اى من جهة
اللفظ فهو تمييز تقول جاء فى كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما كان حكم كلا مثل حكم العصا فى كون
كل منهما مقصورا واخلافيما سلف
من قوله وما فى اخره الف لا يظهر فيه الاعراب
وانما قال لفظا لان حكمه اذ ذاك ليس مثل
حكم العصا معنى بل خطا ايضا لان العصا
تكتب بالالف لانقلابها عن واو بالاجماع
واما الف كلا فجوز فيها فمن جعلها
عن واو يكتب بالالف ومن جعلها عن ياء

كلا

كان القياس ان يكتبها بالياء وانما قدم
ببيان كون كلا مضافا الى مضمر عليه مضافا
الى مظهر مع ان اعطاء جانب اللفظ
حقه مقدم واصل لان الكلام فى الحاق
كلا بالمثنى وكون اعرابه بالحروف
دالا كلا مضافا الى مضمر داخل فيما بين
من قوله وما فى اخره فذكر المصنف اضافة
كلا الى مظهر مستطردا ومن كرمه للطلبة
لعدم اعتماده على فهم ذلك من تقييده
كون اعرابه بالحروف بقوله مضافا الى
مضمر وانما اعرب المثنى والجمع مع ملحق

تتمة

بالحروف لانها فرعان على الواحد وفي
اخرها حروف تصلح للاعراب وهي
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
تلك الحروف اعرابها ليكون اعرابها فرعا
لاعرابه كما انها فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات وانما جعل
اعرابها بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابها ثنتان ثلثة للمثنى وثلثة للجمع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس خصوصا
في حال الاضافة ولو خص المثنى بما بقي للجموع





بلا اعراب ولو خص الجموع بما بقي
المثنى بلا اعراب فوّت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
لانها مركبة من كسرتين وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه

في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع او تقول
اعطوا الفتح ما قبل ياء التثنية والكسرة
نونها واعطوا الكسرة ما قبل ياء الجمع والفتح
نونه طلبا للتعادل وحملوا النصب على
الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقو ع
كل منهما فضلة في الكلام فالجر في الاعرا ب
بالحروف الناقص اصل والنصب محمول عليه ولذا
قدمناه عليه في قولنا انفرادا بالياء جرا ـ
ونصبا وتقديم مثال النصب على مثال الجر
كوجاهر يعرف بالتأمل وكل وجهة
قوله وسنو الجر والنصب





في خمسة مواضع تمهيد لبيان الثالث
والرابع لان ذكر غيرهما بالعرض والا
فاستواؤهما في التثنية والجمع السالم
للمذكر فيما علم فيما سبق والضمير مما
ليس مما اختلف اضره باختلاف العوا مل
لفظا او تقديرا والفصل موقوف لبيا نهما
وهي اي تلك الخمسة مجموع ما في قوله
التثنية الى اخره مع ملحقاتها والجمع
مع ملحقاته امثلتها كما ذكرناه او مثل
الامثلة التي ذكرناها في الاعراب
بالحروف او كائنة كما ذكرناه وجمع المؤ نث

السالم عن التغيير الكائن بالالف والياء
او حال كونه بهما او متعلق بالسالم الذى
هو صفة المضاف ان اريد به اللغوى
وان اريد به الاصطلاحى فالصفة كاشفة
وانما استويا فيه لان هذا الجمع فرع جمع
المذكر السالم فسلك به مسلكه باتباع
نصبه جرّه بان يكون نصبه بالكسرة
ايضا لئلا يلزم زيادة مزيّة الفرع
على الاصل وانما ذكرنا قيد الزيادة لان
اصل المزيّة ثابتة له حيث كان اعراب
جمع المؤنث السالم بالحركات مع كونه

فرعا



فرعا جمع المذكر السالم المعرب بالحروف
مع كونه اصلا له مثال جمع المؤنث السالم
نحو جاءنى مسلمات ومررت بمسلمات
ورايت مسلمات بالكسرة ايضا
وهى هنا قائمة مقام اختها الفتحة
لعلة ذكرناها والرابع من تلك المواضع
مالا ينصرف نحو جاءنى احمد ورايت احمد
ومررت باحمد بالفتحة ايضا وهى قائمة
مقام اختها الكسرة على عكس نحو مسلمات
وذلك لما ان غير المنصرف لما شابه الفعل
كما سيجئ منع عنه الجر بالكسرة وحمل

على النصب لما بينهما من المناسبة
في كون كل منهما فضلة ولذلك كل الحقيقي
كما حمل النصب عليه في الثلاثة المذكورة لذلك
وانما اتى بقوله جاءني مسلمات وجاءني
احمد مع انه مستغنى عنه بقوله ويستوي
المجرد والنصب تنبيها على استقلال المرفوع
بالضمة وعدم استوائه بهما والخامس
الضمير حال كونه في نحو اكرمتك يعني به
الكاف في مررت بك بكما بكم بكن بكما
بكن والضمير حال كونه في نحو انه وله لهما لهم
لهن لهما لهما لهن بي لنا فالضمير في هذه

الامثلة

الامثلة منصوب بعد الناصب
ومجرور بعد الجار وكذا الجمع الذي هو
فوق الواحد من التثنية والجمع كما ذكرنا
وانما استويا فيه لما انه لما اشترك
المنصوب والمجرور في كون كل منهما
فضلة وضع للمنصوب المنفصل والمجرور
المنفصل ضمائر مشتركة بينهما وما
للاختصار واعتمد واعلى عاملها
المتصلة يعني به فان كان العامل
ناصبا فالضمير منصوب وان جارا فمجرور
فان قلت ان النصب والجر مشتويان

فيما كان معربا تقديرا نحو عصا وغلامي
نحو رايت عصا وغلامي ومررت بعصا
وغلامي وكذا في سائر المبنيات كما في الضمير
مثل رايت هذا ومررت بهذا فلم يخص
الاستواء بالخمسة التي ذكرها قلت
ان كلا منا في استواء الجر والنصب فقط
وفيما ذكرت استوى الرفع معهما او نقول
ان كلا منا في المعربات سواء كان
باعراب صريح او غير صريح كما ستقف
في اواخر الكتاب نحو عصاي وغلامي غير
منونين فيهما بل مختلفان تقديرا او



كل منهما مقدر بحركة مخصوصة فلا استواء
بينهما تقديرا ومن قيام الظرف مقام الحركة
اي بعض من الظرف القائم مقامها نحو
للتبعيض والمصدر بمعنى الفاعل والا ضافة
كاضافة جبر وتطييبة النون وذلك
في ثلثة افعال الاول في التثنية يفعلان
سواء كانت هذه الصيغة للمخاطبين
او للمخاطبتين او الغائبتين ويفعلان
للغائبين والثاني في جمع المذكر نحو
يفعلون وتفعلون والثالث في الواحدة
المخاطبة نحو تفعلين وانما اقاموا النون

في هذه الافعال مقام الحركة لانه لما وجب
ان تكون معربة لبقاء العلة الموجبة
للاعراب وهي حروف المضارعة سليمة
عن المعارضة ولم يمكن ان تجعل اللام
محل الاعراب لان الضمائر التي بعدها
اوجبت كونها على وجه مخصوص ولم يقدروا
الاعراب كما قدروا في نحو غلامي ويخشى
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بسبب
كون جميع ما كان معربا من الفعل معربا
بالحركات بل اجروا الفرع على شاكلة
الاصل بان اعربوا بعضه بالحركات وبعضه

بالحروف



بالحروف وايضا لم يمكن جعل هذه الضمائر
حروف الاعراب لانها كلمة مستقلة قد
يقتضي اعرابا لها وليست جزءا لما قبلها ،
فوجدوا اولى الحروف بان يقوم مقام الحركة ،
حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها ،
في هذه المواضع لانها تفيد الاجتماع ،
الا لفين في المثنى والواوين في الجمع والياءين ،
في المخاطبة مع لزوم اجتماع الساكنين ،
في كل منها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون
الفاء في قوله فانها اي النون اي شبونها
تعويضية علامة الرفع وانها تسقط في الجزم

والنصب سقوط الحركة اى مثل سقوطها ج
من الفعل المفرد الصحيح وانما جعل شبوتها ج النون
علامة الرفع وسقوطها علامة اخويه لان الرفع
متقدم عليهما والثبوت ايضا متقدم على
السقوط فاعطى المتقدم للمتقدم والمؤخر
للمؤخر مثال قيام النون مقام الحركة فى حال
الرفع ما مر من قوله فى تفعلان الى قوله
وتفعلين ومثال قيامها فى حالى الجزم والنصب
من المثنى نحو لم يفعلا ولن تفعلا ومن الجمع
لم يفعلوا ولن تفعلوا ومن الواحدة الخ ، طيبة
لم تفعلى ولن تفعلى وانما سقطت حال

المفرد



النصب والقياس ان لا تسقط حملا
على الجزم لا على الرفع لان الجزم فى الفعل
بمنزلة الجر فى الاسم فكما حمل النصب
على الجر فى الاسم اعنى به التثنية والجمع
حمل النصب على الجزم فى الفعل المعرب
بالحروف ليكون اعراب الفرع على نهج
الاصل ومن ذلك اى من قيام الحرف
مقام الحركة اى من الحرف القائم حروف
المد واللين وانما قال حروف ولم يقل
احرف المد بجمع القلة مع ان هذه
المحل مقامه باعتبار انها ثلثة احرف

في نفسها مع قطع النظر عن الاضافة
الى المد وغيره وهي ايضا ثلثة باعتبار
الاضافة الى المد كما انها ستة باعتبار
الاضافة الى اللين والعلة فصار المجموع
اثنى عشر مع ان الاستعمال الشايع في جمع
الحرف مضافا حروف لا احرف كما لا يخفى
على المتتبع حيث قال ابن الحاجب في الشافية
حروف الاعلال وذلك بالاعتبار الذي
ذكر من اعتبار الانواع او باعتبار الافراد
او بطريق استعارة جمع الكثرة لمقام
جمع القلة لولا الاعتبار لبطل الحكمة وانما

فامت

فامت حروف المد واللين مقام الحركة
في الفعل المعتل الاخر في ان حذفوها
حذفها حال الجزم فقط لان بينها وبين الحركات
الحركات مناسبة تامة من جهة انها
مركبة منها على قول بعض والحركات ماخوذة
منها على قول اخرين ومن جهة ان الحركات
لا تقوم بها غالبا كما لا تقوم بانفسها فحذفت
بالجازم حذف الحركة كما قال فانها اي حروف
المد واللين تثبت حال كونها ساكنة
في حال الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى وتسقط
في حال الجزم سقوط الحركة اي مثل سقوطها

نحو لم يغزُ لم يرمِ ولم يخشَ ويخشَ والواو
والياء في حال النصب حركة الفتحة عليهما
نحو لن يغزوَ ولن يرميَ وتثبت الالف حال
كونها ساكنة في النصب مثلها اي مثل ثباتها
في الرفع نحو لن يخشا وهما وانما تثبت الالف
ساكنة فيهما لامتناع
الالف عن الحركة فصل هو موقوف لما حظ
له من الاعراب او هذا الكلام من قوله في
الاسماء الى ما قبل الباب الثاني مفصول
عما قبله مسوق لبيان طائفة من اصطلاحات
النحو كائن في بيان الاسماء وهي كائنة



على ضربين معرب بالحركة بدل بعض
مما قبله او احدهما معرب وسواه المبني
ب
بما اسم لان الكلام فيه اختلف اخره
لفظا او تقديرا الضمير في اخره راجع الى ما
بسبب اختلاف العوامل المتعلقة عليه
مثال ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا كالذي ذكرناه او مثله
المذكورة للاعراب اللفظي والتقديري
في الفصل المتقدم ذكره من قوله جاءني
زيد ونلبي وعصا والقاضي ورايت زيدا
وعصا وظبيا والقاضي ومررت بزيد

وظبي وعصا واكتفى فقوله ما اختلف
جنس شامل للمحدود وغيره وبقوله اخره
خرج ما اختلف اوله واوسطه مثل اختلاف
كاف كتف فتحا وكسرا وتاء كسرا او سكونا
فان عدة معربا ليس لاجل تصدي الاختلا فيه
بل لاختلاف اخره باختلاف العوامل وبقوله
باختلاف العوامل نحو من بفتح الميم نحو من زيد
من ابيك ومثل زيد في يا زيد من عمرو فانه
اختلف اخره من الضم الى الفتح بسبب
وقوعه في هذا التركيب الخصوص كما سنتمر عليه
والضرب الثاني من الاسماء مبني وهو اي مبنى





ما اي اسم كان حركته اي حركة اخره
لم يذكره تعويلا على تعريف مقابله وسكونه
اي سكون اخره لا بسبب اختلاف عامل
داخل عليه بل بسبب آخر مثال المبني على الفتح
مثل كيف وامس وياء زيد وعلى السكون مثل
هذا ثم المعرب المشبه بما ذكر كائن عاجز بانا
منصرف بالتبديل البعض احدهما منصر ف
وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب لا نه
قسم منه يدخله الجر بالكسرة مع التنوين الذي
هو للتمكن سواء دخل غيره من التنوينات
او لا المراد بدخوله معه هو الدخول الذي

استحقه المنصرف بحسب القانون النحوى
وان فيه مانع غير علة منع تذكر عن الدخول
بالفعل فلا يرد كالاسماء المنصرفة اللازمة
النصب نحو طرًا وقاطبةً او الداخلة عليها
اللام لزوما نحو النجم والصعق فان المانع
في الاول عن الدخول بالفعل لزوم النصب
وفي الثاني لزوم اللام لا علة منع الصرف
وما لا يدخله الجر مع التنوين لاجل علة غير
علة منع الصرف فينصرف نحو طرًا ومثل
الصعق كذلك فانطبق الحد على المحدود
من ضربي المعرب غير منصرف وهو ما اي كل معرب

لا يدخله

لا يدخله الجر مع التنوين الذي للمكن كما ذكرنا
اعلم ان في منع الجر بالكسرة عن الاسم المذكور
مذهبين الاول ان منعه ليس بمقصود بالذات
بل صوناً تابعاً لمنع التنوين وذلك انه لما كان
الجر مشتركاً للتنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبته
اياه في الاضافة اتبعوا الجر اياه في المنع
ومن ثمة اختاروا مع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين لان الغالب في مع ان يضاف الى المتبوع نحو جاء زيد مع ابيه
والمذهب الثاني ان منعه منه مقصود على
حدة غير تابع اياه في المنع كما ان التنوين

كذلك ودليل هذا المذهب ان الجر ركن من اركان
الاعراب وغير المنصرف لما اشبه الفعل منع التنوين
الذى هو علم التمكن ومنع الجر ايضا لانه اعراب
مخصوص بالاسم ومن ذهب هذا المذهب
اختاروا الواو عامح وقالوا منع الجر والتنوين
وكان اى غير المنصرف فى موضع جره
اى فى موضع كونه مجرورا مفتوحا فان قلت
قوله مفتوحا هنا يوهم ان غير المنصرف فى
موضع الجر يكون مبنيا على الفتح لانه من الغالب
البناء مع انه ليس بذلك ولو قال منصوبا بدلا
عنه لكان صوابا قلت ان هذا من عبارة
مفتوحا فزاد صاحب

صاحب الكتاب ووجهها ان النصب
علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا
حقيقة او حكما والفتح يستعمل قليلا فى الحركة
الاعرابية وكثيرا فى البنائية فلو قال وكان
فى موضع الجر منصوبا لكان بمنزلة قوله
مفعولا وهذا غير صحيح اذ ليس احمد مثلا فى
قولنا هذا غلام احمد بمفعول وايضا لم
لم يظهر كون جر غير المنصرف بالفتحة لجواز
ان يكون النصب بالكسرة والالف والياء
ايضا فوجب الذهاب مذهب يوهم فلذا
قال وكان فى موضع الجر مفتوحا اى كان جره
مصنف

بالفتحة وانما لوجود سببين فيه خفيفة او حكما
من الاسباب المعدودة بقوله والاسباب
المانعة قوله للصرف ادخل الصرف متعلق
بما قبيله واللام فريدة نسعة وهي اي صفة
التسعة التعريف وهو فرع التنكير لان كون
الاسم معرفة بعد كونه نكرة لائق بقول
رجل ثم الرجل والمراد به التعريف العلمي لان
تعريف المضمر والمبهم والنداء من صفات
المبنيات وغير المنصرف من قبيل المعربات
واما تعريف المضاف واللام فلا يؤثران
في منع الصرف لان الاضافة واللام تخرجان

الاسم عن استحقاق التنوين فكيف يتصور
المنع مما لم يستحقه ومن تابعه وهو فرد لا
نهما خاصتان قويتان من خواص الاسم
تخرجانه عن شبه الفعل وترجحان صرفه
لكونه الاصل على منعه لكونه العارض فلا يحا ل
لتا ثير التعريف الحاصل بهما في المنع والتا نيث
فرع التذكير لكون صيغته غالبا ماخو ذة
عن صيغته اما بزيادة علامة كضا ربة
من ضارب واما بنقص كثلث من ثلثة
كما انه خلقت واخذت حوا من ضلع
ادم عليه السلام ثم اعلم ان التانيث

على ضربين اما بالالف مقصورة او ممدودة
واما بالتاء لفظا ويسمى صحة تانيثا لفظيا
او بالتاء تقديرا ويسمى ذاكر تانيثا معنويا
وامثلتها ستذكر ووزن الفعل فرع وزن
الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن مختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك كان
فرعا لوزنه الاصلي والوصف فرع الموصوف
لانه محتاج اليه في قيامه وتابع له والعدل
فرع المعدول عنه والعجمة فرع العرب لان لغة
كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع
لغتهم والتركيب فرع الافراد وجمع الاقصى

وهو



وهو الجمع الذي انتهى في الجمعية بالتكسير
والجمع بعده جمع التكسير وهو فرع الواحد
والالف والنون المضارعتان اي المثنا بهتان
للتي التانيث في امتناع دخول التاء
عليهما فانه اذا دخل عليهما التاء مثل عربا ن
وعربانة لم يبق المشابهة على حالها فلم
يؤثر في منع الصرف ويجوز ان يكون المراد
بالتي التانيث التي مثل حمراء اذ هذه الهمزة
مقلوبة عن الف التانيث لوقوعها طرفا بعد
الالف الزائدة التي ليست للتانيث
والا لزم اجتماع علامتي التانيث وذا

غير جائز فانما عبروا عنهما بالفي التانيث
مع ان الفي للتانيث هي الثانية فقط
تغليبا للتي للعلامة على التي ليست لها مثل
الابوين ويجوز ان يكون المراد بهما الفي التانيث
المقصورة والممدودة لان كلا منهما لا تقبل
التاء والتعبير عنه في هذا السبب الثاني
والنون فرع الفي التانيث لان المشبه فرع
المشبه به هذا على مذهب البصريين واما
على مذهب الكوفيين فان المزيد فرع المزيد عليه
متى اجتمع في الاسم المعرب كما يدل عليه السياق
والسباق لان غير المنصرف قسم من المعرب

سببان كائنان منهما اي من تلك الاسباب
التسعة التي كان كل منها فرعا شبيها
بما لا مزيد عليه او تكرر واحد كائن منهما اي
من هذه التسعة يعني به الجمع الاقصى والفي التانيث
فان كلا منهما قائم مقام السببين في التاء
وذلك لان منتهى الجموع قد تكرر فيه الجمعية
المغيرة للصيغة حقيقة كما سيأتي او حكما كالجموع الموازنة لها في عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح فلما تكرر فيه الجمعية فقد تكرر
فيه الفرعية وكذا كل من الفي التانيث

المنصورة والممدودة قائم مقام السببين
لان كونهما للتانيث سبب وكونها لازمة
للكلمة وضعا غير مفارقة عنها قطعا فلا يزال
مثلا في جمل جمل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها
لها بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا
حكما بخلاف التاء فانها غير لازمة لها وضعا
بل قد تفارقها فاذا عرض اللزوم لعارض
العلمية صار سببا واحدا فقط لانه يقوم
مقام السببين لان اللزوم العارضي كسبب
لما للزوم الوضعي في القوة حتى لو لم يكن علما
لم يؤثر قطعا ولذا لم يكن نحو كريمة اذا لم يكن علما





غير منصرف للصفة والتانيث لعدم اللزوم
منع الاسم من الصرف اي الجر مع التنوين
فانتصابه على نزع الخافض ومن باب الحذف والايصال وذلك لان الاسم اذا وجد فيه
سببان من تلك التسعة الفرعية او سبب
واحد يقوم مقامهما فقد تحقق فيه النوعيتان
فاشبه الفعل فيه لان فيه الفرعيتين من جهته
الاشتقاق والافادة فمنع من هذا الاسم
بعض ما منع من الفعل من تنوين التمكن ومنع
ايضا من وجوه اعراب الاسم ما هو مختص
من الجر تبعا او اصالة لمشاركتها في معانيه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

احدهما الاخر فى التركيب الاضافى واما السبب
الواحد الغير المنكر فالاسم به منه بل بهذا
الصرف وهو الاصل وبهذا منعه وهو الفرع
فلما ثبت به حكم المنع لنقصانه عن النصب
كما عرفت جذبه الاصل اليه لاصالته وما
اسم معرب او الاسم المعرب الذى وجد ذلك
اى منع الصرف فيه اى فى ذلك الاسم فالموصوف
او الموصول مع صلته او صفته مبتداء قوله
احد عشر اسما بالاستقراء خبره والمراد الا غير
المنصرف احد عشر نوعا من الاسم المعرب والا
فهو زائد على هذا العدد بخمسة منها منعت
عن منصرف

الصرف



الصرف حالة التنكير او ممنوع عنها الصرف
او واقعة فى حالة على التفسير الاخير ظرف
مستقر وجه موزون الفعل مع ما عطف
عليه من قوله وفعلان والمعدول وما سيأتى
اخره الف التانيث والجمع الاقصى خبر هى جملة
الفعل والمعطوفات عليه فان العطف
فى المثال هذا التركيب مقدم على النسبة حال
كون افعل صفة فى الاصل محققة لا منوهة
او المطلق منصرف الى الكامل فان افعل صفا
مفعول للمنع معنى وما لا او المعنى منع افعل
صفة فلا يلزم بيان الحال هيئة غير الفاعل

او المفعول به وهو خلاف ما انعقد عليه الاجماع
وانما قال صفة لان الفعل ان لم يكن صفة فهو
اما علم كاحمد فهو من الستة الآتية واما غير
علم كاقتل فهو منصرف لعدم سبب يوجب المنع
وهو اجتماع السببين من التسعة او تكرر
واحد منها وانما قلنا في الاصل متحققة لانتو
احترازا عن اربع في قولنا مررت بنسوة
اربع فانه منصرف لعدم اصالة وصفيته
وعن مثل اجدل فانه منصرف عند سيبويه لعدم
تحقق وصفيته في الاصل مع ان الاصل في الاسم
الصرف فان قلت ان انصراف اربع مضاف



وجود شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله
التاء فانه يقال اربعة للمذكر لاعدم كونه
وصفا في الاصل قلت ان التاء الخ اشترط
عدم قبول وزن الفعل اياها تاء التانيث
والتاء الداخلة على اربعة ليست للتا نيث
بل للتذكير مثال موزون الفعل نحو احمر
فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل وكذا
اجمع واخواته غير منصرف للوزن والصفة
الاصلية وموزون فعلان الذي قوله
مؤنثه بناء فعلى خبره وجملة صلة الموصول
وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان يعني

ان تكون مؤنثة بالالف مشروط ليتحقق مشابهته
لالف التانيث لا بالتاء مثل سعدان وسعدانة
فانه منصرف لعدم مشابهته لهما حيث قبل
التاء الا ان يجعل علما فحينئذ لم يقبل لان العلمية
تمنع الزيادة كما تمنع النقصان وقول المص
الذى مؤنثه فعلى اختيار منصب من قال :.
ان فعلان ان كان صفة فشرط منع صرفه ان يجئ
مؤنثه بالالف لا بالتاء على مذهب من قال شرطه
ان لا يجئ مؤنثه بالتاء سواء جاء بالف او لم
يجئ اصلا فيحمل على المذهب الاول منصرف
لعدم مجئ فعلى منه دعلى الثانى غير منصرف لعدم مجئ

فعلانة

فعلانة منه لان رحمن مختص به نحو ولا يطلق
على غيره مثال موزون فعلان نحو سكران :.
فانه غير منصرف للالف والنون والصفة لان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ولا يجوز ان يكون المراد فعلا ن
نفسه وما كان على وزن فعلان فانه وان كان
غير منصرف للالف والنون والعلمية لانه :.
علم وزن لكنه ليس مما كان غير منصرف حالة
التنكير بل حالة التعريف مثل مروان وقس عليه :.
افعل فيما قبل فانه لفظا افعل مما كان غير :.
منصرف حالة التعريف للوزن والعلمية مثل احمد
ويجوز ان يكون المراد بافعل وفعلان الموزونا

بهما

مجازا فانه يقال مثلا احمر افعل من الحمرة وسكران
فعلان من السكر فح لا حاجة الى تقدير المضاف
الذى ذكرناه والمعدول عطف على المقدم
وهو افعل او على القريب وهو فعلان فان النحاة
فى المعطوف اذا تعدد قولين العطف على المقدم
والعطف على القريب مثاله نحو ثلث وكذا ثلثت
ورباع وكذا مربع وهما عدلا عن ثلثة ثلثة
واربعة اربعة للاختصار وكذا احاد وموحد
وثناء ومثنى معدولان عن واحد واحد واثنين
اثنين وفيما فوقهما من خماس وتخمس الى عشار
وتعشر خلاف والصواب تجويزها قياسا لعدم دليل

يمنع منه والسبب فى منع صرف ثلث ورباع
واخواتهما العدل والوصفية

التى كانت عرضية فى المعدول عنه بسبب
التنكير صارت اصلية فيها لكونها معتبرة
فيما وضع له ومن المعدول الغير المنصرف فحالة
التنكير مثل اخر وجمع بضم الاول وفتح الثانى فيهما
فان الاول جمع اخرى مؤنث آخر اسم التفضيل
فهو معدول عن آخر من شئ بالمد وفتح الخاء
والثانى فى جمع جمعاء مؤنث اجمع بجيم فميم فعين
معدول عن احد مجموع جمعاء وهو جمع جمع كحمر
وحمائر وجمعاوات فالسبب فى صنوف المعدول

الصفة والعدل ولم يذكرهما لانه لم يرد
استيفاء الاصناف كما لم يرد استيفاء الافراد
بل مراده الاشارة الى انواع ما كان غير منصرف
حالة التنكير والتعريف وهو اى الاسم الذى
حصل فى اخره الف التانيث عطف على المقدم
او على القريب سواء كانت تلك الالف مقصورة
او ممدودة مثال الاسم الذى فيه الممدودة حمراء
من الصفات وصحراء من الاسماء ومثال ما فيه
المقصورة نحو حبلى وبشرى وانما كان كل
منهما غير منصرف لان الف التانيث كما عرفت
قائم كل منهما مقام اثنين والجمع الاقصى عطفه

مثل



مثل ما مر غير مرة قيده بالاقصى احترازا عما
ليس كذلك من الجموع سمى به لبلوغه الغاية
المقصود فى التكسير المغير للصيغة بتنكيره
الجمعية حقيقة او حكما كما ذكرنا وامتناعه ان يجمع
مرة اخرى جمع التكسير لكنه يجوز ان يجمع جمع
السلامة مثل ابابيل جمع ابابى جمع ابن
جمع بيبى وكصواحبات جمع صواحب جمع صاحبة
والمعنى بالجمع الاقصى كما سيشير اليه صو الجمع الذى
اوله مفتوح وثالثه الف وبعدها حرفان مثاله
كاتب كاسود او مثله وهو جمع اسود جمع
سوار او ثلثة احرف اوسطها ساكن مثل اناعيم

جمع انعام جمع نعم بفتح النون والعين وهو من
الحيوان ذو القوايم الاربع فان كلا من اساود
حال
وانا عيم غير منصرف للجمعية المنكرة حقيقة لانه
جمع مرة بعد اخرى جمع التكسير فقام مقام السببين
كما وقفت عليه وما عطف على المقدم وهو اساود
جمع الاقصى
او على القريب اى وكالاسم الذى كان على مثالها
اى مثال اساود وانا عيم لفظا ومعنى حال كون
ذلك الاسم من المجموع احترز به عن سراويل
فانه منصرف لكونه مفردا وليس بجمع حتى احتاج
الى التحيل من جعله غير منصرف بان قال انا لانه لفظا
اعجمى وان كان غير جمع حقيقة لكنه جمع حكما لموافقته

انا عيم

انا عيم زنة واتا لانه جمع سروالة تقديرا
فكانه سمى كل قطعة منه بسروالة ثم جمع
على سراويل فانه وان لم يكن جمعا تحقيقا
لكنه جمع تقديرا حال كون ذلك الاسم بعد
كونه جمعا من المجموع كما مر من الجمع الذى
كان بعد التصريف فيقوله كما كان حال
من الموصول فى قوله وما كان او عن اسم
كان وقوله بعد التصريف ظرف مستقر خبر مقدم
لكان وصرفان اسم مؤخر له او ثلثة اسم
احرف عطف على اسم كان او وسطها
مبتدا وساكن خبره والجملة مجرورة المحل

بانها صفة احرف مثال ماله حرفان كمساجد
ومثال ماله الاحرف الثلثة كمصابيح واذا كان
الامر كذلك فان كان الاوسط متحركا كان
الاسم الذى هو جمع بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها متحرك منصرفا مثال المتحرك الاوسط
كائن كصبيا قلة جمع صبغى وهو الصانع
الذى يحلو السيف وانما انصرف مثل صنع
لانه لما كان الاوسط متحركا كان مشابها
للمفرد لفظا ومعنى مثل كراهيته بتخفيف
الياء اما لفظا فظاهر واما معنى فلان صبيا قلة
جمع بقع الكثير فكذلك الكراهية مصدر كره

جنى



جنى يطلق على الكثير فان كان ثانى حرفيه
الواقعتين بعد الالف ياء بعد الف التكسير
ياءً اصلية او مقلوبة حذفتها اى الياء فى
حالة الرفع وجر لثقل الضمة والكسرة على
الياء وتونت ذلك الاسم بالتنوين الذى
هو عوض عن حركة الياء المحذوفة او لالتقاء
او عن الياء نفسها واثبتها انت اى الياء فى
حالة النصب لخفة الياء بغير تنوين مثاله
فى الرفع نحو جاءنى جوارٍ وفى الجر نحو مررت بجوارٍ
واما فى النصب فتقول رايت جوارى بالنصب
لكونه غير منصرف فى هذه الحالة لثقل فان جوارى

صفة او خبر منصب لكان المقدرة تقديره اصلية كان او كان مقلوبة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في حالة النصب غير منصرف لكونه على مثال الجمع الاقصى
من نحو اسارد واتاهو في حالة الرفع والجر
فمختلف فيه فقال بعضهم انه منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف وذلك لان الاعلال متعلق
بذات الكلمة وما وقع منها مقدم على منع الصرف
فانه متعلق بحالها بعد تصاريح صيغتها على هذا
فاصل جوار في الرفع جواري بالضم والتنوين بناء
على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على
ما هو الاصل فلما تثقلت الضمة على الياء ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار مثل سلام
وكلام لفظا ومعنى ولم يبن على مثال الجمع الاقصى

فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان كذلك قبل الاعلال وقال بعضهم
انه بعد الاعلال غير منصرف لانه وان لم يصر
على مثال الجمع الاقصى لفظا لكنه عليه تقديرا
لان الياء مقدرة لاجل الاعراب فقدرت
لمنع الصرف لانهما حكمان لفظيان للاسم
والتنوين للعوض لا للصرف وقس على حاله
حالة الرفع حالة الجر بلا تفاوت وبعض
العرب تثبت الياء حالة الجر تخفة الفتحة
كما في حالة النصب فصارا الى تقدم منع الصر
على الاعلال تقول مررت بجوار كما تقول

ف

رايت جواري واعلم انه اذا كان المقام
محل تامل فمن وأب وارد ان ينبه المخاطب
عليه مقدما ليصغي اذعانه ولا يشغل كما قال
علمت كلمة فاعلم انه لا اله الا الله او موضحا
كما قال المصنف هنا فاعلم ان هذا المحل اي نحو جوا ر
محل تامل ومطرح افكار اذ منهم من صرفه في
ثانيه الى الياء وجعل تنوينه للصرف مع انه يرد
عليه ان الياء اذا كان مقدرا للاعراب
فليقدر لمنع الصرف ايضا لكون كل منهما كما
لفظيا وان الاولى في القرآن بقال مررت بجوا ري
بالفتحة لفتحتها ومنهم من لم يصرفه وجعل تنوينه

للعوض



للعوض لا للصرف مع انه يرد عليهم احد الامرين
اما اثبات الياء في الجر كما في النصب واما حذفها
في النصب اكتفاء بالكسرة كما في الجر ومن العرب
من يثبت الياء في الجر ايضا ويمنعه الصرف
وبعض العرب تقف جواري حالة النصب
بالالف وتقول جواريا وليس بعتبر هذه الالف
حتى يلزم ان يكون بعد الالف ثلثة احرف اصرف جوا با
اوسطها متحرك فيكون حينئذ منصرفا بل يكون حينئذ
كما بعد الوقف فان المساجد قد ذكر قال فاعلم
تنبيها للطالب على ان هنا بحثا وعلى ان
هذه الالف لا تعتبر وسنة من احد عند

نوعا منعت الصرف حالة التعريف وصح الكلام
الاعجمي العلم اي الاسم المنسوب علميته الى العجم بان
كان علما فيه كما تقول جاء في زيد البصري الاب
اي زيد المنسوب ابوه الى البصرة فالاعجمي مضاف اليه
مضاف الى العلم اضافة لفظية او المراد بتوصيف
الاسم الاعجمي بالعلم كون ذلك الاسم علما في العجم
قبل تسمية العرب والا فلو سميت بخو فرند
صدق انه الاسم الاعجمي العلم مع انه لا يكون
غير منصرف لما يأتي في حده الصحيح وذلك اي
كون الاسم الاعجمي علما فيه اما حقيقة نحو ابراهيم
واسمعيل فانهما غير منصرفين للعجمة والعلم او حكما

كقالون

141

كقالون بمعنى الجيد في الاصل خانة فيسمى علما
في العجم لكنه لما استعملته العرب علما وسمته
احد رواة القرآن بجودة قرائته قبل ان تصرفت
فيه بتصرفاتهم المخصوصة بهم من ادخال اللا م
مثلا كان بمنزلة ما كان علما في العجم حقيقة
فمنع الصرف وان سميت بخو لجام او فرند عالم
يكن علما في العجم لا حقيقة ولا حكما رجلا صرفته
لان العجمة الفكرية اي العجمة المنسوبة الى الفكرة
بان كانت حاصلة في ضمنها يعني ان عجمة
اسم لم يكن علما في العجم غير مؤثرة في منع الصر ف
لانه لما تصرفت العرب فيه بالاضافة والتنوين

وغيرهما من التصرفات الخاصة بهم لما بين
للجملة فيه الم حيث لم يوجد فيه شئ من تصرفا تها
ولا تاثير لعدم ظهور الغرعية فيرجح وما حصل
في اخره عطف على قوله الاسم الاعجمي عطف
الجزء على الجزء لان خبر ص مجموع المعطوفا ت
عليه الف ونون مزيدتان مثلا زمتان لا
لاينفكان احديهما عن الاخرى فلا بد والتثنية
نحو زيدان ان صرف مثال ما في اخره الالف
والنون من مضموم الفاء كعثمان ومن مفتوحها
مروان ومن مكسورها عمران فان كلا من
هذه الاسماء غير منصرف للالف والنون والعلمية

وما فيه وزن الفعل هذه الجملة الظرفية
او الاسمية صلة ما او صفته وما معها معطو ف
على المقدم او على التركيب الاضافة في قوله ش
وزن الفعل للاختصاص اي وزن له اختصا ص به
حقيقة بان لم يوجد في اوزان الاسم الا بالنقل
الى العلمية نحو شمر وضرب على صيغة الماضي
المجهول او حكما بان يكون في اوله زيادة كزيادة
الفعل غير قابل لتاء التانيث المتحركة ش
كاحمد ويزيد ويشكر فان كلا منها غير منصرف
للوزن والعلمية فان احمد مثلا في حكم الوزن
المختص بالفعل حيث وجد في اوله زيادة

كزيادته ولم يقبل تاء التانيث المتحركة كالفعل
فاذا سميت بنحو يعمل كان ايضا كذلك غير منصرف
للعلمية والوزن فان العلمية وضع ثان مانع
للزيادة والمعدول مثاله كالث كعمر وزفر فانهما
غير منصرفين للعلمية والعدل وانما قال عدلا
عن لفظ عامر وزافر المعرفتين اى المعرفتين لانهم
لما وجدوهما فى كلام فصيح لا بد خلوهما الجر بالتنوين
ولم يجدوا فيهما سببا ظاهرا غير العلمية فاحتاجوا
الى اعتبار سبب آخر مع الثلاثى ليلزم منع الصرف
بالنصب وهو السببان او سبب واحد متكرر
على سبيل منع الخلو فاعتبروا العدل لامكانه

واستحالة غيره وفرضوا وقدروا ان المسمى
بعمر او زفر فكانه سمى اولا بعامر او زافر
ثم عدل عنهما الى التسمية بعمر او زفر وتظيرهما
فى العدول اسم ابى بكر الصديق رضه كان
اسمه اولا عبد الكعبة ثم سماه النبى صلى
الله وعدل عنه الى التسمية بعبد الله فيكون
ما عدل عنه عمر وزفر معرفة فرضا وتقديرا
كما انهما معرفتان بتحقيق فلذلك قال عن عامر
وزافر المعرفتين والمؤنث حال كون تانيثه
لفظا اى لفظيا بان يكون فى لفظ التاء
او المؤنث معنى جرد اللفظ كطلحة فانها

ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي
سواء كان علما للمذكر او للمؤنث ولعل سلمى
مكان سلمة سهو من قلم كما وقع الثاني في بعض
النسخ وهي الصحيحة لان الصدر في المؤنث
الذي كان غير منصرف في التعريف للتانيث والعلمية
بل الكلام فيما اصله التعريف واما اسم سلمى فغير
منصرف في الحالين التنكير والتعريف معا لالف
التانيث ولزومها عن غير حاجة الى اعتبار
التعريف او حال كون تانيث ذلك المؤنث
معنى اي معنويا او المؤنث من جملة المعنى
فلفظا ومعنى حالان من ضمير تحت المؤنث
موصوف براجح

راجع الى لامه الموصول او ضمير ان عن نسبة
المؤنث الى هذا الضمير والمراد بالمؤنث
المعنوي بالتاء مقدرة سواء جاز ظهورها
في التصغير نحو قدم حيث يقال قديمة او لم يجز
كعقرب فانه يقال عقيرب لا عقيربة وسواء كان
في المسمى تانيث كسعاد وزينب في اسمي
امرانين فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث
المعنوي او لم يكن كعناق كما لو كانت
اسم رجل وهنا تفصيل ستقف عليه انشاء
الله تع والاسمان اللذان الف جعلا نائب
فاعله راجع الى الموصول وقوله اسما واحدا

مفعوله الثانی عطف علی القریب وهو قوله
والمؤنث لفظا او علی المقدم والمراد بجعلهما اسما
واحدا ان یترکب احدهما بالاخر ترکیب فرجیتا
مع غیر اعتبار نسبة بینهما مثال هذا النوع السا دی
کائن لمعدی کرب اسم لرجل مرکب من معدی وکرب
غیر منصرف للعلمیة والترکیب المزجی وکذا بعلبک
اسم لبلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک
هو اسم صاحب لهذه البلدة غیر منصرف للعلمیة
والترکیب المزجی فان قلت ان محل الصرف ومنعه
اسم واحد لا اسمان فکیف قال المصنف والاسمان
قلت ان قوله والاسمان باعتبار الاصل لا باعتبار

الحال



المآل وکونه غیر منصرف بعد جعلهما اسما واحدا
الا تری الی قوله جعلا اسما واحدا او لا یرد نحو حمدة
عند وسیبویه فان کلا منهما من قبیل المنسیات
وغیر المنصرف من المعربات الا تری الی ان نقط
فی قوله وما وجد ذلک فیما تقدم عبارة عن اسم
معرب وکل ما لا ینصرف فی المعرفة ای فی حالة
التعریف ای العلمیة سواء کان المؤثر فی ذلک
الاسم العلمیة مع سبب اخر من التسعة المذکورة
او الف التانیث او الجمع الاقصی ینصرف فی النکرة
ای فی حالة تنکیره بان یراد بالعلم احد من سمی بما
المسماة به مثل جاءنی احمد ورایت احدا آخر

وهی اخوات اسم
الاجمی العلم

عنه

على معنى جارٍ في احدى الجماعة المسماة باحمد
ورايت احدا آخر من تلك الجماعة ولذا جاز وصفه
بالنكرة او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر به
صاحبه كقولهم لكل فرعونٍ موسى اى لكل منه
مبطلٍ محق وذلك اى انصراف مالا ينصرف في
التعريف عند التنكير لانك اذ قد سمعت
ان العلمية انما تؤثر مع احدى تسعة اسباب فيهي
شرط لاربعة منها وهي العجمة والالف والنون
اذا كانا في اسم والتانيث بالتاء والتركيب فاذا
نكر العلم الذى فيه شئ من هذه الاربعة بقي بلا سبب
لزوال العلمية بالتنكير والسبب الاخر يزال

الشرط

الشرط وغير شرط لاثنين منها وهما العدل
ووزن الفعل فاذا نكر العلم الذى فيه شئ منهما
بقي على سبب واحد وهو العدل او وزن الفعل
ومن المعلوم ان السبب الواحد الغير المنكر
غير كاف في منع الصرف وانما قلنا ان العلمية
غير شرط فيهما لانها لو كانت شرطا لتاثر بها
ما اثر العدل في ثلث ورباع والوزن في احمر
مع ضد العلمية وهو الصفة لامتناع تحقق
المشروط بدون شرطه ثم اراد ان يستثني
من هذا الحكم العام ذهابا مذهب سيبويه
فقال الا نحو احمر من الاسم الذى كان معنى الصفة

فيه قبل العلمية متحققا وهذا استثناء من فاعل
ينصرف في النكرة وهو ضمير نكرة راجع الى
المبتدا اى سميت به اى بنحو احمر رجلا فانه غير
منصرف للوزن والعلمية اتفاقا كما كان كذلك
للوزن والصفة قبل التسمية ثم ان نكرته
باصالة الطرح بين الى الفين فانه لا ينصرف
ايضا عند سيبويه للوزن والصفة الاصلية
وحجته ان احمر كان قبل العلمية غير منصرف للوزن
والصفة فلما جعل علما لشئ ازال الوصف
الاصلي الدال على العموم بجروحه العلمية الدالة
على الخصوص فصار ايضا غير منصرف للوزن

والعلمية

والعلمية ثم لما نكر عاد الى ما ثبت له في اصله
من منع الصرف للصفة والوزن خلافا للاخفش
فانه حينئذ منصرف عنده وما تمسك به الاخفش
ان الوصفية قد زالت بالعلمية وهي
بالتنكير فالسبب قط لا يعود فبقي على سبب
واحد وهو الوزن فيصير منصرفا وكان كذا
المذكور من نحو احمر في كل استثناء من هذا الحكم من قوله ينصرف في النكرة الخ
ما فيه الف التانيث ممدودة كانت
تلك الالف او ممدودة نحو صبلى وصحراء فانه
غير منصرف في التعريف والتنكير بالاتفاق وكذا

مستثنى من هذا الحكم فعلان الذى مؤنثه
مبتدا فعلى خبره الجملة صلة نحو سكران فانه
غير منصرف للصفة والالف والنون واذا جعلته
علما كان ايضا غير منصرف للعلمية والالف
والنون ثم اذا نكرته باحد الطريقين السابقين
كان غير منصرف عند سيبويه ومنصرفا عند الاخفش
مثل احمر بلا فرق بينهما وكذا الجمع الاقصى
مستثنى ايضا نحو مساجد فانه ممنوع الصرف
للجمع الخاص فاذا جعلته علما لشئ كان ايضا
غير منصرف للجمع الاصلى ثم متى نكرته منعته الصرف
ايضا باتفاق بينهما للجمع الاصلى فان الجمع المعدود

ى

من الاسباب التسعة اعم من ان يكون
حالا او اصلا واما من قال ان نحو مساجد
اذا كان علما فقد شابه الاعجمى المعرفة فى
فقدان النظير فى الآحاد فكان غير منصرف
لمشابهته الاعجمى وصرفها او مع الجمع فقد
جعل الاسباب التسعة عشرة بزيادة
مشابهة الاعجم والاسم المؤنث الثلاثى
قوله الساكن مضاف الى قوله الاوسط اضافة
لفظية يجوز فيه اى ذلك الاسم الصرف
ان اعتبر معاودة الخفة الحاصلة بسكون
الوسط احد السببين وتركه اى ترك الصرف

ان لم تعتبر المقاومة بل نظر الى وجوده
السببي ظاهرا مثاله نحو صندد وعد
ففيهما العلمية والتانيث ونوح ولوط
ففيهما العلمية والعجمة الآان الصرف فيه اولى
لكونه الاصل لورود التنزيل عليه كقوله تع
كذبت قوم نوح المرسلين بتنوين نوح
وقوله تع ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما
اى الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الاوسط
الذى فيه سبب ثالث بعد تحقق الاثنين مثاله
كماه وجود فى اسمى البلدتين ففيهما العلمية
والتانيث والعجمة لم ينصرف البتة لوجود السببين

ع

على كل تقدير قوله لم ينصرف خبر قوله واما ما فيه
سبب فقد جاء خبر الفاء وكذا خبر مقدم
اى مثل ما فيه سبب ثالث فى وجوب المنع المؤ
المعنوى قوله المتحرك الاوسط مثل تركيب
الحق الوجه مثاله نحو سقر فان فيها العلمية
والتانيث لانها علم للدركة من دركات النار
والفاء فى قوله فان حكمه للتعليل للتشبيه المذكور
اى لان حكم المتحرك الاوسط اذا كان فى المسمى
تانيث حكم المؤنث المعنوى الرباعى فى لزوم
منع الصرف فانه غير منصرف البتة سواء كان
فى المسمى تانيث اولا مثاله كسعاد وزينب

وكذا المتحرك الاوسط ح

فان كلا منهما غير منصرف البتة للعلمية والتانيث
المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء ولذا لم يجز
ظهور التاء في تصغير الرباعي تقول عنبر لا عنبر بة
كما تقول قبيعة في قدم وانما كان حكمه حكم الاسم الخ
الوسط بمنزلة الحرف الرابع والدليل على ذلك
التنزل انك اذا الحقت ياء النسبة بالاسم الذي
في اخره الف فان كانت رابعة مع سكون الوسط
جاز القلب والحذف مثل حبلوي وحبلي في النسبة
الى حبلى وان كانت خامسة فالحذف لا غير كحبارى
لا حبارِرِي في حبارى واما اذا كان الوسط
متحركا فحكمها حكم الخامسة في لزوم الحذف لتنزل الحركة



منزلة الحرف فصار كان الالف خامسة تقول
جمزي لا جمزري في جمزى فكذلك حبلى
اجرد انحوستر بجرى سعادا كان في السلم
تانيث لكون كل من منع الصرف والنسبة
حكما لفظيا فلم يصرفوه البتة واعلم اولا
ان نوعا من المؤنث الرباعي وهو فعال
على ثلثة اقسام الاول ما كان علما وهو على
ضربين الاول ما كان علما لعين من الاعيان
المؤنثة نحو حذام فانه فيه مذهبان الاول
وهو مذهب بني تميم الاعراب مع منع الصرف
لان فيها علمية وعدلا وتانيثا وانما قلنا

ان فيرها العدل لكونها اى حذام معدولة
عن حاذمة وانما اعتبروا العدل فى هذا
القسم مع انه لا احتياج اليه لوجود سببى نصر ين
غيره لانهم لما ارادوا ان يبنوا اخره راء
كحضار وطمار قدروا العدل فى ذات الراء
لتحصيل سبب البناء وقدروه فيما لا راء فيه
كقطام اطرادا للباب اى لسبب فعال التى كانت
علما والمذهب الآخر وهو مذهب اصل فى جواز
البناء على الكسر لشبهها فعال التى بمعنى الامر
نحو نزال زنة دعد لانهم انه وحجج مذهب البناء حيث
ذكره تمسكا بقوله وعليه اى على المذهب الثانى

قوله

قوله اى قول الشاعر وهو خثيم بن صعب
قال هذا البيت فى حق امرئة حذام وقيل
قالته امراة من العرب فتذكير الضمير فى قوله
اتا بناء على ان الاكثرى انه لخثيم واما على ان
ضمير قوله راجع الى الشاعر وهو اسم لا صفة
فتامل اذا قالت حذام فصدقوها فان القول
بجواب الشرط فان القول اى المقول الغاء
للتسليل ما اى القول الذى قالت اى قالته
حذام فاختار الشاعر بناء حذام على الكسر
فى الموضعين مع انها فاعل قالت فيهما وانما قد
مذهب الاعراب مع كونه مرجوحا لكونه مخالفا

لسعاد وزينب ولان الاصل في نحو حذام لكونه
اسما الاعراب والبناء عارض لعارض وهو
المشابهة بفعال بمعنى الامر والصنف الثاني ما كان
علما لمعنى من المعاني كحماد بمعنى المحمدة وهي
ايضا مؤنث سماعي لانها علم للمحمدة مبني
لمشابهتها بفعال بمعنى الامر زنة وعدلا اعلم
ان المعلوم من الكافية وشروحها ان الاختلاف
بين بني تميم واهل الحجاز فيما كان علما لمعنى
من الاعيان والمسطور في الضوء ان الاختلاف
فيما كان علما لمعنى من الاعيان او المعاني
من المعاني وكلام المصنف به يميل الى ما في الكافية

لانه

لانه قال ونحو حذام فتأمل والقسم الثاني من
فعال ما اشار اليه بقوله وكذا مؤنث رباعي
مبني على الكسر فعال التي تختص بنداء المؤنث
مثالها نحو يا كاع ويا فساق ويا خباث
بمعنى يا لكعاء ويا فاسقة ويا خبيثة فشبهها
لهذه بفعال بمعنى الامر زنة وعدلا والدليل
على اختصاص فعال هذه بنداء المؤنث
الشايع الذي هو بمنزلة القياس واما قوله
اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته
لكاع فشاذ حيث استعملت لكاع في غير
النداء وجعل خبر مبتدأ قوله ما اطوف جملة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فعلية مؤولة بالمصدر منصوبة المحل بانها مفعول
مطلق وقوله آوى اى ارجع متكلم مضارع من
والقسم الثالث ما اشار اليه بقوله وكذا مؤنث
معنوى مبنى على الكسر فعال التى كانت بمعنى
الفعل اى فعل الامر مثالها نحو نزال وتراك
فانهما بمعنى انزل واترك وهو قياس فى كل فعل
ثلاثى عند امام النحاة سيبويه فالوا اراد به كثرة
مجيئه منه وانما اخره عن القسمين الاولين مع
انه اصل فيهما فى البناء لان محط البحث
الغير المنصرف من المؤنث الرباعى فتانيث
الاولين ابين واظهر مع ان القسم الاول وهو



نحو قطام معرب غير منصرف على مذهب
فصار تقديرهما عليه انسب نظرا الى المقام
واما بناء نحو نزال فلوقوعها موقع فعل الامر
على مذهب البصريين ولتضمنها معنى الامر
على مذهب الكوفيين واما تانيثها فبدليل قوله
ولا تنه الشيح من اسامة اذ دعيت نزال
ولج فى الذعر فنزال هضنا تانيث فاعل دعيت
واسامة جنس الاسد والذعر الحرب وبه
ماذكر الشيخ عبد القاهر ان نزال عدل عن
انزلى وانث الفاعل وهو الياء لى انزلى
لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل بالحاق

علامة التانيث لتانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة في
قال نزال يا زيد فكانه قال انزل ثلث مرات
فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلن
يا جماعة كناية عن الالف على قصد تكرير الفعل ثلث مرات
ونظير هذه الياء الواو في قوله رب ارجعون
على ما ذكره ابو عثمان ان المعنى رب ارجعني
رب ارجعني رب ارجعني والالف في قوله القيا في جهنم
والمعنى القي القي فدل الواو على قصد تكرير
الفعل ثلث مرات والالف على قصد تكريره
مرتين كما ترى فلما عدلت نزال عن انزل

المتن



استحملت في الكلام مؤنثا ليكون المعدول
على نهج المعدول عنه وكل ما لا ينصرف اذا اضيف
الى شيء بالفعل او دخله الالف واللام انجر
بالكسرة اما انجراره عند الاضافة او دخول
الالف واللام على قول من قال انما منع الجر
بالكسرة منه بشبهة التنوين فلما انه لما لم
يستحق الاسم عندهما التنوين لم يتصور
وجوده فيه فيتصور سقوطه ولما لم يتصور
ذلك التنوع لم يتصور تابعه وهو سقوط الجر
بالكسرة او نقول بعبارة اخرى ان سقوط الجر تابع
لسقوط التنوين وهو تابع لتنوينه فلما لم يقع

الثبوت لم يمنع تابعه ولا تابع تابعه وصو
سقوط الجر بالكسرة اما على قول من قال ان الجر
بالكسرة ممنوع منه اصالة لا تبعا كالتنوين
فلما ان المقصود منع بعض ما لا يوجد في الفعل
لا كله لان مشابهة شئ لشئ لا يقتضي ان
يجرى عليه جميع احكامه بل قدر ما لاجراء على
قدر المشابهة غير المنصرف للفعل صورية
لا حقيقية فلذا لم يمنع من حقيقة الجر كما
منع من الفعل بل منع الجر بالكسرة فقط وهو الاصل
لا الجر بالفتح او بالياء كما في جمع المؤنث فمنع الجر
بالكسر في بعض الاحوال لا في جميعها لئلا يجرى

اعراب

اعراب غير المنصرف مجرى اعراب الفعل
في الخلو عن الجر على كل حال وانما اختص ذلك
اى عدم منع الجر بما في الاضافة واللام
لان بهما اكتسب جانب الاسمية قوة لان
كلا منهما خاصة قوية كالتنوين تقتضيها خواص
كثيرة له فلم يمنع في صاحبتي الخاليتين ما منع
لاجل مشابهة الفعل من الجر وانما قال الجر دون
انصرف لان اجراره متفق عليه وانصرافه
مختلف فيه رعاية للمذاهب ولانه
لئلا يتوهم البناء لان الكسر كثيرا
مستعمل في الحركة البنائية ثم سكت

بعمل

عن قوله بالكسر للتنصيص على المقصود وهو
الجر اه ح بالكسر لا بغيره من الفتح وانما قلنا
رعاية للمذاهب لان النحاة في الاسم المذكور
ح خلافا لا ثمرة تترتب عليه الآن ذكره بور ث
العلم والعلم ح فمنهم من حكم بان هذا الاسم
في حالتي الجر منصرف مطلق وهذا المذهب
موافق لتعريف المص وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
وكان في موضع الجر منتوحا ومنهم من حكم بانه
غير منصرف مطلق ومنهم من رد وقال ان لم يكن
في الاسم علتان فمنصرف وان وجدتا كالاحمر
والسكران ومثل المساجد والحمراء فغير منصرف

وهذا موافق لتعريف ابن الحاجب بقوله
غير المنصرف فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما تقول مررت بالاحمر
والحمراء بالكسرة وانما اعاد الباء في قوله
وبعمر كم وعثمانا بالكسرة تنبيها على
استقلال المعطوف فان قلت هل يلزم
تعريف المعرف في اضافة العلم قلت لا لان
اضافته الى ما اضيف اليه بعد تنكيره باحد
الطريقين السابقين او لان الاضافة
الى المعرفة انما تفيد التعريف اذا كانت
باعتبار العهد كما سبق وان لم يعتبر العهد

فلا فاضافة عمر وعثمان الى ضمير المخاطبين
بعد جعلهما نكرة أولا باعتبار العهد ولما
فرع على بحث المعرب اخذ في قسيمه فقال
المبني الذي هو قسم من مطلق الاسم ضربان
الاول لازم وهو ما لم يكن له حظ من الاعراب
جة المانع مع انه مستحق له نظرا الى ان الاصل
في الاسم مطلق الاعراب والثاني عارض وهو
ما له حظ من الاعراب في بعض المواضع فاللازم
الفاء للتفسير اي المبني اللازم ما اي الكم تضمن
معنى الحرف والمراد بالتضمن هنا هو التضمن
الكامل وهو الثابت في جميع استعمالات ذلك

الم

الاسم كما هو المتبادر من المطلق فلا يرد
بعض افراد المبني العارض مما تضمن معنى
الحرف في بعض المواضع دون بعض مثل المبني
المفرد بلا التي لنفي الجنس كنحو لا رجل في الدار
فان تضمن رجل معنى من وكذا تضمن الجزء
الثاني في خمسة عشر معنى واو العطف غير
كامل لعدم شبهه في جميع استعمالاتها كاي
فانه متضمن في جميع استعمالاته اما معنى حرف
الاستفهام مثل اي زيد اي في البيت ام
في المسجد ام في غير هما واما معنى حرف الشرط
كقولك اي تجلس اجلس اي ان تجلس في المسجد

اجلس فيه الى غير ذلك ومتى فانه ايضا متضمن
فى جميع استعمالاته اما معنى حرف الاستفهام مثل
متى سفرك اى آاليوم ام غدا ام بعد غد واما
معنى حرف الشرط مثل متى تخرج اخرج وكذا
كيف فانه متضمن معنى حرف الاستفهام فى جميع
استعمالاته تقول كيف زيد اى اصحيح ام سقيم
او ما اى اسم اشبهه اى الحرف كلمة او قصده
للتنويع والمراد بالاشباه المذكور اى المشابهة
ايضا المناسبة التامة وهى النيابة فى جميع
استعمالاته لان المطلق منصرف الى الكامل
فلا برد الغايات نحو قبل فى قولك جئتك من قبل اى

محافل

من قبل زيد وكذا المصدر من المركب نحو خمسة
وعشرين فانه مشابهتهما للحرف فى الافتقار
الى المضاف اليه المنوى والى الجزء الثانى فى مثل
هذين التركيبين لا فى كل تركيب كالذى اى
كلفظى الذى والتى من الموصولات ونحو لفظ
ذلك من اسماء الاشارة اى بلفظ نحو ولم يكتف
بعطف ذلك على مدخول كاف التمثيل تنبيها على
استقلال المعطوف فى كونه صنفا على حدة
من النوع الثانى وهو ما اشبه الحرف او المعنى
ونحو ذلك مما يشابه الحرف من سائر الموصولات
كاللذان واللذين واللتان والذى وما يؤدى

ومن اسماء الاشارة كهذا وذلك فشبه الموصولات

واسماء الاشارة للحرف في الاحتياج الى

الغير ان قلت ان هذا التعريف ينتقض بالضمائر

واسماء الافعال والاصوات كصه ونخ

وغاق قلت ان مطمح نظره بيان ما في الكتب

الثلثة او بيان ما كثر استعماله من الاسماء

المبنية فالصوت ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه

لا يدل على معنى بالوضع واسماء الافعال ليست

ما كثر استعماله والضمير شبه الحرف في الاحتياج

الى المكنى عنه ذكره الفاضل الهندي او نقول

الضمير معرب ما عبر اعني صريح كما سيذكر



في اواخر الكتاب او نقول لعل بناء ما كان

بمعنى الامر من اسماء الافعال لتضمنه معنى

لام الامر عند المصنف كنزال عند الكوفيين واما

ما كان بمعنى الماضي كهيهات فشبه الحرف

اي لشبهه بسبب مشابهته لاسم الفعل

يعني الامر في كون كل منهما اسم فعل ولكل

وجهة د بالجملة ان المبنى اللازم من الاسماء

عنده ما تضمن معنى الحرف او ما ناسبه بالذات

او بالواسطة كمناسبة صهيهات ونظيرها

مناسبة المنادى من المبنى العارض لكاف

الخطاب في ادعوك د بواسطتها ناسب الحرف.

التي عصى الكاف في ذلك واياك لكن لم يكن بناء
المنادى لازما لمانع سيذكر ومثل ضداد ليل
بعد الوقوع ولم يلتفت الى مناسبة المبنى
اللازم منها الماضي والامر بغير اللام لانه لما كان
بعض الافعال معربا كالفعل المضارع كما سبق
والنهي والامر باللام وكذا الامر بغير اللام على
قول صار في بنائهما نوع ثقل وحق تخطى اليه
نحو الاعراب خطوة فبني على الحركة واما الحرف فلا شئ
منها معرب فكانت اليق بان يقاس عليها ما بني
من الاسماء والدليل على ذلك قوله الآتي واما الحروف
فلا يكون بناؤها الا لازما واما بناء نحو لما ومع حين

والكاف

والكاف بمعنى المثل ومذ ومنذ اذا كانا
اسمين فلبقائها على صورة الحرفية اي
لشبهها بالحروف صورة بل معنى ايضا وبما
ذكرنا من توجيه التضمن والمشابهة بالحمل على
الصلاح سقط اعتراض الشارح الفاضل
بان تعريف المصنف اللازم ليس على وجهه لفساده
طردا وعكسا اي جمعا ومنعا والمبني العارض
الذي هو قسم من الاسم المبني جمعه اشياء
بحكم الاستقراء وهي جمع شئ كافعال او كاصيد
اصلها اشيآء بمثلثتين همزات حذفت
المتوسطة فوزنه افعاء او مقلوب شيآء

قاله

كصحراء فوزنها لفعاء واحدها المضاف الى
يا المتكلم ان كان اعرابه بالحركات وان كان
بالحروف يكون مقدرا بالفظا مثل غلامَا وغلامَيَّ
ونحو مسلمي نحو غلامي فهو مبني فصحنا بناء عارضا
لانه ان لم يبن وجرى عليه الحركات لزم احد
الامرين اما خروج الياء عن المد واما انقلابها
واوا او الفا وكل منهما خلاف وضعها فبني على
الكسر فبقي الياء على صيغتها من اليائية والمد
وقول من قال انما صار المضاف الى الياء مبنيا
لتنزل اخره منزلة وسط الكلمة فشدة امتزاجه
بالياء ساقط لانه يرد عليه ان كل ضمير مجرور





بائيا او كافا او غيرهما ممتنع بجارة شدة
الامتزاج مع انه لم يذهب احد الى بناء
غير المضاف الى ياء المتكلم حتى قال البعض
ان المضاف الى الياء ايضا معرب تقديرا
في الاحوال الثلث وقيل رفعا ونصبا وجرا
لفظيا ومنهم من قال ان المضاف الى الياء
ليس بمعرب ولا مبني كالمثنى المكمل والثاني
من المبني العارض المنادى المفرد المعرفة
نحو يا زيد والمراد بالمفرد هنا ما يقابل
المضاف وشبهه فيدخل فيه مثل يا زيدان
ويا زيدون وانما عرض البناء على المنادى

الموصوف بحرف من جنسه للحرف غير وضائه
غير كامل بسبب وقوعه موقع كاف الدعوى ولذا
صار بناؤه عارضا لالزما دون ذلك الحرف كاف
الخطاب في اياك وذلك من حيث الافراد
والخطاب والتعريف وانما بني على الحركة التي هي
عارضية فيما صارت فيه مع ان الاصل في البناء
هو السكون اشعارا بعروض البناء على الضم
لان في الكسر اشتباها بالمنادى المضاف
الى الياء المحذوف عنه الياء اكتفاء بالكسر
نحو يا غلام وفي الفتح ايضا اشتباها بالمنادى
المنكر فيما لا ينصرف فانه اذا قيل يا احمر بالفتح

لم يعلم ان المراد معين فاطركه بنائية او غير
معين فاطركه اعرابية فلما بني الواحد على
ما يرفع به من الضم حمل المثنى والمجموع عليه
وبنيا على الالف والواو كما مر وانما بني
من المنادى ما لم يكن مفردا بان كان مضافا
او شبهه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد
لفقدان المشابهة في الافراد وانما بني
ما لم يكن معرفة نحو يا رجلا لفقدانها في التعريف
والثالث من المبني العارض النكرة تبنى
الكاف المفردة حال كونها مع لا التي لنفي صنف
الجنس نحو لا رجل في الدار فمعناه نفي الكينونة

في الدار عن جنس الرجل لانتفى بجنسه لانه يلزم
الكذب وانما بني ذلك لعروض النقض في هذا
المحل لمعنى من الاستغراقية اذ معنى قولنا لا رجل
في الدار لا من رجل فيها وانما قلنا ذلك لان
قولنا هذا جواب لقولك هل من رجل في الدا ر
تحقيقا او تقديرا فقدر من في الجواب ليطابق
السؤال ولم يتلفظ بها اعتمادا على القرينة
وردوا للاختصار فبني على هذا المثال امثاله
نحو حول ولا قوة الا بالله على بعض الوجوه وبني
على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لزيادة
الخفة ولتوافق حالتي الاعراب والبناء وبني





على ما يقوم مقام الفتح من الكسر والياء
المفتوح ما قبلها والياء المكسور ما قبلها
مثل لا ضاربات بالكسر بلا تنوين ولا
ضاربين ولا ضاربين لكن المراد بالمفردة
هنا ايضا ما لم يكن مضافا ولا شبهه فيدخل
فيها المثنى والمجموع فقد احترز بها عما اذا
كان ما كان مع لا المذكورة مضافا او شبهه
فهو حينئذ لم يكن مبنيا بل معربا منصوبا لانها
تعمل عمل ان والاضافة خاصة قوية للاسم
ترجح جانب اصله وهو الاعراب وبالنكرة
عن المعرفة مع لا فانها معها غير مبنية بل مع

فوعه

لعدم تضمنها معنى الحرف وعدم من يهتم به
والرابع من المبنى العارض العدد المركب
مع آخر تركيبا شعدا وتا بحيث لم يبن به الاول
للمعنى في سقوط النون بقرينة المثال وعلى هذا
يدخل فيه نحو خمسة عشر من احد عشر دادى عشر
الى تسعة عشر وتاسع عشر الآ الاول من اثنى
عشر واثنتى عشرة فانه معرب اعراب المثنى
كما سياتى لكنه يخرج عنه ما بنى بناء عارضا
بسبب التركيب الاسم الاول من نحو معدى كرب
فانه مبنى هنا بناء عارضا لتنزل آخره منزلة
الوسط بسبب التركيب المزجى واما الثانى وهو

بل



بك معرب لعدم موجب بنائه من تضمن
الحرف والمشابهة لها وتنزل الآخر منزلة
الوسط وكذا الاول من مثل سيبويه وقطوية
اسم مبنى بناء عارضا لتنزل اخره منزلة
الوسط فى هذا التركيب وهو صوت ليس
باسم لكنه يشارك الاسم المبنى فى حكم
البناء وانما بنى الاول من نحو خمسة عشر لتنزل
اخره منزلة الوسط والثانى لتضمنه
معنى حرف العطف اذ الاصل خمسة وعشرة
وبنيا على الحركة لعروض البناء بسبب عروض
التنزل والتضمن وعلى الفتح للخفة المطلوبة

خصوصا حصرها لمطابقة التمثيل والعمل
مثل خمسة رجال والشيء الخامس من المبنى العارض
ما اى اسم حذف منه المضاف اليه والمراد بما لفظ
ظرف بقرينة البيان وهو اى ما حذف منه
المضاف اليه فبنى قبل وبعد نحو وكنت بالضم
فى الكل حكاية لان المقصود به تمثيل المبنى وان
كان بالرفع والتنوين على ان المراد لفظ يكون
تمثيلا للمبنى بالمعرب فيكون مجازا باعتبار
ما كان او باعتبار ما يؤول اليه وكذا فى الجهات
الست وهو امام وقدام وجوء ووراء وخلف
وكذا سائر ما سمع قطعه عن الاضافة من الظروف

فى



فبنى على الضم مثل اسفل ودون واول ومن
على ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها
ان لم يسمع نحو يمين وشمال وتقول اذا لم يحذف
المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر ثم تنكر
الاضافة وتنونها اى تقصد الاضافة فتقول
بعد ذلك العمل جئتك من قبل بالضم وانما بنى
لتضمنه معنى حرف الاضافة ولشبهه الحرف
فى الاحتياج الى المضاف اليه المحذوف وعلى
الحركة لعروض البناء وعلى الضم لجبر المضاف
المحذوف منه باقوى الحركات لحصوله
بتحريك الشفتين ولم يبن اذا لم يحذف المضاف اليه

كما مرّ او عوض عنه التنوين كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الغرات
لان الاضافة تمنع البناء في الاغلب وما عوض
عن المضاف اليه فكانه لم يحذف واما اذا كان
المضاف اليه مبنيا مثل ربّ بعدٍ كان خبرا
من قبل كان معربا لعدم التضمن والشبه وسمي
في عرفهم حصة الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات بالنصب بالكسرة لانها جمع المؤنث
السالم على انها مفعول ثان على معنى متعلق
بقوله يسمى بناء على معنى ان غاية المضاف
اي نهايته بالمضاف اليه اي بذكره معه لفظا





والا فهو موجود في النية فلما انقطع المضا
لفظا عنهن اي عن الظروف المذكورة وهي
قبل الى اخرها صرن اي صارت
هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة
حدود اخبر منصوب لقوله صرن لانه من الا
الناقصة واسمهن نونه جملة ينتهي مع سا
صفة حدود الكلام الذي هي منه عند ما
اي عند هذه الحدود واجرى مجرى الظر
المبني على الضم لا غير وليس غير وحسب
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم بناء
عارضا لشبهها بالغايات في الابهام

وكثرة الاستعمال الا ان هذا الاجراء اذا كان
غير مع لا او ليس مثل افعل هذا لا غير وجاء زيد
ليس غير ولم يذكر من المبني العارض للظروف
المكتسبة البناء من المضاف اليه عند الاضافة
الى الجملة مثل قوله مع يوم ينفع الصادقين
وعند الاضافة الى اذ مثل قوله مع ومن خزي
يومئذ فيمن قراء بالفتح ولم يذكر ايضا لفظ
مثل وغير مع ما المصدرية وان المخففة
او المشددة فانه يجوز بناؤهما اذا صارا
معهما المشابهتهما اذ واذا في الاضافة الى
الجملة ويجوز اعرابهما ايضا لان اكتساب

المضاف



المضاف الى المبني البناء ليس من الامور
الواجبة نحو ذهاب مثل ما ذهبت او مثل
ان تذهب او الك ذهبت بالفتح او بالرفع
اما لعدم وجدانه في المختصرات المظبوطة
واما لان بناء هذا المبني الذي لم يذكره
غير واجب بل جائز ومراده ذكر العارض
الواجب ولما فرغ عن المبني اللازم والعارض
من الاسماء اخذ في بيانهما من الافعال فقال
والمبني اللازم حال كونه من الافعال الماضي
والامر بغير اللام وبيان سبب بنائهما
ولزومهما مر في اوائل الباب الاول واحتراز

بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم
اجماعا والمبني العارض من الافعال المضارع
لكن لا مطلقا بل اذا اتصل به اي بالمضارع
بدون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة طلبية
او اذا اتصل به نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة فهو يفعل بالتاء او بالياء هذا
مثال المضارع المتصل به نون جماعة النساء
غائبة او مخاطبة وهل يفعل بالتنديد
او التخفيف هذا مثال المضارع المتصل به
نون التاكيد مطلقا وانما اتى بهل لان هذه
النون انما وضعت لتاكيد معنى الطلب

واما صار



واما صار المضارع حق مبنيا لانه
صار اخره بمنزلة الوسط بسبب اتصال
احدى النونات الاربع التي صارت بمنزلة
الجزء مما قبلها حتى صح اطلاق اللفظ الواحد
عليهما ولم يمكن اجراء اعراب هذا المضارع
في النون لانها ان كانت للنساء فهي اسم
مشغول لاعراب نفسه وان كانت للتاكيد
فهي حرف لاحظ لها من الاعراب قطعا
لا حقيقة ولا مجازا واما كون هذا البناء
عارضا لا لازما فلعروض الاتصال بعد ما كان
المضارع معربا بسبب المضارعة للاسم

وقيل تُرِكَ على اصل البناء ، ولانه على ان الاصل
في الافعال المضارعية البناء ، لما انه الاصل
في مطلق الفعل على ما مرّ واما كون الاول على
السكون فللتشبيه بفَعَلَ وفَعَلَتْ واما كون
الثاني على الفتح فلان بتقدير السكون يلزم
اجتماع اساكنين وبتقدير الكسر يلزم
الالتباس بالمخاطبة وبتقدير الضم يلزم الا لتباس
بجمع المذكر فبني على الفتح لأنه من الالتباس
مع الخفة وموافقة الماضي المبني على الفتح
وعروض البناء ، وانما ابني الفعلان لا الواحد
ولا الثلثة لان نصاب الشهادة في الكثير

المواد



المواد اثنان كما في واية ابنيا على الاعراب
مع ان كلا منهما مضمن للحرف دلالة على
ان الاصل في الاسماء المنفوصة الاعراب
لما ان الاصل في مطلق الاسم الاعراب
على ما مرّ واما الحروف غير الاسلوب اشعارا
من اول الوهلة باختصاصها بحكم خاص
فلا يكون بناؤها الا لازما لانه اي ان
لا حظ لها اي للحروف من الاعراب ومعنى
لزوم البناء في الحروف والماضي والامر غير
اللام غير معنى لزومه في المبني اللازم من الابتداء
فان كلا منها غير مستحق للاعراب وجها ما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من الوجوه بخلاف الاسم المبني اللازم فانه
مستحق له لكونه محلا لورود المعاني الموجبة
للاعراب لكن لا يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا
لما سبق قد ذكر فاعلم بعد علمك بالاصطلاحات
المذكورة ان هذه الكلمات من الفعل والاسم
والحرف نصب الكلمات بالكسرة على انها صفة
اسم آن او عطف بيان له او بدل منه منها
ظرف مستقر اى بعض تلك الكلمات كالكلمة مبتداء
مؤخر او فاعل الظرف يعمل فاعليته فيه عائد الى ما
ويعمل فيه قوله فيه جار ومجرور متعلق بقوله يعمل في جنسه
في محل الرفع بانه قائم مقام فاعله والمراد بكون الكلمة مما لا

في

فيها ان يظهر فيها عمل العامل لفظا او تقديرا
فلا يرد ان المبني يكون مرفوع المحل مثلا
فيكون معمولا فيه مثال ما يكون عاملا ومعمولا
فيه كعامة الاسماء المتمكنة اى اكثر اقسام
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والمضاف والاسم التام نحو جاءني
ابا زيد الحسن وجهه ضارب يا غلامه مضروب
عبده له عشرون غلاما يعجبك ضرب كل منهم
والمراد بالمتمكنة الاسماء المعربة سواء كانت
منصرفة او غير منصرفة مثل رايت رجلا سكران
صاحبه واحترز بالعامة عن مثل زيد وعمرو

فانه لا يكون عاملا الا بتاويل مثل زيد عمرو وخير
من زيد بكر وعمر مثل فاطبة فانها لازمة الحالية
لا تضاف ولا تنصب التمييز وبالمثكنة عن المبنية
لانه لا يظهر فيها اثر العامل كما سبق وعامة
الفعل المضارع عطف على الاسماء اى الكثير
صيغة فاق بما اتصل به نون جماعة النساء
ونون التاكيد مبني لما عرفت فلا يكون عاملا
ومعمولا فيه محا بل عاملا فقط مثل في يضرب زيد
فيضرب مجهول في وعامل زيد واحتر زبالمضاد ع
عن الماضي والامر بغير اللام على مذهب البصرية
لم يذكره لشهرته فانهما يكونان عاملين فقط
والعامة
ومعمولا



ومنها اداة وبعض تلك الكلمات ما كلمة يعمل
ولا يعمل فيه الجار مع المجرور مرفوع المحل ايضا
مثال هذا القسم كالظروف العاملة في الافعال
والاسماء نحو لم امر بزيد والفعل الماضي عطف
على مدخول الكاف نحو ضرب زيد والامر غير اللام
عطف على المقدم او على التعريب واحتر زبغير اللام
عن الامر باللام فانه يكون عاملا ومعمولا فيه
نحو ليعلم زيد والاسماء المتضمنة بمعنى ان يكبر
الاسماء عطفا على المجرور مثل ما ثقل اثقل وقس
عليه امثلة امثاله وانما لم يكن تلك الاسماء غير
اى اى الآيادكذا اية معمولا فيها لبنائهن

لتضمنهن الحرف اما اي فانها تكون عاملة كما
تكون معمولا فيها مثل ايا ما تدعوا فايا حسنا
جازمة لتدعوا ومنصوبة بها وما لم تبن كلمة
اي مع تضمن الحرف للدلالة على ان اصل الاسماء
المتوصة الاعراب والا فلا حاجة الى اعراب
اي الوجود اسماء معربة غيرها كما فعل ذلك
في المضارع وانما اختصت اي من بينها
بالدلالة المذكورة لان تطبيرها وهو جزء
بعض معرب وكذا تبعيضها وهو كل وجميع
فاعلم ان ايا ليس لابنى ابدا بل قد يعرض له البناء
على الضم اذا كان منادى مثل يا ايها الرجل اذ موصولا



مثل ايتهم اشتد على الرحمن على قراءة الضم اى
ايتهم هو اشد اما بناؤه منادى فلكونه
مفردا معرفة كما مر واما موصولا فلتأكده
مشابهته للحرف من جهة احتياجه الى تقدير صدر
صلته وبني على الحركة لئلا يلزم اجتماع الساكنين
وعلى الضم تشبيها له بالغايات في الملابسة
بالحذف وحملا على اي منادى ومنها ما يحمل فيه
ولا يحمل في شيء مثل طرا وقاطبة وهي لازمة
الحالية ذكره الشيخ الرضي ولعل المصنف لم يذكره
هذا القسم المقابل للقسم الثاني اما لعدم وجدانه
في المختصرات التي التزم الاستصفاء منها

واما الفعلية افرادا في الخارج لا نظنه انه غير واقع

فيه كما ظن شذاذه انه ظن انه غير واقع فيه بناء

على التردد الذي ذكره اذ لا يخفى مثل هذا على العاقل

فضلا عن فاضل وقول صاحب الضوء لان المعمول فيه

اما الفعل المضارع فلشبهة في ان كل مضارع

عامل يوهم ان كل مضارع معمول فيه ايضا

وليس كذلك لان ما اتصل به من المضارع نون

النساء او نون التاكيد لا يكون معمولا فيه بل عاملا

فقط ومنها اي وبعض تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه

مثال هذا القسم كغير العوامل حال كون ذلك الغير

من الحروف اي من حروف المعاني مثل حروف العطف

وحروف



وهو ف التخصيص والمضيرات بالحرف عطف

على مدخول الكاف وغرضه اي نحو المضيرات

مثل اسماء الاشارة العامل مطلقا في غير فهم

لم يذكره لانه عقد هذا الباب لبيان اصطلاحاتهم

ما شيء سواء كان لفظا او معنى وسواء

كان ذلك اللفظ فعلا او حرفا او اسما فيدخل

فيه العامل اللفظي والمعنوي ولو جعلنا عاما

عن الكلمة او عن اللفظ لم يدخل العامل المعنوي

مع انه من افراد المحدود او جب بحسب عبارتهم

كون اغلب الكلمة العاملة ان يكون معمولا

فيها واقعا على وجه طريق مخصوص كائن من

حروف

وجوه الاعراب من الرفع والنصب والجر والجزم
لفظا او تقديرا او محلا فاعل اوجب مجته ضميرا
والكون مفعول على وجه خبر منصوب للكون
فالابتداء مثلا شيئا اوجب رفع آخر المبتدا اي خبر
ووقوع المضارع بنفسه موقع الاسم شيئا اوجب
رفع آخره وكذا الناصب والجازم واذا قلت
ضرب زيد عمرا فضرب شيئا اوجب رفع زيد ونصب
عمرو من سكت عن قولنا او محلا واي كان
سكوته موافقا للقول المعنى حيث لم يجعل المبني
معمولا فيه كما مر آنفا فقد اخل بتعريف العامل
حيث خرج عنه العامل الداخل على المبني مثل ضرب



هذا ذاك اذ الظاهر ان ضرب هنا عامل غير
ملغى ولا معلق ولا مكفوف مع انه لم يوجب
كون اخر هذا او ذاك على وجه مخصوص لا
لفظا ولا تقديرا بل محلا ولو لم يكن عاملا حتى
لما قيل ان هذا مرفوع المحل وذاك منصوب به
اعلم ان العامل قسمان قسم عامل في الاسم
وقسم عامل في الفعل المضارع والامر والنهي
فرعه وان السبب في ايجاب عامل الاسم فيه كون
اخره على وجه مخصوص ان تعلق عامله به من الفعل
والحرف كالاسم سبب لحدوث معنى فيه من الفاعلية
اي من كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ومن المفعولية

اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما وهى الاضافة

اى كون الشئ مضافا اليه تلك المعانى الحادثة

هى المقصودة من تركيب الكلمات بعضها مع

بعض فوجب وضع علامة لها فوضعت وجوه

الاعراب ليستدل بها على تلك المعانى الحادثة فى الاسم

بتعلق عامل به فالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية

والجر للاضافة فالعامل شئ والمقتضى للاعراب

شئ آخر وهو صفة المعانى والموجب للحقيقة

النحوية هو المعنى الحادث بسبب تعلق العامل صفة

فالاسناد والايجاب المذكور الى العامل اسناد الى السبب

واما السبب فى ايجاب عامل الفعل كون اخره على وجه

مخصوص اى مضارعته للاسم المقتضية لاعرابه

على ثلث مراتب اعلى وهو وقوعه بتمامه موقع

الاسم فاعطى الرفع الذى هو اقوى وجوه اعراب

الاسم فجعل الوقوع المذكور الذى هو سبب يتوفر

المشابهة ولاجراء الرفع عليه عامله واد فى

وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم كان

الشرطية وما اشبهها كسائر الجوازم فاوا

ان يعطوه اعرابا يوجد فى الاسم ولم يسنوه

لوجود مشابهة له من وجوه اخر كما مر فاعطوه

بدلا عن اعراب قليل الاستعمال فيه اعنى الجر وهو

الجزم واوسطه وذلك عند وقوعه موقعه بواسطة

ما يجعله في تقدير الاسم لا بالذات كالذي المصدرية
وما اشبهها فاعطي الاعراب المتوسط وهو
النصب حيث يدخل جميع الاسماء لكن لا يدخل
العمدة من اجزاء الكلام فالمقتضي لاصل الاعراب
في المضارع مضارعته الاسم كما ان المقتضي
حقيقة الاعراب الاسم تواردا المعاني الثلثة المذكورة
فيه لا تنفي هذه المعاني كما لا يخفى فالموجب كون اخر
المضارع على وجه مخصوص هو الوقوع المذكور
والناصب والجازم بسبب اصل المضارعة والعامل
المغير بالتغيير المذكور لم يقل وهو لزيادة التقرير
ضربان احدهما لفظي اي منسوب الى اللفظ

بان كان



بان كان فردا من افراده والثاني معنوي
اي منسوب الى المعنى بان كان فردا من افراده
فالعامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو
اي العامل القياسي في فرعهم ما عامل صح
ان يقال مثل فيه اي في حين ذلك العامل انه
اسم مضاف كل ما اسم كان كذا اي مضافا
فانه يعمل كذا اي يعمل الجر بسبب الاضافة فيما
اضيف اليه قوله فانه يعمل كذا الفاء فيه لكون
المبتدا من قبيل المتضمن معنى الشرط لان كلا
في كل ما كان كذا مبتدا مضاف الى نكرة موصوفة
بالفعل ان كان الموصوف واو الى موصول صلته

الفعل ان كان موصولا كقولنا غلام زيد
فالغلام يجره زيد لانه اسم اضيف اليه وكل اسم
اضيف الى شئ يجره فغلام يجر زيدا ثم انك اذا
لما رايت اى عرفت اثر الاسم الاول اى تاثيره
فالاثر اسم مصدر كالاداء اسم للتادية فى الاسم
الثانى وعرفت علته اى علة تاثيره فيه وهو الا ضافة
فضمير علته عائد الى الاثر وفى بعض النسخ عليته بالياء
المصدرية فالضمير حينئذ راجع الى الاول قيل
الصواب هى النسخة الثانية وقيل فعلى الاول
اصوب فسمه عليه اى على قولنا غلام زيد قولك
دار عمرو وكذا قس عليه ثوب بكر فى ان الاول يعمل

ف



فى الثانى دون جره وقلت ان كلا من دار وثوب
يجر عمرا وبكرا فى مثل هذين التركيبين لانه اسم
اضيف اليه وكل اسم اضيف الى شئ يجره والضرب
الثانى سماعى وهو ما عمل صح ان يقال فيه هذا
العامل يعمل كذا وهذا العامل يعمل كذا وليس
قوله لك خبر مقدم ليس ان تجاوزه كقولك ان الباء
من حروف الجر تجر ولا يعمل غير الجر وفظه لم يجزم
ولا يعمل غير الجزم ولا يخفى عليك ان كل قسم من انواع
القياسية كما انه كلى غير متناهى الافراد فى
الخارج فكذلك ان كل نوع من تلك عشرة نوعا
من السماعية كلى لكنه متناهى الافراد فى الخارج

ج

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فالحاصر في نظر كلي متناهي الافراد في الخارج فكذلك
باقي الانواع فكما جرى القياس في القسم الاول يجري
في القسم الثاني ايضا مثلا نقول ان لم في قولنا لم
لم يضرب يجزم لانه جازم وكل جازم يجزم فلم يجزم
وكذا القياس في باقي اللوازم وفي سائر الانواع ٥
ولعلهم لما رأوا ان كل صنف من القياسية كلي
غير متناهي الافراد في الخارج حصروها بكلم القياسية
وان كل صنف من السماعية كلي متناهي الافراد
في الخارج مستند الى السماع سموها سماعية ٥
للقياسية تمييزا بينها وتسهيلا للضبط
وقس عليه المعنوي واما العامل المعنوي
فسيجيء ذكره في موضعه وهو الباب
الرابع ان شاء الله تعالى وذكرنا نذكره فخرا ا
صفة الشرط مقدرة مؤخرة عن مرينة المقام كالمفعول
به لقوله شاء
ث الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية
ولما قدم المعنوي القياسية على عكس ترتيب الشيخ
اشار الى وجهه بقوله قدمنا القياسية على
السماعية وان لم يكن مثل هذا من دأب
اصحاب المتون فيها وانما قدمها عليها ٥
لاطراد معاني القياسية لا يخفى عليك ان غرضهم
من التدوين بيان القانون الكلي المطرد
لافراد غير منحصرة في حد وعد فاما غير المطرد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فكان بيانه بالتبع لا بالاصالة لطريق مجرى الشائع
نظرا الى مطمح نظرهم فالمطرد يستحق التقديم
على غير المطرد ولان المطرد كلي غير متناهي الافراد
في الخارج كالحيوان وغير المطرد وان كان
كليا ايضا لكنه متناهي الافراد في الخارج كالكواكب
السبعة السيارة والاصل في الكلي عدم تناهي
الافراد في الخارج كما ان كل كلي غير متناهي
الافراد في الذهن ولان الفعل منها اي من
القياسية هو الاصل في العمل كما ان
الاسم اصل في الاعراب وانما كان الفعل اصلا
في العمل لكونه اشد تاثيرا ولان قضائه اكثر

مما اقتضاه غيره من الفاعل والمفاعيل
والحال والمستثنى والتمييز جميعا ولانه ما من فعل
الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف فانك كثيرا
منهما لا تعمل والذي يعمل منهما انما يعمل بعد
التقوي بالفعل ولكونه اكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان وضعا بخلافهما وجملتها
اي جملة القياسية سبعة بالاستقراء الاول
الفعل حال كونه على الاطلاق اي متعديا كان
اولازما يعني ان احد اقسام القياسية صح
ان يطلق الفعل عليه من غير تقييد بالنعت
كالفعال الناقصة او بالاضافة كفعال

القلوب بخلاف افعال المعدودة من السماعية
كالافعال الناقصة وافعال المدح والذم ولا يتوجه
ان يكون الفعل على الاطلاق من القياسية كما ذكر
بعض اقسامه من السماعية كالافعال الناقصة
والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول
والرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر
والسادس الاسم المضاف والسابع الاسم التام
وجه انحصار القياسية فيما ذكره من العدد لان
العامل القياسي اما فعل واما اسم وان كان
الثاني فحمله بمناسبة الفعل او مناسبة الحرف
الثاني هو الاسم المضاف والاول

اما ان

اما ان يناسب الفعل مناسبة الاشتقاق
او غيرها فالثاني هو الاسم التام والاول اما
ان يشتق منه الفعل او يشتق هو منه
والثاني ان يكون مشتقا لما صدر منه الفعل
اولم يوقع عليه الثاني اسم المفعول والاول
اما جار على الفعل واما غير جار الاول اسم
الفاعل والثاني الصفة المشبهة واما الفعل
الذي هو قسم من القياسية فانه يعمل الرفع
والنصب في الاسماء اي يعمل الرفع في الفاعل
وفيما ينوب مناب والنصب في المفاعيل وما شابه
يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

مصنف

في الاسماء لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم المضاف اليه والجزم مختص
بالفعل ولا عمل له في مثله والفعل انما يقتضي الفاعل
والمفعول او ما يضارعهما ولا يقتضي سوى
ذلك فوجب ان يكون علم مقصورا عليهما
واما قولهم مررت مضافا الى زيد بواسطة الرفع والنصب
حرف الجر في قولنا مررت بزيد فلم يريدوا بذلك
ان الفعل قد عمل الجر بواسطة الحرف لفظا
كما عمل المضاف في المضاف اليه في قولنا غلام زيد
بواسطة الحرف تقديرا بل مرادهم ان الفعل
الغير المتعدي قد تعلق بالاسم بواسطة الحرف

العامل

العامل اقتضاء لازما يستوي كانت متعديا او لا لان الافعال

المعامل عمل الجر الا يرى الى قولهم ان الجار مع
المجرور في محل النصب بالمفعولية للفعل
اما عمل الرفع فعام لجميع الافعال متعديا
كان او لازما لان كل فعل متعديا كان او لازما
يرفع اسما واحدا حقيقة بانه اي الاسم
الواحد فاعله اي الفعل اي بكونه فاعلا لذلك
الفعل الرافع اذا اسند اليه الفعل اي الى ذلك
الاسم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما
عليه اي على ذلك الاسم قوله اذا اسند ظرف
لقوله يرفع يشير الى ان الفاعل ما اسند اليه
عامله مقدما عليه ويدخل في هذا التعريف

ثم عليه التنبيه على وجه التسمية اي على وجه الافادة الكلية في الاولى لان الاسناد هو احد

ما يقوم مقام الفاعل ايضا مثال رفع الفعل كهما
واحدا حقيقة نحو فعل زيد بصيغة المعلوم ::
او بصيغة المجهول ومثال رفعه اسما واحدا ::
حكما مثل فعل الزيدان او الزيدون فان المثنى
اسم واحد حكما بل حقيقة ايضا نظرا الى انه
مفرد وكذا الجمع اسم واحد الآحاد اجزاءه
وهذا التعريف اسد من تعريف غيره حيث اخرج
نائب الفاعل نحو تعريفه بان شرط صيغة المعلوم
في عامل الفاعل لان زيدا اذا كان فاعلا في قولنا
مات زيد فلا يبعد ان يكون فاعلا في قولنا ضرب
زيد بضم الضاد وانما وجب تقديم الفعل على فاعله



للاهتمام بذكره اولا ولانه لو اخر
عنه لالتبس الفاعل بالمبتدا ولان من الفاعل
ما لا يجوز تاخير الفعل عنه كالضمائر ::
المتصلة الساكنة فوجب التقديم فيما لا ضرورة
فيه ايضا للاطراد فاطرد تقديم العامل في
الفاعل عليه كما اطرد الرفع في كل فاعل وانما
كان الفاعل واحدا اي غير متعدد لفظا من غير
عاطف مثل ضرب زيد وعمرو بخلاف ضرب الزيدان
فانه اسم واحد غير متعدد لان الفاعل ما اسند اليه
الفعل او شبهه والفعل لا يقتضي تكرر الاسناد
وكذا شبهه لكونه فرعه فيه ولان نسبة الفعل

الى فاعله كنسبة الولد الى والدته فانه صادر
عنه كصدوره عنها والشئ لا يصدر عن شيئين
دفعة واحدة بخلاف سائر معمولاته فان نسبته
اليها كنسبة الولد المتصرف الى متصرفاته فان
قلت ان الضرب في قولك ضرب الرجلان صدر
عن الفاعلين قلت ان المثنى اسم واحد حكما
كما عرفت وانما التعدد في اجزاء معنى المثنى
وكذا الجمع ولانه لو جاز رفع الفعل اسمين من
غير اتباع الثاني الاول بان كلا منهما فاعل
مستقل مثل عرف ابو بكر عبد الله لانتفى الفاعل
الثاني بالبدل وعطف البيان وبالمفعول



اذا لم يظهر الاعراب مثل ضرب زيد موسى
ادهذا فان قلت ان كان مراد المصنف بقوله
يرفع اسما واحدا بانه فاعله اذا اسند اليه
الفعل مقدما عليه ان يعرف الفاعل فان
تعريفه هذا غير جامع لافراد الفاعل المجرد ج
فاعل شبه الفعل عنه قلت ان مراده ليس تعر ين
الفاعل مطلقا بل مراده بيان كيفية عمل
الفعل الرفع وهي ان يجعل الرفع مقدما
على معموله المرفوع مسندا اليه وبيان ان
مرفوعه يسمى في عرفهم فاعلا ثم انه اراد
ان يفصل الفاعل فقال فان لم يكن الفاعل

بالتاء التسبيرية مظهرا وهو الاصل فهو
مضمر وذلك المضمر اما بارز كالتاء في فعلت
بحركات التاء او مستكن استكنانا لازما
كالمنوي في افعل وهو انت ان كان امرا او ان
ان كان متكلما او جائزا كالمنوي في زيد
ضرب اي هو فلما بيتي على الفعل الرفع اراد
ان يبين عمله النصب فقال ثم ان الفعل على
ضربين احدهما متعد وهو اقوى في العمل من
اللازم ولذا قدمه عليه وهو اي المتعدي من
الفعل ما نصب المفعول به بلا واسطة حرف
الجر والثاني لازم وهو اي اللازم من الفعل

ما

ما يختص بالفاعل اي يكون مقصورا على
العمل في الفاعل ولا ينصب المفعول به واي نصب
غيره من التمييز والمفعول معه كزهبت
وقمت وقعدت كثيرا لا مثله اشارة الى
كثرة اللازم والمتعدي الذي هو قسم من
الفعل واقع على ثلثة اضرب احدها متعد
الى مفعول واحد فقط كنصرت زيدا ويجوز حذف
مفعول هذا القسم كما يجوز ذكره ويجوز تنزيله
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول اصلا مثل
فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب
والثاني متعد الى مفعولين وهما لا يخلوا ::

ف

اما ان يكون ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا
درهما فان الدرهم غير زيد حيث لا يصح ان يقال
زيد درهم قال مولانا عصام وهو اى الا فعال
المتعدية الى مفعولين ثانيهما غير الاول
سماعية كثيرة جمعتها الى ستين فعلا ولذا
قال المص كاعطيت بكاف التمثيل اعلم ان
المفعول الاول فى باب اعطيت من كان آخذا
فى المعنى لقربه من الفاعل والثانى
ما كان مأخوذا حتى ان المفعول الاول فى
اعطيت الدرهم صاحبه هو صاحبه ثم اعلم
انه يجوز فى هذا الباب الاقتصار على احد

المفعولين

المفعولين والسكوت عنهما جميعا تقول
اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت واعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيت وفلان يعطى اى زيدا
درهما او يفعل الاعطاء اى هو معط على
الاطلاق وذلك فى مقام المبالغة والتوكيد
او ثانيهما عين المفعول الاول بان يصح
الحمل كحسبت زيدا عالما فالعالم عين زيد حيث
صح ان تقول زيد عالم وفرع على حسبت ما فى
افعال القلوب مثل علمت زيدا عالما ولذا
قال كحسبت لا حسبت بغير كاف التمثيل ولا يجوز
هنا الاقتصار على احد المفعولين لئلا يلزم

هذا ان كان يعطى منزلا منزلة اللازم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خلاف وضدها وهو ان يعرف الشئ بصفته
وقد يتركان فاذا وقع بعد علمت انّ المفعو حة
لطولها مع اسمها وخبرها مثل علمت انك
قائم اى علمت قيامك واذا قيل علم بالله به
من التعدية يجوز الاقتصار على احدهما مثل
فلان يعلم زيدا ولا تذكر ما علمه او يعلم علم
النحو ولا تذكر من علمه وانما جاز ذلك لان المفعول
الثانى حيث يصير خبر الاول كقولك الرحمن خلق الانسان
علمه البيان واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما منه قولهم من يسمع يخل اى من يسمع
شيئا يخله صحيحا وقولهم فلان يعلم اى له حقيقة

العلم

العلم وقوله ع هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون والثالث متعد الى ثلثة
مفعولين بكسر اللام كاعلمت زيدا عمرا فاضلا
وانما اتى بادآة التمثيل لان من هذا الباب
ارى بمعنى علم وهما اصلان فى هذا النوع
واما انبا، ونبا، واخبر وخبر وحدث فانما تعد
الى الثلثة بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وقد يقام المفعول اقامة اى وقد يعمل الفعل عمل
الرفع فيما عمل فيه عمل النصب لان اصل الكلام فى عمل
الفعل وذلك العمل اذا اقيم المفعول مقام الفاعل
وتلك الاقامة اذا بنى له اى للمفعول فاذا اصنا

بنيها

في
اللام
لا مسوغ
من المزيد فيه
يعلم ان يقام
انما اتى لفظ اقامة

ظرف قد يقام الفعل فيحذف الفاعل فسيا منسيا
والنكات الداعية الى بنائه له مذكورة فى موضعها وضع علم المعانى،
وذلك المفعول القائم مقام الفاعل اعم من ان يكون
مفعولا به بلا واسطة او بها او مفعولا مطلقا
او مفعولا فيه او مفعولا له باللام لفظا وشيء مما سوى
ذلك من منصوبات الفعل لا يقام مقام الفاعل كقولك
ضرب زيد يوم الجمعة للتاديب امام الامير ضربا
شديدا فى داره فالمفعول به الصريح او فى معنى غيره
فان لم يوجد فجميع غيره سواء واما جواز قيام التمييز
مقام الفاعل فى طاب زيد نفسا اى طابت
نفس زيد فمن غير بناء الفعل للمفعول:

ومن

ومن غير حذف الفاعل فاذا قام المفعول به
مقام الفاعل بعد بناء الفعل له فيرتفع ذلك المفعو ل
لقيامه مقام المرفوع مشبها باسناده اى اسنا د
الفعل اليه اى الى المفعول كقولك ضرب زيد واعطى
زيد درهما فى اعطيت زيدا درهما مثلا يكو ن
الاسناد الى المفعول الثانى كو اعطى درهم
زيدا باقامة الثانى الا ان اقامه الاول او فى لانه
عاط اى آخذ فهو فاعل فى المعنى لفعل يناسب
الاعطاء لفظا ومعنى واما الثانى فهو وان كان
فاعلا للواصل المناسب للاعطاء معنى لكنه
غير مناسب له لفظا الا فى باب حسبت اى يجو ز

اسناد الفعل الى المفعول الثانى ولا فى فيما اذا كان
المفعول الثانى غير المفعول الاول مثل حسبت زيدا
فاضلا فان الثانى فى هذا الباب مسند الى الاول
بالاسناد التام فلو اسند اليه الفعل لكان
مسندا ومسندا اليه معا بالاسناد التام وهو
غير جائز بخلاف اسناد المصدر فانه غير تام
مثل اعجبنى ضرب زيد الا ان ابن السراج اجاز
الاسناد الى الثانى اذا كان مشتقا مثل ظن قائم
زيد بخلاف ما اذا كان جامدا مثل ظن زيد اخاك
فانه لا يجوز ظن اخوك زيدا وذلك للامن من
الالتباس فى الاول دون الثانى قال المظنون

المثال الثانى — المثال الاول — صح

هو القيام دون المزيد فيه قبل لان الظن
لا يتعلق بالعبارة بل بالمعنى اعلم ان علامة
البناء للمفعول ان يضم المتحرك الاول فى
الماضى وفى المضارع ويكسر ما قبل الاخر فى
الاول ويفتح فى الثانى من جميع الابواب مثل
ضرب ويضرب ودحرج ويدحرج واكرم
ويكرم وتدحرج ويتدحرج والمتحرك
الاول فى مثل استكرم هو التاء، ولا عبرة
لهمزة الوصل لعدم ثباتها الا فى الماضى
الذى فى اوله تاء زائدة فانها تضم للعلامة
ويضم ما بعدها لدفع الالتباس كما عرفت

في علم الصرف مثل تكلم و تبوعه و منصوب الفعل
مطلقا اى سواء كان ذلك الفعل قياسيا ٠
او سماعيا ولذا قال و منصوب الفعل ولم يقل
و منصوبه تنبيها على المغايرة لان الفعل ٠
المذكور اولا الفعل الذى كان عاملا قياسيا
وفى الاستخدام خفاء وان كان يورث الكلام
حسنا والمراد بمنصوب الفعل ما يعمل فيه عمل
النصب لا الفعل المنصوب فالاضافة لهذه
الملابسة على ضربين احدهما خاص ببعض
الافعال ولا يعمل فيه كل فعل فان الكلام فى علم
فلا يرد ان المفعول به ينصبه اسم الفاعل ٠

والمصدر

والمصدر بل اسم المفعول ايضا مثل زيد معطى
درهما فلا يكون خاصا بالفعل والثانى
عام لكل فعل بل لكل شبهه ايضا فالمنصوب
الخاص ببعض الافعال ثلثة باكلستقراء احدها
المفعول به وانما كان المفعول به من المنصوبات
الخاصة ببعض الافعال لانه اى المفعول به ٠
انما يكون للفعل المتعدى كما ذكرنا من الامثلة
او من تعريف المتعدى وهو ما نصب المفعول به
اعلم ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ٠
واختلفوا فى ناصب المفعول به فذهب البصريون
الى انه هو الفعل وحده والكوفيون الى انه هو الفعل

والفاعل والاخفش وهشام بن معاوية من
الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده والاكثر منهم
الى انه هو معنى المفعولية وانما سمي مفعولا به لانه
اوقع الفعل به او تعلق الباء للمصاحبة
ويتعلق بما في ضمنه من معنى التعلق واذا كان
المفعول به اسما لما وقع عليه الفعل فلا حاجة
الى اعتبار مرجع لهذا الضمير لانك تطلقه على
هند في ضربت هندا من غير تانيث وكذا على
المثنى والمجموع وتبني على هذا الضمير ما في المفعول فيه
اولا ومعه فان هذه الضمائر المجردة لا حاجة
الى اعتبار مرجع لها بعد ما جعلوا الكلمة من

المفعول

المفعول معه وغيره اسما لشيء مستويا فيه
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانك تقول اتى اخواني في قولك جئت واخواني
مفعول معه لا معها وقول من قال والضمير
المجرور راجع الى اللام في المفعول ناظرا الى
اصله قبل ان اصطلحوه والاقرب ما قالوا
مفعول به ومفعول معه بخير لام الموصول ::
والثاني من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
التمييز وانما كان التمييز كذلك لانه اي التمييز
انما يكون للمبهم اي للفعل الذي في نسبته الى
فاعله او الى مفعوله ابهام مثل ملأت الاناء

ما، دعالا ابهام من الفعل فى نسبته فلا ينصب
التمييز واكن كان متعديا لعدم انقضائه نحو
طاب زيد نفسا فنفسا منصوب عن نسبة طاب
الى زيد وهو فاعله وكذا عمرا فى قوله وتصبب
الفرس عمرا منصوب عن نسبة تصبب الى فاعله
وكذا شيبا فى التنزيل واشتعل الرأس
شيبا قوله فى التنزيل متعلق بقدر اى جاء
التمييز فيه كما جاء فى غيره قوله واشتعل الرأس
شيبا بدل من التنزيل بدل بعض او بدل اشتمال
اعلم ان بيان كون التمييز مبينا مزالا مغيرا
عن اصل وهو ان اصل طاب زيد نفسا مثلا

طاب

طابت نفس زيد فغير عنه الى قولنا طاب زيد نفسا
قصد المبالغة والتوكيد وسلوك طريق الاجمال
ثم التفصيل وذكر كلمة الابهام ثم التفسير مستقصى
فى المفتاح والثانى من المنصوبات الخاصة ::
الخبر المنصوب وانما عد ذلك منها لانه اى الخبر ::
المنصوب انما يكون فى الافعال المعدودة ::
وهى الافعال الناقصة وافعال المقاربة ::
وانما كان الخبر المنصوب خاصا ببعض الافعال
ولم ينصبه كل فعل بناء على ما سيجئ من ان الخبر
المنصوب انما يكون لهذين النوعين من الافعال
قيل عليه كيف جعل الخبر المنصوب من معمول العوامل

القياسية والجامع عامله سماعي واجيب
بانه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على انه طلاق لامي معمول الفعل الناصب القياسي سمي
حتى يلزم المحذور المذكور والمنصوب العام خمسة
احدها المصدر والثاني المفعول فيه والثالث
المفعول له والرابع المفعول معه والخامس الحال
اما الاول اي المصدر فكل فعل متصرف كان
او لازما ينصب مصدره الذي اشتق منه
ذكر الفعل وكذا ينصب ما لاقاه في الاشتقاق
مثل انبت نباتا فنباتا ليس بمصدر انبت لكنه
يلاقيه في الاشتقاق قوله فكل فعل مبتدأ وينصب
مصدره



مصدره خبره فهذه الجملة الاسمية خبر لقوله
اما الاول وهذا الخبر بجملته خال عن ضمير المبتدأ
ولا بد لها منه اذا اريد ربطها بشيء الا ان
قوله مصدره ظاهر وضع موضع الضمير
مثل القارعة ما القارعة فالتقدير اما الاول
فكل فعل ينصبه والنكتة في هذا الوضع انه
لو قال ينصبه لزم منه ان يكون كل فعل
ناصبا لكل مصدر سواء كان المصدر
المنصوب مصدر الفعل الناصب او لم يكن
مصدره مثل ضربت قعودا وهذا غير
جائز لانه انما ينصب كل فعل مصدره

كما ذكرنا وانما لم يحتج الفعل في نصب مصدره
الى واسطة لما بينهما من مناسبة كلية لدلالة
على ما دل عليه من الحدث وكاشتقاقه منه سواء
كان ذلك المصدر مبهما وهو ما يدل على ما دل
عليه الفعل من الحدث الشامل لانواعه واعداده
او محدودا او محصورا يستفاد منه زيادة على
ما افاده الفعل من العداد او معرفة او نكرة
مثال المبهم نحو ضربت ضربا ومثال المحدود
نحو ضربت ضربة ومثال المعرفة نحو ضربت الضرب
الذي تعلم اي تعرفه وسمي هذا المصدر مفعولا
مطلقا وقد يكون المفعول المطلق للنوع

وقد يكون المفعول المطلق للنوع اما بصيغة
مثل ضربت ضربة بكسر الضاد ورجعت
القهقرى وهو الرجوع بالخلف او بالصفة
مثل ضربا شديدا او بالاضافة مثل ضربت
الامير اي ضربت ضربا مثل الامير وكذا ينصب
الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب
مصدره مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربت
ينصب سوطا وان لم يكن مصدرا وذلك لان
السوط لما كان آلة الضرب سد به مسده والذي
يدل على عدم مصدريته انه يثنى ويجمع ولو كان
مصدرا لما ثنى وجمع اذ يقال سوطان واسواط

او سياط والمفعول فيه قدمه لكونه ظرف
الفعل وظرف الشئ متصل به والفعل لا يخلوا
عن زمان ومكان هو مبتداء خبره ظرفا الزمان
والمكان سقط نونه للاضافة وجاز عدم التطابق
لعدم اشتقاق الخبر هذا تقسيم للمفعول فيه
الى الزمان والمكان بعد الاشارة الى تعريفه
بقوله المفعول فيه اى الذى فعل فيه فعل اى
اوقع فيه حدث او فيه نائب الفاعل وانما كان
على هذين القسمين لانه ان دل عليه الفعل
صيغة فهو ظرف الزمان وان دل عليه التزاما
عقلا فهو ظرف المكان اذ الفعل لا يخلو عن ما

فالزمان

فالزمان مبتداء كله تاكيده اى مبهمه ومحدوده
ينتصب بالظرف اى بفعل النصب بالظرفية اى تقدير
فى فان المطاوعة قبول الاثر للفعل المذكور
لازما كان او متعديا لا فيه لما دل الفعل صيغة
على الزمان نصب نوعيه كل فعل بنفسه لفظا او معنى
كما نصب انواع المصادر لدلالته عليه عادته
والزمان المبهم وصوما لم يعين اوله واخره
كالحين والوقت والزمان والزمان المحدود وهو
ما عين اوله واخره كاليوم والليل والشهر
والحول والاسبوع والساعة المعرفة تقول
فى الزمان المبهم النكرة سرت حينا وفى الزمان

المبهم المعرفة بمسرت زمان تسير زيد وفي الزمان
المحدود والنكرة سرت يوما وفي الزمان المحدود و
المعرفة خرجت يوم الجمعة والمكان المبهم نحسب
بمعنى فقط دون المكان المحدود وينتصب ايضا
بالظرفية الفعل المذكور وهو كالجهات الست
المذكورة في المبني العارض والما قبل النصب
بالظرفية من المكان المبهم فقط دون المحدود
منه لدلالة الفعل على مكان مبهم غير معين بالطرفين
المذكور دون المكان المعين ولشبهه للزمان
المبهم في الابهام وفي التغير فان الفوق يصير
تحتا واليمين شمالا بالاضافة كما ان المستقبل

بصير



بصير حالا وهي ماضيا وانك اذا قلت اما مك
فانه متناول لجميع ما يقابل وجه مخاطبك د
من الامكنة الى ان ينتهي العالم كما ان الوقت
متناول لجميع الزمان وعند بعضهم ان العامل عطف
على الجهات الست ومعناه لدن بلغة اليمانية
المذكورة في الكافية وقد دخل عليهما من جر وف
الجر من وصدا ونحو صدا من عند القوم وعلمناه
من لدنا علما فظهر انهما ليسا مما يلزم الظرفية
مثل سوى حيث عبر بها عن الانتصاب بتقدير في
ووسط الدار بالسكون عطف على عند فانه
من المكان المبهم لانه اسم لداخل الدائرة

وينتصب بالظرفية واحترز بالسكون عن المتوسط
بالتحريك وهو اسم لمكان معين بين طرفي الشيء
فهو من المكان المحدود واما المحدود من المكان
فلابد له من لفظة في لما ذكرنا من عدم دلالة الفعل
عليه وعدم مشابهته لما دل هو عليه تقول
في امثلة المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه
وفوقه وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسطه
واذا كان لابد للمكان المحدود من لفظة في فلا يقال
فيه صليت المسجد بالانتصاب على الظرفية ولا يقال
ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه
صليت في المسجد او في وسطه بالتلفظ بفي ولما كان

فتأمل

لقائل ان يورد النقض على قوله واما المحدود
من المكان الى اخره بقولهم دخلت الدار حيث
انتصب الدار هنا بالظرفية مع انها مكان
محدود واجاب عنه بقوله واما قولهم دخلت الدار
بظرفية الدار فتوسع بجوز اذ الدار مكان محدود
فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم
حذفوا حرف الجر واوصلوا الفعل الى الدار
واجروا الاعراب الجاري في المجر على اللفظ
وقال الجرجاني انه منتصب الدار على انها
المفعول به قيل وقد وقع في قوله باب مصدره
يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال افلا

زمة

كوقعدت قعودا ولان مقابله لازم اعني خرجت
الآن لك ان تقول ان جلست بمعنى استقررت كما جاء
لازما مثل رجع رجعا ورجع رجوعا كوخل دخلا
ودخولا فمصدر دخل المتعدى فعل ومصدر دخل
اللازم فعول الآن ان يسع في كل استعمال دخول
وان كون فعل لازما لا يستلزم كون مقابله
لازما لجواز التخلف فان ذهب لازم مع ان مقابله
وهو جاء واتى متعد نحو قوله انح جئتكم بسباء
بنبأ يقين ومثل اتاني وعيد لتوصيل المفعول له
قدمه لكونه بمنابة مصدر الفعل ولكونه علة له
ومنصوبا بلا واسطة لفظا بخلاف المفعول معه

والحال

والحال هو باعتبار المرجع ويجوز هي باعتبار
الخبر علة الاقدام على الفعل اى الحدث نحو ضربته
تاديبا فان التاديب علة الاقدام على فعل
الضرب والمراد بكون المفعول له علة الاقدام
على الفعل كونه مذكورا في الكلام من حيث ان ذكره
فيه بشعر العلية فلا يرد التاديب في قولك
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله فان
ذكره فيه ليس من حيث انه علة بل من حيث
انه فاعل ثم اعلم ان هذا التعريف للمفعول له
شامل لما كان منصوبا منه بتقدير اللام مثل
المثال وللمجرور بها مثل جئتك للسمن فان

تصور

السمن علة الاقدام على فعل المجئ الآن عرض المص
صرحها ذكر المنصوب منه بتقدير اللام لان كلا منه
في منصوبات الفعل وقد شرطوا لانتصابه به ان يكون
مصدرا احترز بهذا القيد عما لم يكن مصدرا
نحو جئتك للسمن وفعلا لفاعل الفعل المعلل به احترز به
عما لم يكن فعلا له مثل زرتك لزيارتك اياي وشاركه
في الوجود الزماني بان يتحدا في زمان واحد
احترز به عن نحو جئتك لوعدي بذلك امس
واذا وجد هذه الشروط الثلثة بتمامها
في المفعول له كان بمنزلة مصدر الفعل الذي
استثنى منه فكما ينصب مصدره بتقدير نصب به
المفعول له

المفعول له المسمى في هذه الشروط بخلاف
ما اذا فقد شئ منها فانه حينئذ لا ينصب الفعل
لا اللازم ولا المتعدي بل يكون مجرورا باللام
كما ذكرنا وفي ايراد قوله خرجت مخافة الشر
اشعار بان منصوب المفعول له كما ينصبه المتعدي
ينصبه اللازم وان المفعول له يجب ان يكون
غرضا للفعل المذكور كما هو زعم البعض بل
كونه عذرا كافيا سواء كان غرضا او غيره
والا لما جاز مثل خرجت مخافة الشر لان
للخافة لا تكون غرضا وهو ما ترتب وجوده
على وجود الفعل المعلل كالتاديب المترتب

على الضرب فالمخافة موجودة في الخارج قبل
الخروج وبان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ بعرفة
خلافا لابن السراج فانه التزم التنكير فيرد له
كما يجئ مفسرا يجئ مضافا المفعول معه قدمه
على الحال لانه من قبيل الاصل في المنصوبات
بخلافها فانها من الملحق به فوله معه مرفوع تقديرا
بانه قائم مقام الفاعل وترك منصوبا فان بعض
النحاة جوز اسناد الفعل الى اللازم النصب
وتركه منصوبا بناء على ما كان عليه في اكثر احواله
وعليه حمل في قوله عز من قائل لقد تقطع بينكم مرفوعا
بالنصب فاسند الفعل الى الظرف كما اسند



الى الجار والمجرور في المفعول به دفيه وله او القائم
مقام الفاعل ضمير تحت المفعول راجع
الى مصدره اى الذي اوقع المفعول به دفيه
وله ومعه والضمير المجرور في اللام الموصول
اعلم ان هذه الاعتبارات قبل النقل الى ما اصطلحوا
والا فلا حاجة اليها كما ذكرنا هو المنصوب
جنس شامل لكل فرد من افراد المحدود وغيره
من المنصوبات بعد الواو احتراز عما كان
منصوبا ولم يكن بعد الواو الكائنة بمعنى مع
احتراز عما كان منصوبا بعد غير ما كالمذكور
بعد الواو للعطف مثل ضربت زيدا وعمرا

او للحال مثل جئت والشمس طالعة نحو
استوى الماء والخشبة وجاء البرد بالسكون
خلاف الحر واما بالفتح فهو حب الطعام والطيالسة
اعلم ان عدة من المنصوبات العامة لكل فعل
انما يصح على مذهب من جعل عامل المفعول معه
الفعل السابق عليه بواسطة الواو لان الفعل
اللازم اكتسب بها قوة فتعدى اليه كما عدى
بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو
لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف
فان قلت ما الفرق بين المنصوبين في قولك
استوى الماء والخشبة وضربت زيدا وخالدا

مع انهما اشتركا في الاشتراك بما قبلهما
في الاستواء والمضروبية فان الاول يسمى
في عرفهم مفعولا معه والثاني معطوفا
قلت ان الواو الاولى لمجرد الجمع ومحض المعية
منسلخ عنها معنى العطف واما الواو الثانية
فلهما اي للجمع والعطف معا فلذلك افترقا
افترق الحكمان في المنصوبين بعدهما وانما
اختار واالواو على مع انها نص في المعية
للاختصار ولدلالة الواو على استدامة
المصاحبة ومع على اصلها من غير اعتبار
الدوام والانقطاع وفي امس من المنصوبات

العامة لكل فعل الحال صرح المبتدا لعدم دلوله
على فهم الولداق خامس المنصوبات العامة الخ ل
ومثل هذا مستفيض فى تصانيف الفضلاء ::
وهى اى الحال انما انث هذا الضمير لان الحال هيئة
صاحبها وصفته بيان هيئة الفاعل التى عليها
الفاعل عند صدور الفعل عنه او بيان هيئة
المفعول التى عليها هو عند وقوع الفعل عليه
والمراد بالمفعول به لفظا او معنى كما ان المراد
بالفاعل اعم من ان يكون لفظا او معنى كما هو
المشهور فيما بين الجمهور والمراد ان الحال بيان
هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل





او مفعول فقوله بيان جنس شامل لكل ما يفيد
البيان وباضافته الى هيئة خرج ما يبين الذات
كالتمييز لانه يبين الذات لا الهيئة وباضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول خرج النعت الذى
يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة ::
المبتدا نحو زيد العالم ابوه قائم باعتبار قيد
الهيئة خرج صفة الفاعل والمفعول فان بيان
هيئتهما ليس من حيث انهما فاعل ومفعول بل مطلق
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
عن تعريف الحال نحو ضربت زيدا قائمين وهى ::
اى الحال جواب كيف اى جواب سوال بكيف تحقيق

او تقديرا لان كيف موضوع للسؤال عن حال
الشئ فيجاب بالحال ليطابق الجواب السؤال كما ان
المفعول له جواب لم اى جواب سؤال بلم تحقيقا او تقديرا
اعلم ان اللام التى لم حرف جر والاصل لما وما
استفهامية فحصر الفعل والمعنى لاى شئ فلما لم
موضوع للسؤال عن علة الشئ فيجاب بالمفعول له
لمطابقته مثال الحال عن الفاعل لفظا نحو جاء زيد
راكبا ومثالها عن المفعول لفظا نحو رايته اى
ابصرته جالسا ومثالها عن الفاعل معنى نحو زيد
فى الدار جالسا ومثالها عن المفعول معنى
مثل هذا زيد قاعدا اى اشير الى زيد او انبه عليه



قاعدة اعلم ان الحال على اربعة اقسام حال
منتقلة وهى متجددة غير ثابتة مثل جاءنى زيد
راكبا ومؤكدة وهى صفة ثابتة الا بتاويل
مثل زيد ابوك عطوفا ومقدرة وهى التى معناها
مستقبل بالنسبة الى زمان عاملها مؤول
بالتقدير مثل مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا اى مررت به مقدرا الصيد به غدا حال
موطئة وهى الاسم الذى يقع موصوفا بالصفة
هى الحال فى الحقيقة مثل مررت بزيد رجلا صالحا
فرجلا حال موطئة موصوفة بصالحا هو الحال
فى الحقيقة وحقها اى حق الحال الذى يجب ان يكون

عليه ان تكون نكرة لان النكرة اصل والتعريف
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على التعريف ولا مقتضى للعدول عن
الاصل كما ان من حق ذى الحال ان يكون معرفة
لانه المحكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف
واذا كان حق ذى الحال ان يكون معرفة
فان اردت الحال عن النكرة قدمتها اى الحال
عليها اى على النكرة ليتخصص بالتقديم كما
تخصص المحكوم عليه فى نحو تولك فى الدار رجل
نحو جاءنى راكبا رجل ولئلا يلتبس الحال بالصفة
فيما اذا كان ذو الحال النكرة منصوبا مثل ضربت



راكبا رجلا وقدم فيما اذا كان مرفوعا
للاطراد واما اذا كان ذو الحال مجرورا
فان كان بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه
بالاتفاق وان كان مجرورا بحرف الجر
فكذلك لا يتقدم عليه عند سيبويه والكثر
البصريين وانما لم يذكر من وجوه تخصص ذى
الحال النكرة ما كان موصوفا او مضافا
غناء المعرفة او مصدرة باحد الاستفهام
او منفصلا بينها وبينه بالا نقض للنفى
مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا وقوله لا ير كنّ
احد الى الاجام منخوفا يوم الوغى لجام

وصل اياك رجل راكبا وما جاءني رجل الا راكبا
اما الاولى فلم يجد حسان في الكتب الثلثة واما الثانية يحتمل
الكتب بتكرارها وهي كان بالزيادة حريا فانه
قال ولم ار فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة
حريا ولم يعلل ان كل حري بالزيادة زيدت فيه مختصر
وعليه اي على تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله
اي قول الشاعر لعزة غير منصرف للعلمية والتانيث
اللفظي موحشا طلل صوابه الدار المنهدمة
قديم صفة طلل عفاه اي محاه حتى لا يبقى منه
اثرا ما اخبارا فيكون الجملة صفة طلل او كائنا في
جواب سؤال مقدر فكانه قائلا سائل ما وا فعله

الزمان

الزمان فقال يجيبا عفاه كل اسحم مستديم ::
او دعاء بالمحو لاجل اي عشة الناظري فالجملة ::
اما صفة لما قبله ايضا بتاويل القول اي مقول ::
في حقه عفاه واما غير صفة له بل منقطعة عنه ::
فقوله لعزة ظرف مستقر وطلل فاعل الظرف ::
وموحشا حال منه قدم عليه لكونه نكرة ليتخصص
فان قلت ان هذا التمثيل على مذهب الكوفيين ::
والاخفش والا فان لعزة ظرف مستقر فاعله :: على مذهب البصرية صح
مستتر فيه عائد الى المبتداء المؤخر وهو طلل ::
والظرف مع فاعله المستتر جملة ظرفية خبر مقدم
وموحشا حال من هذا المستكن والا لاختلف الخ

في الحال وذيها واذا لابتداء لا يعمل في الحال فليس
البيت من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه في شئ
او الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة كما
ترى قلت اذا هذه المناقشة مناقشة في المثال
وهي ليست من دأب المحصلين والثاني من
العوامل الكتسبية اسم الفاعل قدمه لقوة شبهه الفعل
ولانه يعمل الرفع والنصب مثله وهو كل اسم جنس
للمحدود وغيره مشتق خرج به من الاسماء ما لم يكن
مشتق كزيد لذات من فعل اى لذات من يصح
اسناد المشتق منه بصيغة فعل مبنيا للفاعل
سواء وجد الاحداث مثل ضارب او لم يوجد

كالنفي

كالنفي وخاتم وخرج بهذا القيد اسم المفعول
واسماء الزمان والمكان والآلة ويجري على يفعل
حال كونه يفعل من فعله المشتق منه وبهذا القيد
خرج الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل لكنها لا تجري على يفعل
من فعلها مثل كريم فانه لا يجري على يكرم لكن
بقي افعل التفضيل داخلا فانه اسم مشتق
لذات من فعل ويجري على يفعل من فعله مثل
انصر فانه يجري على ينصر في الحركات والسكنات
ويمكن ان يقال ان افعل التفضيل خارج
بما تضمنه قوله مشتق لذات من فعل وذلك

ان اسم الفاعل موضوع للمتصف باصل الفعل
فان افعل التفضيل ليس كذلك بل هو موضوع
للمتصف بالزيادة على اصل الفعل وانما فسر
الجريان بقوله اى يوازنه فاعله المستتر عائد الى
اسم مشتق ومفعوله الباء زد راجع الى شئ من
فعله اى يوازن الاسم المشتق وهو اسم الفاعل
من فعله فى الحركات والسكنات لان
الجريان لفظ مشترك لانهم قالوا صفة جارية
للواقعة بحدث صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسيره ليبين ما هو المقصود هضنا
فان قلت لم جمع السكنات مع ان الساكن

ق



فى كل منهما واحد قلت للمشاكلة للحركات
او لاعتبار الافراد فان فى كل فرد من افراد
ساكنا او لاعتبار اضمحلال معنى الجمع فى
السكنات بدخول لام الجنس فانه اى اسم
الفاعل الفاء تشبيه حمل عمل ما يجرى اسم الفا عل
عليه لكن لا مطلقا بل اذا اريد به اى باسم
الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضى :
او الاستمرار وذلك ان المضارع لما اخذ
عن الاسم الاعراب الذى هو اصل فيه المضار عنه له
اخذ منه الاسم العمل اذا كان بمعناه واما
اذا كان بمعنى الماضى فلم يعط العمل لعدم

اسم الفاعل والفعل ٥

اخذه منه الاعراب دائما اذا كان اسم الفا
للاستمرار فانه ايضاح لا يحل لعدم مناسبة
الفعل لانه لاحد الازمنة لا للاستمرار مع
حصول الشرط اشترط الاعتماد على احد الاشياء
الستة كما هو المشهور وهي المبتدأ والموصو
والموصوف والنفي وحرف الاستفهام وذو الحال
وهذا الشرط احد الثلاثة بعد النفي والاعتماد على
احد هذه الاشياء لاعمال اسمي الفاعل والمفعول
وكذا للظرف انما هو على مذهب البصريين واما
عند الكوفيين والاخفش فلم يشترط لاعمال
هذه العوامل شيء منها مثال اسم الفاعل

العامل



العامل من المتعدي معتمدا على المبتدأ نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا فيرفع ضارب
اي يحمل الرفع بان مرفوعه فاعل وينصب اي يحمل
النصب بان منصوبه مفعول به او المعنى فيرفع
ضارب غلامه وينصب عمرا كما ان يضرب يرفع
وينصب كذلك اي مثل ضارب وفي ظاهر
هذا الكلام شائبة الدور وجعل الاصل فرعا
والفرع اصلا لانه شبه ضارب يضرب في العمل
وشبه يضرب به فيه ايضا وامثلة اسم الفاعل
المعتمد على غير المبتدأ من الستة يستطاع عليها ان
في اثناء التراكيب من طلب وجد وجد مثال

ومثال اسم الفاعل من اللازم نحو زيد قائم غلامه
الآن او غدا فيه رفع قائم فقط اى لا ينصب كيقوم
اى يرفع قائم مثل رفع يقوم فانه يرفع لا غير المفعول به
والثالث من العوامل القياسية اسم المفعول
وهو كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل
فقوله اسم جنس شامل للمجرد وللغير وتما كان
اسما بقيد الاشتقاق خرج الاسم الذى ليس
بمشتق نحو لذات من وقع عليه الفعل خرج
المشتق لذات من فعل من اسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل والمشتق للزمان
والمكان والالة والمنطبق الحد على المحدود واما قوله



كل فى هذا التعريف وفى تعريف الفاعل يجوز
ولا فصلا بل لبيان ان هذا التعريف مانع
لاغيار المحدود وقس على هذا الكل كل وقع
فى التعريفات وهواى اسم المفعول كل يعمل
فى اسم ظاهر لغوى عمل يفعل مبنيا للمفعول
من فعله المشتق هو منه بشرط احد الزمانين
والاعتماد على احد الاشياء الستة المذكورة
مثال المفعول العامل معتمدا على المبتدا نحو
زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كما تقول زيد
يكرم اصحابه على انه مفعول عالم يسم فاعله
وانما لم يقل صاحبه كما هو الظاهر ليكون عمل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اسم المفعول ظاهرا فى اسم ظاهر فانه لو قال
زيد مكرم صاحبه لاحتمل ان يكون مكرم خبرا
مقدما لصاحبه وهو مبتداء مؤخر له فلم يكن الكلام
قطعيا ولما قال اصحابه لم يحتمل غير المقصود
لان مكرم ح لو كان خبرا مقدما لقيل مكرمون
لوجوب المطابقة وانما عمل اسم المفعول عمل
فعله المشتق منه لموازنته تقديرا اذ الواو فى
مفعول حرف اشباع كالالف فى قولها فكيف
انشد ولا اعتبار لها فى الموازنة وعدمها لعدم
اعتبارها فى وضع الصيغة وكذا اى مثل ذلك
العمل المذكور موجود فى التنزيل فى تركيب ذلك





يوم يجموع له الناس فيكون بدل البعض اى
يوم يجمع له الناس فالناس مرفوع بمجموع
وهو متعد على الموصوف الذى هو يوم وانما
عبر عن ذلك اليوم المستقبل باسم المفعول الدال
على الوقوع فى الحال تنبيها على تحقق وقوعه
لكونه كلام من لا خلف فى اخباره والرابع
من العوامل التى تسمى الصفة المشبهة
باسم الفاعل فيما يذكر وهى ما اى اسم مشتق
لازم كونها من المشتقات معلوم من قبل
فى علم التصريف لا يجرى على لفظ يفعل حال
كونه يفعل من فعله المشتق منه فى الحركات

والكنات وشبهت اى تلك الصفة
المشبهة باسم الفاعل فى انها اى الصفة
المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل
ولذا اى ولاجل هذه المشابهة تعمل اى الصفة
المشبهة عمل فعلها بشرط الاعتماد على احد
الاشياء الستة الآتى الموصول لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق واما
اشتراط احد الزمانين فقال بعضهم انها بمعنى
الحال دائما اذ الوجود فى الماضى غير قادح فى الوجود
فى الحال كما لا يقدح فى الفعل مثل زيد يعلم فتونا
من العلم فان علمه قد وجد من قبل حتى لا يقال

جملة الصلة
لا تكون
جملة ولا يتقدم
على الموصول فلا تقدير
بالفعل لعدم دوامها
لان الصفة المشبهة لا تتأول



زيد حسن ابوه امس فيصح اليوم كما لا يقال زيد
حسن مراد به انه سيحسن وقال بعض شراح
الكافية يعمل الصفة المشبهة من غير اشتراط
زمان من الثلثة لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراط فيها تقول زيد كريم اباؤه وشريف
حسب حسن وجهه بريء وجهه وحسب واباؤ
بالفاعلية كما تقول زيد كرم اباؤه وشرف حسبه
وحسن وجهه وانما قال زيد كريم اباؤه بلفظ
الجمع ليكون عمل الصفة قطعيا ظاهرا غ
اسم ظاهر لا احتمالي والا لقيل كريمون
والخامس من العوامل القياسية المصدر قدمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الباقيين لقوة مشابهة الفعل وهو اى المصدر
الاسم الذى اشتق منه الفعل وصدر عنه اى عن
ذلك الاسم ولهذا سمى مصدرا لكونه محلا للصدور
الافعال اعلم انه قد اختلف النحويان فى ان الاصل
فى الاشتقاق هو المصدر ام الفعل ولكل منهما
ادلة مفصلة فى علم التصريف مع بيان انواع
الاشتقاق وهو اى المصدر يعمل عمل فعله الذى
اشتق منه فكما ان الفعل يعمل الرفع والنصب
كذلك المصدر يعمل الرفع والنصب وذلك اذا كان
المصدر منونا وذلك لان مشابهة المنون
بالفعل اكثر من مشابهة المصدر المضاف والمعرف

بالام



بالام لكون المنون نكرة لفظا ومعنى كالفعل
بخلاف اخويه تقول عجبت من ضرب بالتنوين زيد
بالرفع على الفاعلية عمرا بالنصب على انه مفعول به
كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا واما
عمل المصدر عمل الفعل المصدر بان المصدرية
لكونه بمنزلته فى الصلاحية للفاعلية والمفعولية
والاضافة مثل اعجبنى ان ضربت
وسمعت ان ضربت وبلغنى خبر ان ضربت
ومن اجل ان المصدر يعمل عمل الفعل المصدر
بان امتنع تقديم معموله عليه فلا تقول
اعجبنى زيدا ضربك كما لا تقول اعجبنى زيدا

ان ضربت لاقتضاء ان صدر الكلام وقس
على المفعول به سائر المعمولات في امتناع التقديم
ويضاف المصدر وصف العمل بناء على اسمية
لانه شبه بالفعل الى الفاعل ويترك المفعول
حال كونه منصوبا مثال ذلك المصدر نحو عجبت
من دق القصار الثوب ويضاف المصدر الى
القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيدا ى
من ان ضرب زيد بضم الضاد وذلك الفاعل
او نائبه الذى اضيف اليه المصدر له اعرابان
الرفع باعتبار انه فاعل او نائبه والجر باعتبار
انه مضاف اليه ولذا جاز في تابعه الرفع والجر





مثل اعجبني دق القصار الى ذو الثوب برفع
الى ذو او جره وقد يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد ذلك المفعول الذى
اضيف اليه المصدر له ايضا اعرابان النصب
باعتبار انه مفعول والجر باعتبار انه مضاف
اليه فلذلك جاز في تابعه ايضا الوجهان نحو
عجبت من ضرب اللص اللئيم الجلاد بنصب اللئيم
او جره وعلى هذا يكون اقسام المصدر
المضاف ثلثة لان اضافته اما الى الفاعل او
او الى نائبه او المفعول فتقليل الاقسام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعريب الى اللحظ وقد يترك ذكر احدهما اى الفاعل
والمفعول اعتمادا على القرينة سواء كان
المصدر غير مضاف الى معموله المذكور وذلك
المذكور اما مفعول كما فى الآية او بالعكس
كقولك اعجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب ورفع
زيد كما اى مثل المصدر الذى فى قوله تعالى
او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فان اطعاما
مصدر منون غير مضاف وذكر فاعله متروك
ويتيما مفعوله اى اطعام احدكم يتيما او كان
مضافا الى المفعول المذكور وهو اما فاعل امر
او مفعول مثالهما ما اوردته بقوله وقوله تع

وهم من بعد غلبهم سيغلبون متوجه على اختلا ف
القرآءتين فى سيغلبون كما هو الظاهر من كلا م
المصنف ان قرئ سيغلبون بالبناء للفاعل
فالغلب مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل
متروك والضمائر الثلثة فى قوله وهم من بعد
غلبهم سيغلبون الى الروم فالمعنى والروم
من بعد كونهم مغلوبين سيغلبون وان
قرئ سيغلبون بالبناء للمفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
فالضمائر الثلثة الى الفارس والمعنى والفارس
من بعد كونهم غالبين سيغلبون وانما جاز خلو

المصدر عن الفاعل وعن نائبه ولم يضمر تحته
مع ذلك لم يجز في الفعل اصلا الا في باب
التنازع على قول لان الفعل لازم له الاسناد
الى شيء لكون الاسناد معنى التزاميا له معتبرا
في وضعه بخلاف المصدر فانه من قبيل الاسماء
وليس للاسناد له معنى التزاميا وانما لزم
اسناد ما كان مشتق للذات كاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
مع انها اسماء لقوة شبهها الفعل حتى وقوعها
موقع الفعل كما تقول زيد يقوم او قائم وقس عليه
الباقي بخلاف المصدر فانه لا يقوم مقام الفعل

الاسعد

الاسعد ان صدر بالحرف المصدري
والسادس من العوامل التعليقية الاسم المضاف
المصطلح وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر
والمراد بالاضافة المأخوذة في التعريف اضافة
لغوية فلا يلزم الدور فان الاسم الاول
يجر الاسم الثاني اي عمل فيه عمل الجر فان الغرض
بيان العمل وانما يتقوى الاسم على عمل الجر
مع ان العمل في الاصل للفعل والحرف لان
لان في التركيب الاضافي تمحض حرف الجر
فبذلك يقدر على عمل الجر فان قلت ان
كان المضاف متضمنا لمعنى ذلك الحرف

على قول او المضاف اليه على قول آخر فلم لم يبن
اذ كل متضمن لمعنى الحرف يصير مبنيا قلت اجيب عنه
اولا بان بناء المتضمن لمعنى الحرف ليس من الامور
الواجبة بل من المجائزة فلذلك لم يبن الاسم
في قولك لا غلام رجل كائن عندنا مع انه تضمن
متضمن معنى من الكلية وثانيا بان هذا
السؤال وارد على المضاف البتة اذ العامل
مثل الحرف هو المضاف فعدم بنائه لان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب كما ترى وثالثا
بان المضاف اليه ينزل منزلة التنوين فكما
لم يبن الاسم مع التنوين الحقيقة الذي هو علامة

التمكن فكذا لا يبنى مع التنوين الحكمي وسنح لي هذا
جواب لعله اصوب مما ترك الاول للاخر وهو انه
اذا كان التركيب الاضافي مشتملا على معنى حرف
الجر فكان لكل من المضاف والمضاف اليه مدخل
في هذا التضمن وكان معنى حرف الجر مشتركا بين
المضاف والمضاف اليه فقسم بينهما فاعطى المضاف
عاملية الحرف والمضاف اليه اثره الذي هو الجر
طلبا للتعادل بل التناسب واذا اريد تصوير
معنى الحرف قدر بينهما داخلا على الثاني لان العمل
حق للحرف فقط لا للمضاف واما معاني الاختصاص
والتبيين والظرفية التي هي معاني اللام ومن

وفى فكانت مشتركة بافية بين المضاف والمضاف اليه
كما هو شان المعانى الحرفية اذ الحرف وصل ورابط
تتلاقى بها المعانى الفعلية والاسمية فاذا قلت
غلام زيد فالغلام مختص وزيد مختص به ولما لم يكن
معنى ظرف متحققا للمضاف ولا للمضاف اليه لم يكن
كل منهما مبنيا اذ لم يعهد بناء اسمين او احدهما
لتضمنهما معنى الحرف ويسمى الاسم الجار مضافا
والمجرور مضافا اليه والاضافة كائنة على ضربين
الاول معنوية اى منسوبة الى المعنى لان الاتصال
حصل فى الفظ والمعنى جميعا ولان فائدة هذه
الاضافة راجعة الى جانب المعنى بخلاف الضرب

الثانى



الثانى فان الاتصال فيه فى اللفظ فقط وحق
للنسبة فى المعنوية جانب المعنى لتميزها بين
التخصيص ولان المقصود هو اى مفيدة فى
اصل الوضع معنى قولك معنى مفعول به لقولك مفيد
او تعريف فى المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه
معرفة نحو غلام زيد فغلام تعريفا بدل من معنى
على الوجه الاول ومفعول به لمفيدة على الوجه
الثانى والاعتماد على الموصوف المقدر اى اضافة
مفيدة او مفيدة تخصيصا ان كان للمضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل وهى اى الاضافة المعنوية
فى الغالب يكون بمعنى اللام فيما اذا لم يكن المضاف اليه

جنس المضاف و لا ظرفه او بمعنى من فيما اذا كان
المضاف اليه جنس المضاف او بمعنى في فيما اذا كان
المضاف اليه ظرفه و لم يذكر حصة القسم لقلته او لعدم
وجدانه مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنس الغلام و لا ظرفه كما لا يخفى
فالمعنى غلام لزيد و مثال الاضافة بمعنى من
نحو خاتم فضة فالفضة جنس الخاتم و اصله و المعنى
خاتم مصنوع من فضة و مثال الاضافة بمعنى في
نحو ضرب اليوم و المعنى ضرب واقع في اليوم ::
و الضرب الثاني لفظية اي مفيدة فائدة لفظية
بسقوط شيء من اللفظ و لذلك سميت لفظية

دلالا

لا جل رجوع
فائدتها
الى اللفظ

و لان الاتصال حصل في اللفظ كما عرفت و هي
اضافة اسم الفاعل من المتعدي الى مفعوله و
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها و المراد بها
اضافة الصفة الى معمولها المرفوع فيكون قوله
حصل من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام فيدخل
في حصة الاضافة اضافة اسم الفاعل من اللازم
الى فاعله نحو مررت برجل قائم الاب الان و غدا
و اضافة المفعول الى القائم مقام الفاعل نحو مررت
برجل مضروب الغلام كذلك و اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها دخولا اوليا و بالجملة ::
و الاضافة اللفظية اما اضافة الصفة

الى معمولها المنصوب كالقسم الاول واما اضافتها
الى معمولها المرفوع كالقسم الثاني مثال اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله نحو تركيب انا ضارب زيد
الان او غدا لم يذكره اعتمادا على ذكره بشرط
احد الزمانين في عمل اسم الفاعل من قبل ومثال
اضافة الصفة الى معمولها المرفوع نحو اضافة
زيد حسن الوجه فاصل الاول ضارب زيدا فاضيف
الصفة الى ما بعدها وحصل التخفيف بسقوط
التنوين واصل الثاني حسن وجهه بتنوين حسن
ورفع وجهه بسبب الاضافة حصل التخفيف بسقط
التنوين ونقل الضمة الى الكسرة وتبدل الضمير

المثقل



المثقل ذاتا وصفة بلام التعريف الخفيفة
ذاتا وصفة اما ذاتا فلان الهاء حرف ثقيل
في نفسه من اقصى الحلق بخلاف اللام فانها
حرف خفيف من وسط المخارج واما صفة فلان
صفة الهاء حركة وهي الضمة التي هي ثقل
الحركات لحصولها بتحريك الشفتين بخلاف
اللام فان صفتها سكون ابدا اعلم ان اصل
حسن الوجه كما عرفت حسن وجهه فاريد الاضافة
للتخفيف بحذف شيء عن اللفظ فنقل الضمير
الذي في وجهه الى تحت حسن وجعل فاعلا له
ثم الى بلام التعريف وخلي بها وجه فصار

حسن الوجه والدليل على هذا النقل تذكير
حسن في هند حسن غلامها وتانيثه في
هند حسنة الغلام وانما لزم هذا النقل
في اضافة الصفة الى معمولها المرفوع ::
لامتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
لوقوعها موقعا يصح للفعل فكما ان الفعل
لابد له من معمول مرفوع به فكذا ما يقع في
هذا الموقع مثل زيد حسن وجهه بصيغة المضي
كذا في كتب علم البيان في مطلب الكناية وانما
جاز اسناد الحسن الى ضمير هند في مثل قولك هند
حسنة الغلام مع ان الحسن ليس وصفا لها



بل للغلام بها لكون حسنة جارية عليها خبرا او حالا
او نعتا والاضافة لفظية كانت او معنوية
تعاقب التنوين حقيقة او حكما اما حقيقة
ففي اضافة المنصرف واما حكما ففي اضافة
غير المنصرف والمبنى مثل اضافة اذ واذا
وحيث وكذا تعاقب ما يقوم مقام التنوين
من نون التثنية والجمع والسبب في هذه
المعاقبة ان الاضافة تدل على عدم تمام
الكلمة والتنوين على تمامها فالجمع بينهما ::
كالجمع بين النقيضين وقس على التنوين ::
ما يقوم مقامها من التنوين ولابد في

الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او التخصيص من تجريد المضاف من حرف
التعريف اذا كان مصدرا بها فيحذف
التعريف لدى الاضافة وكذا لابد من تجريده
عما سائر التعريف كالتعريف العلمي فانه اذا اريد
اضافة العلم نكرة اولا بان يراد به احد
من الجماعة المسماة بهذا العلم ثم اضيف فلو لم
لفظ الحرف لكان قوله اشمل لما ذكرنا ولكل
وجهة واما اذا لم يكن المضاف معرفة فلا
حاجة الى التجريد بل لا يمكن وانما اشترط
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى المعرفة

فكان

لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة لخلوها
عن الفائدة ح ولو اضيفت الى النكرة
لكان تركا للاعلى وهو التعريف وطلبا
للادنى وهو التخصيص وانما لم يجز اضافة
المعرفة وجاز جعلها علما نحو النجم وابن
عباس مع لزوم تحصيل الحاصل في الثاني
ايضا لانه لم يجعل المعرفة علما الا بعد ان
جردت عن التعريف الحاصل فبل جعلها علما
فيصير ذلك تبديل تعريف بتعريف اخر فلا يلزم
تعريف المعرفة وانما قال في المنوية احترازا
عن اللفظية فانه لا يشترط فيها التجريد ولا
عدمه

بل الشرط فيها حصول التخفيف بعد ان كان
المضاف صفة مضافة الى معمولها المرفوع
او المنصوب كما عرفت وهذا التخفيف حاصل
بحذف شئ اما من المضاف فقط او المضاف اليه
فقط او منهما جميعا مثال الاول والثالث
ما مر من قولك ضارب زيد حسن الوجه وتقول
في مثال الثاني الحسن الوجه بتبدل الضمير والضمة
التقديرية الى لام التعريف والكسرة التقديرية
والمحذوف هنا المضاف بسبب الاضافة
اللفظية اما التنوين كما مر واما نون التثنية
والجمع نحو الضاربا زيد والضاربو ازيد واما نون لهم

الضارب

الضارب الرجل فالقياس ان لا يجوز
مثل هذا التركيب بالاضافة لعدم حصول
الشرط وحصول التخفيف لكنه جاز تشبيها
بالحسن الوجه على الوجه المختار كما شبه حصول
في جواز النصب فان المضاف في كل من
صدري التركيبين صفة محلاة باللام
والمضاف اليه اسم جنس معرف باللام فجواز
اضافة الضارب الرجل بالتشبيه لا بالاصالة
صالة ولا يجوز الضارب زيد بالاضافة
لا بالاصالة لعدم التخفيف فيه اذ التنوين فيه
قد سقطت باللام المتقدمة لفظا وخطا

وهو الوجه بالاضافة وفيه
وجها الاصالة وشبه
بالمفعول

ولا بالتشبيه لعدم شبهه حيث لم يكن زيد
جنسا معرفا باللام والسابع من العوامل
التمييز الاسم التام هو الاسم الذي
ينصب التمييز لانه اى الاسم التام تم بالتنوين
مثلا او حقيقة او حكما فان ما عدا التنوين
من نوني التثنية والجمع والاضافة في حكم
التنوين فانتفى ذلك الاسم عن الاضافة
لما فيه من منافيها وهو اى الاسم التام يقتضي
تمييز الابهامه اى لاجل ابهامه فشابه ذلك
الاسم للفعل التام بالفاعل المقتضي نصب
المفعول به في التمام شيء بعده والاقتضاء

فلما

كما ينصب الفعل المتعدي ما يقتضيه
بعد تمامه بالفاعل كذلك الاسم التام ينصب
ما يقتضيه من التمييز نصب المفعول به وانما
سمي ما نصبه الاسم التام تمييزا لتمييزه
ورفعه ابهامه والتنوين له اسم خاص اظهارا
لغرابته في العمل كما في معمولات الحروف
المشبهة بالفعل حيث استؤنف لمنصوبها
اسم وسمي مرفوعها خبرا تمامه اى الاسم
التام باحد اربعة اشياء فان قلت
ما تقول في لفظ اشياء منصرف ام غير منصرف
قلت لاشتمالها على اشياء الاول بالتنوين

اما بالفعل نحو خاتم ذهبا وما في السماء
قدر راحة سحابا على ما ذكره الشيخ واما بالقوة
نحو زيد افضل منك علما ونحو كم درهما لك
فان نحو افضل وكم من الاسماء المبهمة
الغير المنصرفة او المبنية تام بالتنوين
بالقوة لانه اسم فالتنوين من خواصه
لكنها لم تدخلها لعدم الانصراف وللبناء
وتمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء
قدر راحة سحابا مع ان المبهم صفاهو
قدر مضافا لاراحة المنونة غير منكب
للممثل له لكنه اقتفى فيه اثر الشيخ ولم ينظر الى ما فيه

من النظر

من النظر والمناقشة فقل اول ناس
اول الناس وان الجواد قد يكبو والصارم
قد ينبو والثاني بنون التثنية نحو منوان
سمنا اصل منوان منانن لانه تثنية
من فعلت النون المدغم فيها واوا
لتعريها منها فهو تام بنون التثنية مبهم
محتمل لاجناس الموزونات وقفيزان
برا فقفيزان تام بنون التثنية مبهم
محتمل لاجناس المكيلات فلما قيل سمنا
وبرا ارتفع الابهام ويجوز في صدر
القسمين من الاسم التام الاضافة

الى التمييز لحصول البيان مع التخفيف والنائب
بنون الجمع اى بنون تشبه نون الجمع
فالاضافة لهذه الملابسة نحو عندي
درهما فعشرون اسم مبهم محتمل لاجناس
المعدودات فبقولك درهما ظهر ما هو
المقصود وانما قلنا بنون تشبه نون
الجمع لان عشرين الى تسعين يجمع على ما شذ كلمة
مسلم ومسلمين لانه لو كان كذلك كان مجازا
اطلاق عشرين على ثلثين لان من شان
الجمع جواز اطلاقه على ثلثة مقادير الواحد
والرابع تام بالاضافة نحو لي ملؤه عسلا

امثلة

ومثله رجلا اني بمثالين تنبيها على كثرة
هذا الاسم فالملؤ والمثل قد تما بالاضافة
واحتملا لاجناس المقيسات فميزا
بعسلا ورجلا ولا يجوز في هذين المثلين
التمييز الاضافة الى التمييز اما في
التام بنون الجمع فلئلا يلزم الالتباس
بغير المميز لان عشرين قد يضاف
الى غير المميز نحو عشريك فلو قلت عشرو
رمضان لم يعلم ان المراد عشرون
رمضان وهي حاصلة في عشرين سنة
فالاضافة الى المميز اعني عشرون يوما

مقدار مضاف واحد وما في التام بالاضافة
فمثلا يلزم كون الاسم منونا بتنوينين
حكما اذا المضاف اليه ينزل من المضاف
منزلة التنوين ويقال للمثلثة الاول
من اصناف الاسم التام مقادير
وانما سمي الثاني والثالث اولا
تغليبا للاختصار وهي المساحة
في الاول والكيل والوزن في الثاني
والعدد في الثالث فانك اذا قلت
مثلا منوان سمنا فقد قدرت ما عندك
من السمن بالمنوين ويقال للاخير

من اصناف

من اصناف وهو التام بالاضافة
مقياس فانك اذا قلت لي ملؤه
عسلا فقد قسمت ما عندك من العسل
بملئ هذا الاناء والتمييز مبتدأ رفع
الابهام خبره اي رافعه لان التمييز
هنا اسم لما يرفع الابهام عن المفرد
والمراد به هنا ما يقابل الجملة ويدخل
فيه ما يقابل ما يضاهي الجملة كما يدخل
فيها ما يضاهيها على ضرب من
التاويل كهذا الذي ذكر من امثلة
الاسم التام اورفع الابهام عن الجملة

عما شابهها من نحو زيد طيب ابوه
وايجب طيبه ابوة ولم يذكر الاستثناء
بذكر الاصل وصوالحلة بالنسبة الى
ما يشابهها نحو طاب زيد نفسا
صنا تمييز يرفع الابهام عن نسبة
الطيب الى زيد لا عن الطيب ولا عن
زيد لان الابهام فيهما لا في شيء منهما
وكذا عرقا في قوله تصبب الفرس عرقا
تمييز يرفع الابهام عن نسبة التصبب
الى الفرس لا عن التصبب ولا عن
الفرس وهما مغرد ان لان الابهام

فيهما

فيهما لا في شيء منهما والتحقيق ان
مثل هذا التمييز رفع الابهام عن ا ث
متعددة في نسبة كائنة في جملة .
فالتمييز في مثل قولنا طاب زيد نفسا
طاب بدنه شيء منسوب الى زيد نفسا
وفي تصبب الفرس عرقا تصبب شيء
منسوب الى الفرس عرقا فافهم وقد
سبق بحث القسم الثاني
من التمييز في بحث المنصوب
الخاص تم الكلام بحمد الملك العلام
وافضل الصلاة على افضل الانام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعلى اله الكرام واصحابه
العظام ثم التابعين
لهم الى يوم
القيام

تم هذا الكتاب في اليوم
عشرين من شهر جمادى
الاولى وهذا اليوم اليوم
ورنك سنة ستين واربع
والف هجرية من نظر
ابد رئيسه بملك ايجون بن فاتح
احسان ابد بازن ايجون الفاتح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة الألوكة
www.alukah.net